

(١٠)

## نماذج التكافل العائلي (تأمينات الأشخاص)

في عدد من الدول العربية والإسلامية: دراسة تقويمية فقهية مقارنة

محمد سعدو الجرف

جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. هدفت الدراسة إلى التعرف على نماذج التأمين التعاوني على الأشخاص، أو التكافل العائلي، ومقوماتها، في أنظمة، وتشريعات، عدد من الدول العربية، والإسلامية، ومقارنتها مع بعضها البعض. كما هدفت إلى التعرف على نماذج التأمين التعاوني على الأشخاص، أو التكافل، العائلي المطبقة عملياً من قبل شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقومات تلك النماذج، في عدد من الدول العربية، والإسلامية. ومقارنة تلك النماذج، وبيان وجوه اتفاق، ووجوه اختلاف تلك النماذج فيما بينها، وفيما بينها وبين ما جاءت به الأنظمة، والتشريعات. وقد تبين قيام نماذج التكافل نظامياً وعملياً على المعاوضة، فيما يتعلق بدفع الاشتراك، واستحقاق مبلغ التأمين عند وقوع الخطر. وقيام علاقة شركات التأمين بحملة الوثائق فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، واستثمارها، ودفع التعويضات على الوكالة لدى البعض. وعلى المضاربة عند البعض الآخر. وعلى الوكالة بأجر، والمضاربة معاً عند غيرهم. واقتسام الفائض من قبل الشركة وحملة الوثائق معاً عند البعض، واقتسامه من قبل حملة الوثائق فقط عند البعض الآخر. وتبين تماثل أنظمة، ووثائق التأمين أو التكافل، تماثلاً شبه تام. وأن وثائق التأمين تعكس ما جاء في الأنظمة، والتشريعات التي تعمل في ظلها. كما تبين تماثل مصطلحات التكافل، والتأمين التعاوني. وقد أوصت الدراسة بإعادة صياغة تلك الأنظمة، والوثائق، بما يعكس ما يفترض أن يكون عليه التأمين التعاوني، أو التكافل من قيامه على التبرع.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فقد ألزم كل من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي ولائحته التنفيذية، وقانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣م، شركات التأمين بتطبيق التأمين عملياً من خلال صيغة التأمين التعاوني<sup>(١)</sup>. حيث تتمتع هاتان الدولتان بنظام خاص بالتأمين التعاوني. وقد ترك بعض الأنظمة الحرية لشركات التأمين في العمل بصيغة التأمين التعاوني أو التكافل، أو العمل بصيغة التأمين التجاري، وأخضعها جميعاً لنفس النظام مثل المرسوم التشريعي السوري رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥م<sup>(٢)</sup>، وقانون التأمين الجزائري<sup>(٣)</sup>. ويسمح عدد آخر من الدول العربية، وبعض الدول الإسلامية لشركات التأمين العاملة فيها بالحرية بين العمل بصيغة التأمين التعاوني، أو بصيغة التأمين التجاري. حيث تتمتع هذه الدول بوجود نظام خاص للتأمين التعاوني، تخضع له شركات التأمين التعاوني الموجودة في تلك

(١) انظر: المادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي. وانظر: تعريف عقد التأمين التعاوني الذي أورده قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣م. وانظر: موقع هيئة الرقابة على التأمين في السودان عند عرض إنجازات الهيئة.

(٢) نص التشريع السوري ٤٣ لعام ٢٠٠٥م في المادة الثامنة منه على ما يأتي: إذا حددت الشركة هدفها بممارسة التأمين على أساس النظام التكافلي (الإسلامي) فيجب أن تذكر ذلك صراحة في طلب التأسيس، مع تحديد تفصيلي للرقابة الشرعية التي ستعمل من خلالها وطريقة ممارستها. صدر بعد ذلك قرار وزير المالية السوري رقم ١٠/٢٩١/م.إ، بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٩م، بتشكيل لجنة استشارية للرقابة الشرعية في هيئة الإشراف على التأمين غايتها المساعدة في تنظيم عمل شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي (الإسلامي)، ويشمل ذلك كل ما يصدر عن الهيئة من تعليمات وقرارات تروى الأرضية المناسبة لعمل هذه الشركات وضمان المشاركة الفعالة لها في سوق التأمين.

(٣) نصت المادة ٢٠٣ من نفس القانون على أنه يقصد بشركات التأمين الخاضعة لهذا الأمر مؤسسات وتعاضديات التأمين. كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من القانون رقم ٠٦-٠٤، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م. ونصت المادة ٢١٥ من القانون رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥م على خضوع شركات التأمين وإعادة التأمين للقانون الجزائري، وتأخذ أحد الشكلين الآتين: شركة ذات أسهم، وشركة ذات شكل تعاضدي. وقد نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٠٦-٠٤، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م، المتمم للقانون السابق على أنه ليس للشركة ذات الشكل التعاضدي المذكورة أعلاه هدف تجاري. ويجب أن تضمن لمنخرطيها مقابل اشتراك التسوية الكاملة لالتزامهم في حالة وقوع أخطار.

الدول، إلى جانب خضوعها لنظام التأمين الأساس، الذي ينطبق على كافة شركات التأمين أيضاً كان التأمين الذي تمارسه، مثل الإمارات العربية المتحدة، والأردن، وماليزيا، وبروناي<sup>(٤)</sup>. ومن ثم، يتمثل الهدف من هذه الدراسة فيما يأتي:

١. التعرف على نماذج التكافل العائلي، ومقوماتها، في أنظمة، وتشريعات، عدد من الدول العربية، والإسلامية، ومقارنتها مع بعضها البعض، للتعرف على وجوه الاتفاق، ووجود الاختلاف بينها.

٢. التعرف على نماذج التكافل العائلي، المطبقة عملياً من قبل شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقومات تلك النماذج، في عدد من الدول العربية، والإسلامية، ومقارنة تلك النماذج. وبيان وجوه اتفاق، ووجوه اختلاف تلك النماذج فيما بينها، وفيما بينها وبين النماذج التي جاءت بها الأنظمة، والتشريعات.

٣. تقويم النماذج الواردة في الأنظمة، والتشريعات. بمعنى هل تقيم هذه الأنظمة، والتشريعات، التأمين التعاوني على مبدأ التبرع كما هو مفترض، أم تقيمه على مبدأ المعاوضة.

٤. تقويم النماذج المطبقة عملياً من قبل شركات التأمين التعاوني، أو التكافل. بمعنى هل تقيم تلك الشركات نماذجها عملياً على مبدأ التبرع كما هو مفترض، أم أنها تقيّمها على مبدأ المعاوضة.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفروض الآتية:

١. يقيم جميع الأنظمة والقوانين التأمين التعاوني على مبدأ التبرع.

(٤) وذلك فيما لا يوجد في أنظمة التكافل. حيث تخضع شركات التكافل في ماليزيا لقانون التكافل للعام ١٩٨٤م، وتخضع شركات التكافل في بروناي لقانون التكافل للعام ٢٠٠٨م، ويخضع باقي شركات التأمين التقليدية في بروناي لقانون التأمين للعام ٢٠٠٦م.

٢. أنظمة وقوانين التأمين التعاوني نسخ طبق الأصل من بعضها البعض.
٣. وثائق التأمين ترجمة عملية بشكل كامل لأنظمة وقوانين التأمين التعاوني.
٤. وثائق التأمين نسخ طبق الأصل من بعضها البعض.

#### منهج الدراسة:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة. حيث قام باستقراء نصوص، عدد من الأنظمة، والتشريعات، في عدد من الدول العربية والإسلامية، للتعرف على النماذج التي جاءت بها تلك الأنظمة، والتشريعات، ومعرفة أهم مقوماتها. كما قام باستقراء عدد من أنظمة، ووثائق، عدد من شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، في عدد من الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى استقراء التقارير المالية السنوية الصادرة عن تلك الشركات.

#### حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية: لقد قام الباحث باستقراء الأنظمة، والقوانين، في اثني عشرة دولة من الدول العربية والإسلامية، وهي: المملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وليبيا، والجمهورية الجزائرية، ودولة ماليزيا، ودولة بروناي، وجمهورية باكستان. كما قام باستقراء وثائق وأنظمة، وتقارير عدد من الشركات، في ثلاث عشرة دولة من الدول العربية، والإسلامية، على النحو الآتي:

١. المملكة العربية السعودية: شركة ساب تكافل.
٢. السودان: شركة التأمين الإسلامية، وشركة شيكان للتأمين التعاوني، والشركة التعاونية للتأمين.

٣. الإمارات العربية المتحدة: شركة النور للتكافل العام. وشركة الأمان.
٤. الجمهورية العربية السورية: شركة العقيلة للتأمين التكافلي.
٥. المملكة الأردنية الهاشمية: الشركة الأولى للتأمين، وشركة البركة للتكافل<sup>(٥)</sup>، وشركة التأمين الإسلامية.
٦. الكويت: شركة وثائق للتأمين التكافلي، وشركة بوبيان للتكافل.
٧. قطر: شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)، والشركة الإسلامية القطرية للتأمين.
٨. البحرين: شركة Legal & General Gulf Takaful.
٩. مصر: شركة النيل للتكافل العائلي.
١٠. ليبيا: شركة التكافل للتأمين.
١١. ماليزيا: شركة الإخلاص للتكافل، وشركة الاتقاء للتكافل، وشركة ماليزيا للتكافل، وشركة HSBC AMANAH TAKAFUL، وشركة AM Family Takaful.
١٢. بروناي: شركة بروناي دار السلام للتكافل.
١٣. باكستان: والشركة الباكستانية الكويتية للتكافل العائلي.

ويلاحظ القارئ وجود اختلاف بسيط بين الدول التي تمت دراسته أنظمتها، وتلك التي تمت دراسة شركاتها. فقد خلت الدراسة من بيان التجارب العملية لكل من إيران، والجزائر. ويرجع ذلك لعدم تمكن الباحث من الحصول على بيانات باللغة العربية، أو الإنجليزية، عن الشركات الموجودة فيها. كما يلاحظ القارئ وجود تقويم لشركات تكافل في كل من: الكويت، ومصر، على الرغم من عدم وجود أنظمة خاصة بالتأمين التعاوني، أو التكافل في تلك الدول. لأن من شأن دراسة هذه التجارب إثراء هذه الدراسة. كما أن عدداً منها تجارب قديمة نسبياً وتستحق

(٥) تخضع هذه الشركة حالياً لإعادة هيكلة من قبل السلطات المختصة.

الدراسة. كما يلاحظ القارئ أن بعض القوانين، والأنظمة، التي تمت دراستها خاصة بالتأمين التعاوني أو التكافل، وأن بعضها عام مثل القانون الجزائري، والقانون السوري. وقد أدرج الباحث هذين القانونين ضمن الدراسة لأنهما ينصان على إمكان قيام الشركات بتطبيق نموذج التأمين التعاوني، أو التأمين التجاري، وأن النموذجين يخضعان لنفس القانون. ولم يقدّم الباحث بدراسة جميع الشركات العاملة في الدول محل الدراسة لتعذر ذلك. حيث اقتصرته الدراسة على الشركات التي تمكن الباحث من الحصول على بيانات كافية لها من خلال زيارتها، أو من خلال مواقعها على الإنترنت.

#### ثانياً: الحدود المعرفية

لقد تم التعرف على نماذج التكافل العائلي، ومقوماتها في الأنظمة، والتشريعات، من خلال ما يأتي: مفهوم التكافل العائلي، والتكييف القانوني أو النظامي للقسط أو الاشتراك، والعلاقة بين الشركة وحملة الوثائق فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين واستثمار الاشتراكات، والفائض والعجز، والرقابة الشرعية. كما تم التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقوماتها عملياً من خلال ما يأتي: التكييف القانوني أو النظامي للقسط أو الاشتراك، والعلاقة بين الشركة وحملة الوثائق فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، والفائض والعجز. ويمكن القول إن هذه النقاط هي التي تبرز نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، نظرياً، وعملياً. كما أنها هي التي تمكن من التقويم، من حيث قيام تلك النماذج نظرياً، وعملياً، على المعاوضة، أو التبرع.

مخطط الدراسة: لقد استدعي الوصول إلى أهداف الدراسة السير وفق المخطط الآتي:

## الفصل الأول: البناء النظري للتكافل العائلي

المبحث الأول: مفهوم التكافل العائلي والهدف منه.

المبحث الثاني: التكييف القانوني للقسط أو الاشتراك (العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض).

المبحث الثالث: العلاقة بين حملة، وشركة التأمين.

المبحث الرابع: الفئات والعجز.

المبحث الخامس: الرقابة الشرعية.

## الفصل الثاني: التطبيق العملي للتأمين

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر مبحثاً، يختص كل منها بدراسة سوق من الأسواق محل الدراسة، وهي على النحو الآتي: السوق السعودي. والسوق السوداني. والسوق الإماراتي. والسوق القطري. والسوق البحريني. والسوق الكويتي. والسوق الأردني. والسوق السوري. والسوق الكويتي. والسوق المصري. والسوق الليبي. والسوق الماليزي. وسوق دولة بروناي. والسوق الباكستاني.

## الفصل الأول

### البناء النظري للتكافل العائلي

لم تتفق الأنظمة، والقوانين محل الدراسة على مصطلح واحد للبدليل الإسلامي المفترض للتأمين. فقد استخدم بعضها مصطلح التأمين التعاوني. واستخدم بعضها الآخر مصطلح التكافل. واستخدم غيرهم مصطلح التأمين التكافلي. كما لم تتفق تلك الأنظمة والقوانين على مصطلح واحد لما يقابل التأمين على الأشخاص في الشركات التجارية. فقد استخدم النظام السعودي على سبيل المثال مصطلح تأمين الحماية والادخار. واستخدم القانون السوداني على سبيل المثال مصطلح التكافل العائلي. واستخدم القانون الإماراتي مصطلح التأمين التكافلي على الأشخاص. ويتم الحديث عن مقومات نماذج التكافل العائلي، أو تأمينات الأشخاص في أنظمة، وقوانين، عدد من الدول العربية والإسلامية من خلال الأمور الآتية: مفهوم التكافل العائلي (تأمينات الأشخاص)، والهدف منه. والتكييف القانوني للقسط أو الاشتراك (العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض). والعلاقة بين حملة، وشركة التأمين. والرقابة الشرعية. والفائض والعجز.

## المبحث الأول

مفهوم التكافل العائلي (تأمينات الأشخاص) والهدف منه:

### أولاً: النظام السعودي

استخدم النظام السعودي مصطلح التأمين التعاوني<sup>(٦)</sup>، ولم يستخدم مصطلح التأمين التكافلي، أو التكافل. وقد عرف النظام التأمين بأنه: (تحويل أعباء المخاطر من المؤمن لهم إلى المؤمن، وتعويض من يتعرض منهم للضرر أو الخسارة من قبل المؤمن)<sup>(٧)</sup>. وقسم فروع التأمين إلى ثلاثة أقسام<sup>(٨)</sup>، هي: التأمين العام بفروعه المختلفة. والتأمين الصحي. وتأمين الحماية والادخار<sup>(٩)</sup>. وقد عرف التأمين الصحي بأنه: (التأمين على التكاليف الطبية، والأدوية، وجميع الخدمات، والمستلزمات الطبية، والعلاجية، وإدارة البرامج الطبية). وعرف تأمين الحماية بأنه: (عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة، والعجز الدائم الكلي، أو الجزئي، أو المؤقت، للفرد، والمجموعات)<sup>(١٠)</sup>. وعرف تأمين الحماية مع الادخار بأنه: (عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغاً، أو مبالغ، بما فيها حصيلة الادخار، في تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات)<sup>(١١)</sup>. وجاء في تعريف آخر: تأمين الحماية والادخار:

(٦) تعد صيغة التأمين التعاوني الصيغة الوحيدة المسموح بها في النظام. حيث يطبق جميع الشركات صيغة التأمين التعاوني فقط.

(٧) المادة الأولى (فقرة ٧) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي. وقد عرفت (فقرة ١٧) من المادة نفسها وثيقة التأمين بأنها: (عقد يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعرض المؤمن له عند حدوث الضرر أو الخسارة المغطى بالوثيقة، وذلك مقابل الاشتراك الذي يدفعه المؤمن له). وعرفت الفقرة ١٨ من نفس المادة الاشتراك بأنه: (المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن، مقابل موافقة المؤمن على تعويض المؤمن له عن الضرر، أو الخسارة التي يكون السبب المباشر في وقوعها خطر مؤمن منه). وعرفت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني السعودي القسط أو الاشتراك، بأنه: (المبلغ الواجب الأداء للشركة من قبل حامل الوثيقة، مقابل التغطية التأمينية التي توفرها الوثيقة خلال مدة التأمين).

(٨) المادة الثالثة من نفس اللائحة.

(٩) يطلق على هذين النوعين مصطلح تأمينات الأشخاص في بعض القوانين. ومصطلح التكافل العائلي في البعض الآخر.

(١٠) يسمى تأمين الحياة لحالة الوفاة في بعض القوانين.

(١١) يسمى تأمين الحياة لحالة البقاء في بعض القوانين.

هو تأمين يوفر تغطية للمجموعات أو الأفراد ضد تبعات الوفاة، والإعاقة الكلية، والجزئية، بموجب نظام ادخار/تقاعد مقابل قسط إضافي يدفعه المؤمن له<sup>(١٢)</sup>. وهذا يعني أن الهدف من تأمينات الأشخاص في النظام السعودي بالنسبة للمؤمن له هو الادخار، وتكوين رؤوس الأموال، في تاريخ معين.

### ثانيًا: القانون السوداني

استخدم القانون مصطلحي التأمين التعاوني<sup>(١٣)</sup>، والتكافل. وقد فرق القانون السوداني للتأمين والتكافل لعام ٢٠٠٣م، بين التأمين التعاوني، وبين التكافل. حيث عبر بالتأمين عن التأمين التعاوني ضد الأضرار، أو من المسؤولية المترتبة عن الأضرار. وعرف التأمين التعاوني بأنه: (عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم، بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال، أو أي عوض، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن، على وجه التبرع، لمقابلة التزامات المؤمن)<sup>(١٤)</sup>. وعبر بالتكافل عن التأمين التعاوني لحماية الأشخاص. وعرف عقد التكافل بأنه: (عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد، مبلغاً من المال، أو إيراداً دورياً، في حالة تحقق السبب الموجب لدفع مزية التكافل، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن، على وجه التبرع، لمقابلة التزامات المؤمن)<sup>(١٥)</sup>. ولم ينص القانون صراحة على الهدف من التكافل العائلي بالنسبة للمشارك.

(١٢) الفقرة ن، من التعريفات العامة. سياسة توزيع فائض عمليات التأمين.

(١٣) يعد القانون السوداني أول قانون يلزم الشركات بالعمل وفق صيغة التأمين التعاوني فقط.

(١٤) المادة الثالثة قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣، الصادر في ١٣/٧/٢٠٠٣م.

(١٥) المادة الرابعة من نفس القانون.

ثالثاً: قانون دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>(١٦)</sup>

استخدم القانون مصطلح التأمين التكافلي. وقد عرفت المادة الأولى من قرار رئيس هيئة التأمين رقم ٤، لعام ٢٠١٠م، التأمين التكافلي بأنه: (تنظيم تعاقدية جماعي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين، في مواجهة أخطار معينة. حيث يقوم كل منهم بدفع اشتراك معين، يؤدي إلى تكوين حساب يسمى حساب المشتركين، يتم من خلاله دفع التعويض المستحق، لمن يتحقق الخطر بالنسبة إليه. وتقوم شركة التأمين التكافلي بإدارة هذا الحساب، واستثمار الأموال المتجمعة فيه، مقابل مكافأة معينة)<sup>(١٧)</sup>. وقد قسم القانون التأمين التكافلي إلى: التأمين التكافلي للأشخاص ويشمل التأمين التكافلي العائلي بجميع أشكاله. والتأمين التكافلي الصحي بجميع أشكاله. والتأمين التكافلي للحوادث الشخصية المرتبط بالتأمين التكافلي العائلي. والتأمين التكافلي للممتلكات. والتأمين التكافلي للمسؤوليات<sup>(١٨)</sup>. كما حددت المادة الرابعة من القانون الهدف من تأمينات الأشخاص والمتمثل في الادخار، وتكوين رؤوس الأموال، في تاريخ معين. حيث بينت أن تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال تشمل الفروع الآتية: التأمين على الحياة بجميع أنواعه، ويشمل فيما يشمل جميع عمليات التأمين التي يكون الغرض منها دفع مبالغ معينة، بسبب الوفاة، أو العجز، أو بلوغ سن معينة، أو

(١٦) تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تسمح للشركات بالعمل وفق صيغة التأمين التجاري، أو صيغة التأمين التكافلي. وتعد أيضاً من الدول التي تخصص التأمين التكافلي بنظام، أو قانون خاص به.

(١٧) عرفت نفس المادة المشترك بأنه: (الشخص الذي يرتبط بوثيقة عضوية الاشتراك، وبعقد تأمين تكافلي، ويلتزم بدفع الاشتراك والذي يحق له أو لورثته أو من يتنازل إليه في الحالات التي يجوز فيها التنازل. الحصول على التعويض أو المنافع التي يقدمها حساب المشتركين في الشركة). كما عرفت الاشتراك بأنه: (المقابل الذي يتعهد المشترك بدفعه على أساس الالتزام بالتبرع لقاء اشتراكه في حساب التأمين التكافلي لدى الشركة، لتعويض الأضرار، أو لدفع المنافع لمن يستحق). وعرفت وثيقة عضوية الاشتراك بأنها: (الوثيقة التي تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسية للتأمين التكافلي التي تعتمدها الشركة، في علاقة المشتركين بها، والتي يجب أن يوافق عليها المشترك عند اشتراكه). وعرفت وثيقة التأمين التكافلي بأنها: (الوثيقة المبرمة بين الشركة والمشارك والمتضمنة شروط العقد، وحقوق والتزامات الطرفين أو المستفيدين من التأمين التكافلي، وأي ملحق لهذه الوثيقة).

(١٨) المادتان الرابعة والخامسة من القانون.

التأمين على الحياة المرتبط بأدوات استثمارية. كما يشمل عمليات تكوين الأموال وهي تلك التي يكون الغرض منها تكوين رأس مال يدفع في تاريخ محدد مقابل قسط أو أقساط دورية، دون أن يرتبط ذلك باحتمالات الحياة، أو الوفاة. وقد نص القانون على عدم جواز الجمع بين أعمال التأمين التكافلي للأشخاص، وغيره من أعمال التكافل الأخرى كالممتلكات، والمسؤولية<sup>(١٩)</sup>. كما ألزم القانون الشركات التي تمارس حالياً جميع أنواع التأمين التكافلي الفصل التام بين التأمين التكافلي على الأشخاص، وغيره من أنواع التأمين التكافلي مالياً، وإدارياً، وفتياً. وبشكل خاص وجود حسابين للمشاركين منفصلين تمام الانفصال بحسب نوع التأمين الذي تمارسه الشركة. وتخصيص الأموال المتوفرة في كل حساب لمواجهة المسؤوليات المترتبة على هذا الحساب<sup>(٢٠)</sup>.

#### رابعاً: القانون القطري<sup>(٢١)</sup>

استخدم القانون القطري مصطلح التأمين، ومصطلح التكافل، نظراً لأنه يسمح للشركات بالعمل وفق صيغة التأمين التجاري، أو صيغة التكافل. فقد جاء في المادة الأولى من الباب الأول ما يأتي: تحدد شركة التأمين، وشركة إعادة التأمين، بأنها أي شركة مساهمة مرخصة تزاوّل عمليات التأمين، وإعادة التأمين، والتكافل، وإعادة التكافل. ويعرف القانون رقم ١٣، للعام ٢٠١٢م، التأمين بأنه: عقد يلتزم بموجبه المؤمن بالدفع للمؤمن له، أو الشخص المستفيد، مبلغاً من المال، أو دخلاً مناسباً، أو أي تعويض مالي آخر، عند حدوث أي فعل، أو تحقق المخاطر المشار إليها في العقد،

(١٩) المادة السابعة من القانون.

(٢٠) المادة ٢٣ من القانون.

(٢١) القانون رقم ١٣، لسنة ٢٠١٢م. وهو يشمل كما جاء في المادة الأولى، من الباب الأول منه: المؤسسات المالية الإسلامية: البنوك، وشركات التأمين وإعادة التأمين والاستثمار والتمويل، وغيرها من المؤسسات المالية التي يصدر بتحديداتها وتنظيم أعمالها قرار من المصرف، ويُرخّص لها وفقاً لأحكام هذا القانون، بمزاولة كل أو بعض الأعمال المصرفية وأعمال التأمين وإعادة التأمين والاستثمار والتمويل وغيرها من الأعمال والخدمات والأنشطة المالية التي يُحددها المصرف، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مقابل قسط، أو أقساط، أو أي مبلغ مالي آخر، يدفعه المؤمن للمؤمن<sup>(٢٢)</sup>. ولم يقدم القانون تعريفاً خاصاً بالتكافل. وقد عد القانون تأمينات الأشخاص، وعمليات تجميع الأموال ضمن أنواع التأمين التي يشملها القانون<sup>(٢٣)</sup>. وهي تشمل: التأمين على الحياة بجميع أنواعه. والتأمين ضد الحوادث الشخصية، بما في ذلك التأمين ضد الأضرار الناجمة عن الحوادث الشخصية، وأخطار المهنة، وحوادث العمل، والسرقه، وخيانة الأمانة، والتأمين ضد المسؤولية المدنية للأشخاص. والتأمين ضد العلاج الطبي طويل الأجل. والتأمين على عمليات تجميع الأموال. ولم يبين القانون صراحة الهدف من تأمينات الأشخاص بالنسبة للمؤمن له.

### خامساً: القانون البحري

استخدم القانون البحري المعدل في ٢٠١٣ م، مصطلح التكافل. وقد عرفه بأنه: اتفاق يقوم على أساس التأمين التعاوني، ويتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. حيث يتبرع المشترك بمبلغ من المال جزئياً، أو كلياً لصندوق تستخدم حصيلته لمساعدة المشتركين ضد الأخطار، أو الخسائر التي قد تصيبهم<sup>(٢٤)</sup>. وعبر عن التكافل العائلي بأنه عقد تأمين طويل الأجل. ولم يوضح القانون صراحة الهدف من التكافل العائلي بالنسبة للمشارك.

(٢٢) المادة الأولى من الباب الأول. وقد عرفت نفس المادة وثيقة التأمين: عقد التأمين المبرم بين المؤمن والمؤمن له، والمتضمن الأحكام والشروط والالتزامات والحقوق المترتبة على طرفي العقد. وعرفت حامل وثيقة التأمين بأنه: مالك وثيقة التأمين بصفة قانونية في وقت معين، ويشمل ذلك أي مستفيد يكون مستحقاً بموجب وثيقة التأمين لمبلغ نقدي أو مرتب أو عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالوثيقة.

(٢٣) المادة ٩٣، من القانون.

(24) TA-1.1.2: The concept of *takaful* involves the payment of contributions that are wholly or partially donated to form an insurance portfolio. The pooled resources are then used to pay indemnity when the insured risk occurs. The pooling of donations and assisting those in need through indemnity payments does not contradict Shari'a but is in line with the principles of compensation and shared responsibilities among the community. Amended: Jan & Oct 2007.

### Takaful

Mutual insurance arrangements that conform to the principles of Shari'a. In a *Takaful* arrangement, the participants contribute a sum of money as *tabarru* (donation) into a common fund, which will be used for mutual assistance of the members against specified loss or damage.

### سادساً: القانون السوري

استخدم القانون مصطلح التأمين. وقد عرفت المادة الأولى من المرسوم التشريعي السوري رقم ٤٣، لعام ٢٠٠٥ م، التأمين بأنه: (تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن، مقابل قسط تأمين. والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له. وتعني كلمة التأمين جميع المرادفات لها. كما تعني إعادة التأمين، فيما لا يتعارض مع طبيعتها)<sup>(٢٥)</sup>. وقد أشارت التعليمات التنفيذية للمرسوم إلى أنواع التأمين ومنها تأمينات الحياة، وتكوين رؤوس الأموال. وهي قسمان: تأمينات الحياة وتشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة، والعجز الدائم الكلي، أو الجزئي، أو المؤقت. وتأمينات الحياة مع الادخار، وتشمل: عمليات التأمين التي يضمن بموجبها المؤمن مبلغاً، أو مبالغ، بما فيها حصيد الادخار والاستثمار، في تاريخ مستقبلي، مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات<sup>(٢٦)</sup>. وهذا يعني النص الصريح على أن الهدف من تأمينات الأشخاص بالنسبة للمؤمن له هو الادخار، وتكوين رؤوس الأموال في تاريخ معين.

### سابعاً: القانون الأردني

استخدم القانون مصطلح التأمين التكافلي. وعرفه بأنه: (تنظيم تعاقدية يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من الأشخاص يسمون المشتركين، يتعرضون لخطر واحد، أو أخطار معينة، وذلك من خلال تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار. وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يسمى الاشتراك. وتقوم شركات

(٢٥) عرفت المادة نفسها وثيقة التأمين بأنها: (عقد التأمين "البوليصة" المبرم بين المؤمن، والمؤمن له، المتضمن الشروط والالتزامات والحقوق المترتبة على طرفي التعاقد). وقد نصت المادة ١٢، من نفس المرسوم على ما يأتي: (تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على جميع أنشطة التأمين وإعادة التأمين التي تمارس داخل الجمهورية العربية السورية). ويشمل بذلك التأمين التعاوني.

(٢٦) المادة الأولى من التعليمات التنفيذية للمرسوم، الصادرة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٥ م، من قبل هيئة الإشراف على التأمين، تحت بند ثانياً.

التأمين التكافلي بإدارة عمليات التأمين التكافلي، واستثمار أموال صندوق حملة الوثائق، مقابل أجر معلوم، باعتبارها وكيلاً، أو حصة معلومة باعتبارها مضارباً، أو كلاهما معاً، وذلك بما يتفق مع أحكام هذه التعليمات، وأحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها<sup>(٢٧)</sup>. ولم تشر تلك التعليمات إلى فروع التأمين التكافلي، ومن ثم، لم تقدم أي تعريف لأي فرع من فروع التأمين المعروفة. ولم توضح صراحة الهدف من التأمين التكافلي على الأشخاص بالنسبة للمؤمن له.

### ثامناً: القانون الليبي

استخدم القانون مصطلح التأمين التكافلي. وعرفه بأنه: (تنظيم تعاقدية جماعي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين في مواجهة أخطار معينة. حيث يقوم كل منهم بدفع اشتراك معين، يتم من خلاله دفع التعويض المستحق لمن يتحقق الخطر بالنسبة إليه. وتقوم شركة التأمين التكافلي بإدارة هذا الحساب، واستثمار الأموال المتجمعة فيه، مقابل مكافأة معينة)<sup>(٢٨)</sup>. وقد أشارت المادة ١٦، من القانون إلى نوعين من التأمين هما: التأمين التكافلي للأشخاص، والتأمين التكافلي للممتلكات والمسؤوليات. ولكنها لم تقدم تعريفاً لأي منهما. ومن ثم، لم يوضح القانون صراحة الهدف من التأمين التكافلي للأشخاص بالنسبة للمشارك.

(٢٧) المادة ٢ ب، من تعليمات تنظيم التأمين التكافلي لسنة ٢٠١١ م، الصادرة بموجب القانون رقم ٣٣، بشأن تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته لسنة ١٩٩٩ م.

(٢٨) المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد في الحكومة الليبية الانتقالية رقم ٢٠١، لسنة ٢٠١٢ م، بشأن ممارسة أعمال التأمين التكافلي. كما عرفت نفس المادة من نفس القرار المشترك بأنه: (الشخص الذي يرتبط بوثيقة عضوية الاشتراك، ويعقد تأمين تكافلي، ويلتزم بدفع الاشتراك الذي يحق له، أو لورثته الشرعيين، أو من يتنازل له عليه في الحالات التي يجوز فيها التنازل، الحصول على التعويض، أو المنافع التي يقدمها حساب المشتركين في الشركة). وعرفت وثيقة الاشتراك بأنها: (الوثيقة التي تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسية للتأمين التكافلي، التي تعتمدها الشركة، في علاقة المشتركين بها، والتي يجب أن يوافق عليها المشارك عند اشتراكه).

## تاسعاً: القانون الجزائري

استخدم القانون مصطلح التأمين. وعرفه بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال، أو إيراداً، أو أي أداء مالي آخر، في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط، أو أي دفعات مالية أخرى)<sup>(٢٩)</sup>. وعرف التأمين في حالة الحياة بأنه: (عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ محدد للمؤمن له، عند تاريخ معين، مقابل قسط، إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة عند هذا التاريخ)<sup>(٣٠)</sup>. وعرف التأمين على الأشخاص بأنه: (اتفاقية احتياط بين المؤمن له والمؤمن، يلتزم المؤمن بموجبها بأن يدفع للمكاتب، أو المستفيد المعين مبلغاً محددًا رأسملاً كان أو ريعاً، في حالة تحقق الحادث، أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد. ويلتزم المكاتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه)<sup>(٣١)</sup>. كما عرف التأمين في حالة الوفاة بأنه: (عقد يتعهد بموجبه المؤمن، بدفع مبلغ معين للمستفيد، أو المستفيدين، عند وفاة المؤمن له، مقابل قسط وحيد، أو دوري)<sup>(٣٢)</sup>. وهذا يعني النص الصريح على أن الهدف من تأمينات الأشخاص بالنسبة للمؤمن له هو الادخار، وتكوين رؤوس الأموال في تاريخ معين.

(٢٩) المادة الثانية من قانون التأمين رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥م، والمعدل بالقانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م. وقد عرفت التأمين بما عرفته به المادة ٦١٩ من القانون المدني. وانظر المواد ٦٠، ٦٤، ٦٥، في تعريف عقود التأمين على الأشخاص. وهي تعريفات تقترب من التعريف المذكور أعلاه. وقد نصت المادة ٢٠٣ من نفس القانون على أنه يقصد بشركات التأمين الخاضعة لهذا الأمر مؤسسات وتعاضديات التأمين. كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م. ونصت المادة ٢١٥ من القانون رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥م على خضوع شركات التأمين وإعادة التأمين للقانون الجزائري، وتأخذ أحد الشكلين الآتين: شركة ذات أسهم، شركة ذات شكل تعاضدي. وقد نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م، المتمم لقانون السابق على أنه ليس للشركة ذات الشكل التعاضدي المذكورة أعلاه هدفاً تجارياً. ويجب أن تضمن لمنخرطها مقابل اشتراك التسوية الكاملة للالتزاماتهم في حالة وقوع أخطار. انظر الجريدة الرسمية. العدد ١٥، بتاريخ ١٢/٢/١٤٢٧هـ، الموافق ١٢/٣/٢٠٠٦م. وانظر: العدد ١٣، بتاريخ ١٩٩٥/٣/٨م، الموافق ١٠/٧/١٤١٥هـ.

(٣٠) المادة ٦٤، من القانون ٠٧، لعام ١٩٩٥م.

(٣١) المادة ٦٠، من نفس القانون.

(٣٢) المادة ٦٥، من نفس القانون.

### عاشراً: القانون الماليزي

القانون الماليزي أول قوانين التكافل ظهوراً على مستوى العالم الإسلامي. وأول قانون يستخدم مصطلح التكافل. وقد نصت المادة الأولى من قانون التكافل رقم ٣١٢، لسنة ١٩٨٤م، على ما يأتي: (تكافل" تعني خطة تقوم على الأخوة، والتضامن، والمساعدة المتبادلة، والتي تنص على مساعدات مالية، والمساعدة المتبادلة للمشاركين، في حالة الضرورة حيث يتفق المشاركون فيما بينهم على المساهمة لهذا الغرض)<sup>(٣٣)</sup>. وقد قسم القانون التكافل إلى قسمين هما: التكافل العائلي Family Solidarity، والتكافل العام General Solidarity<sup>(٣٤)</sup>. ولم يقدم القانون تعريفاً واضحاً محدداً لكل منهما. ولم يوضح صراحة الهدف من التكافل العائلي بالنسبة للمشاركين.

### حادي عشر: قانون سلطنة بروناي

استخدم قانون التكافل لسنة ٢٠٠٨م<sup>(٣٥)</sup> مصطلح التكافل. وقد قسم القانون التكافل إلى قسمين، هما: التكافل العائلي، والتكافل العام. وقد عرف التكافل العائلي بأنه: (التكافل الذي يهدف إلى المساعدة المالية، وعون المشترك،

(33) Takaful" means a scheme based on brotherhood, solidarity and mutual assistance which provides for mutual financial aid and assistance to the participants in case of need whereby the participants mutually agree to contribute for that purpose;

Takaful benefits" includes any benefit, pecuniary or not which is secured by a takaful certificate, and "pay" and other expressions, where used in relation to takaful benefits, shall be construed accordingly;

"Takaful business" means business of takaful whose aims and operations do not involve any element which is not approved by the Syariah;

Takaful certificate" includes any contract of takaful for family solidarity business or general business whether or not embodied in or evidenced by an instrument in the form of a certificate, and references to issuing a certificate shall be construed accordingly. References to a certificate of a takaful operator include any certificate in respect of which the operator is under any liability, whether the certificates were issued by the operator or the liability was transferred to the operator from another;

(34) takaful business shall be divided into two classes—

(i) family solidarity business which, in addition to all takaful business concerned with solidarity certificates shall include, in the case of any takaful operator, any type of takaful business carried on as incidental only to the operator's other solidarity business; and

(ii) general business, that is to say, all takaful business which is not family solidarity business, (٣٥) صدر القانون في ١٥ أكتوبر، ٢٠٠٨م، ونشر في الجريدة الرسمية، الجزء الثاني من العدد ٦١.

وأسرته، في حالات حوادث الوفاة، والإعاقة<sup>(٣٦)</sup>. وعرف التكافل العام بأنه: (التكافل الذي يهدف إلى المساعدة المالية، وعون المشترك، وأسرته، في حالات الخسارة والتلف، في الممتلكات، أو الأصول، أو النفس، بسبب حادث عرضي أو كارثة مثل: الحريق، والفيضانات، والحوادث)<sup>(٣٧)</sup>. وجاء في موضع آخر في تعريف التكافل: (نظام يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يقوم على الأخوة، والتضامن، والمساعدة المتبادلة، والتي تترجم بتقديم المساعدة للمشارك عند الحاجة، حيث اتفق المشاركون على الإسهام، أو الاشتراك لهذا الغرض)<sup>(٣٨)</sup>. ولم يوضح القانون صراحة الهدف من التكافل العائلي بالنسبة للمشارك.

### ثاني عشر: القانون الباكستاني<sup>(٣٩)</sup>

استخدم القانون مصطلح التكافل. وقد عرفه بأنه: (نظام يعتمد على المساعدة المتبادلة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تنص على مساعدات مالية، والمساعدة المتبادلة للمشاركين، في حالة حدوث طوارئ معينة. حيث يتفق المشاركون فيما بينهم على المساهمة في صندوق مشترك لهذا الغرض)<sup>(٤٠)</sup>. وقد قسم

(٣٦) Family Takaful means: Takaful for financial aid and assistance to a participant and his family in case of his accidental death or disablement. انظر: ص ٢٩٨٢، من العدد ٦١، الجزء الثاني

من الجريدة الرسمية. كما عرّف القانون حكم الشريعة الإسلامية ليشمل كل حكم شرعي، وفقاً لأي من المذاهب الفقهية الأربعة: الشافعي، والحنفي، والمالكي، والحنبلي. وهذا ما يفسح المجال أمام تعدد الاختيارات الفقهية، دون التمسك بمذهب الدولة الرسمي وهو المذهب الشافعي.

(٣٧) انظر ص ٢٩٨٣، من العدد ٦١، الجزء الثاني من الجريدة الرسمية.

General Takaful means: Takaful for financial aid and assistance to a participant in case of loss or damage caused to his property, assets or body, due to a causality or disaster such as fire, flood, accident;

(٣٨) انظر: ص ٢٩٨٤، من نفس العدد من الجريدة الرسمية.

(٣٩) تخضع شركات التكافل لقانون التكافل للعام ٢٠١٢ م.

(٤٠) قسم القانون التكافل إلى قسمين هما: لتكافل العائلي "ويعني التكافل لصالح الأفراد والجماعات من الأفراد وأسرهم، على النحو المنصوص عليه بموجب البند (٢) من المادة ٣ من المرسوم. والتكافل العام وهو ما عدا التكافل العائلي.

(41) Family Takaful" means Takaful for the benefit of individuals, groups of individuals and their families, as provided under sub-section (2) of section 3 of the Ordinance;

(a) "General Takaful" means Takaful other than Family Takaful;

القانون التكافل إلى قسمين، هما: التكافل العائلي، والتكافل العام. وقد عرف التكافل العائلي بأنه: التكافل الذي يعقد لصالح الأفراد، والمجموعات، وعائلاتهم<sup>(٤١)</sup>. دون توضيح صريح للمهدف من التكافل العائلي بالنسبة للمشارك.

---

(b) "Takaful" means a scheme based on mutual assistance in compliance with the provisions of Islamic shariah, and which provides for mutual financial aid and assistance to the participants in case of occurrence of certain contingencies and whereby the participants mutually agree to contribute to the common fund for that (AMENDED UP TO NOVEMBER 2011) purpose.

See: Insurance Ordinance, 2000, part 1

(41) Family Takaful means Takaful for the benefit of individuals and groups of individuals and their families.

## المبحث الثاني

### التكليف القانوني للقسط أو الاشتراك (العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض)

#### أولاً: النظام السعودي

لم ينص النظام السعودي صراحة على تكليف معين للقسط. ولكن يمكن أن يفاد ذلك من تعريف المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني السعودي للقسط أو الاشتراك، بأنه: (المبلغ الواجب الأداء للشركة من قبل حامل الوثيقة مقابل التغطية التأمينية التي توفرها الوثيقة خلال مدة التأمين). حيث يدل النص السابق على أن القسط أو الاشتراك مدفوع على سبيل المعاوضة، ليستحق مبلغ التأمين بذلك على سبيل المعاوضة. كما يفاد ذلك من الفقرتين ١٧، ١٨، من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، في تعريف وثيقة التأمين، واشتراك التأمين<sup>(٤٢)</sup>.

#### ثانياً: القانون السوداني

نصت المادتان الثالثة، والرابعة من قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣م، على تعريف التأمين التعاوني، والتكافل. كما نصت على دفع القسط، أو الاشتراك، على سبيل التبرع. ليستحق مبلغ التأمين بذلك على سبيل التبرع.

(٤٢) كما يفاد ذلك من الحديث في التعريفات العامة عن عقد التأمين: والذي يتمثل بقيام علاقة تعاقدية بين المؤمن والمؤمن له، تفترض أن خطرًا ما يهدد المؤمن له، فيقوم المؤمن بتغطيته، عن طريق التعهد بأداء التزام محدد للمؤمن له، أو للمستفيد في حالة وقوع الضرر. انظر: مبادئ حماية عملاء شركات قطاع التأمين، الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يوليو ٢٠١٤م. ومما جاء في نفس الموضوع في تعريف الاشتراك بأنه: التكلفة المالية لوثيقة التأمين التي يدفعها المؤمن له للمؤمن، إما كمبلغ مقطوع أو على عدة دفعات مقابل موافقة المؤمن على تعويض المؤمن له عن الضرر أو الخسارة التي يكوف السبب المباشر في وقوعها خطر مؤمن منه. ومما جاء في نفس الموضوع أيضاً في تعريف المطالبة بأنها: طلب يقدمه المؤمن له أو المستفيد للشركة يطلب من خلاله دفع مبلغ التعويض بموجب أحكام وثيقة التأمين.

### ثالثاً: قانون دولة الإمارات العربية المتحدة

نصت المادة التاسعة من القانون بوجود أن تحتوي وثيقة التأمين على إيضاح، بأن ما يدفعه المشترك إنما يدفعه على سبيل الالتزام بالتبرع. وقد نصت المادة ٢٣، من النظام على وجود حسابين في التكافل العائلي، يسمى أولهما حساب الاستثمار. يحول إليه الجزء الخاص بالاستثمار من الاشتراكات المدفوعة. ويسمى الآخر حساب تغطية الخطر، يحول إليه الجزء الخاص بتغطية الخطر من الاشتراكات المدفوعة. ويوضع جميع الاشتراك في حساب واحد فقط، فيما عدا التكافل العائلي. مع مراعاة الفصل بين حسابات التكافل العائلي، والتكافل الخاص.

### رابعاً: القانون القطري

لم ينص القانون على تكييف للقسط، أو الاشتراك.

### خامساً: القانون البحريني

نص القانون من خلال تعريف التكافل على أن الاشتراك يتبرع به كلياً، أو جزئياً.

### سادساً: القانون السوري

نص القانون السوري على قيام التأمين على أساس المعاوضة. حيث جعل تحويل الخطر عن عاتق المؤمن له إلى عاتق المؤمن، والمترجم عملياً بحصوله على التعويض عند حصول الخطر، مرهوناً بدفع المؤمن له للقسط، أو الاشتراك.

### سابعاً: القانون الأردني

نص القانون على قيام التكافل على أساس الالتزام بالتبرع<sup>(٤٣)</sup>. حيث يوضع الاشتراك، أو القسط كله في جميع الأنواع في حساب واحد، خاص بالمشاركين.

### ثامناً: القانون الليبي

نصت المادتان الأولى، والسادسة، من القانون الليبي على أن الاشتراك مدفوع على سبيل الالتزام بالتبرع<sup>(٤٤)</sup>.

(٤٣) ورد ذلك في تعريف التكافل في المادة الأولى.

(٤٤) عرفت المادة الأولى من القانون الاشتراك بأنه: المقابل الذي يتعهد المشترك بدفعه على أساس الالتزام بالتبرع، لقاء اشتراكه في حساب التأمين التكافلي لدى الشركة، لتعويض الأضرار، أو دفع المنافع لمن يستحق.

### تاسعاً: القانون الجزائري

أقام القانون الجزائري التأمين على مبدأ المعاوضة. فقد جعل كلاً من: مبلغ التأمين، وقسط التأمين، سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت.

### عاشراً: القانون الماليزي

ينص القانون على قيام التكافل على المساعدة المتبادلة. ولكننا نجد في الفقرة ٤١ من الحلول الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي، أنه يفترض أن تقوم شركات التكافل بتطبيق نموذج الوكالة، والتبرع. حيث يوافق المشتركون على التبرع بجزء من القسط، أو جميعه، لمساعدة المشتركين الآخرين، ممن يحتاج إلى المساعدة<sup>(٤٥)</sup>. وهذا معارض بنص القانون على قيام التكافل على المساعدة المتبادلة، وهذا يعني المعاوضة. وتنم تجزئة القسط إلى جزئين في التكافل العائلي، يوضع أولهما في صندوق المخاطر، ويوضع الآخر في صندوق استثمار المشتركين. بينما يوضع القسط جميعه في صندوق واحد هو صندوق التكافل، في حالة التكافل العام، أو التكافل غير العائلي.

### حادي عشر: قانون دولة بروناي

لم ينص القانون على تكييف معين للاشتراك، أو القسط. ولكن يفاد من تعريف التكافل أنه يقوم على المعاوضة، حيث إنه يقوم على المساعدة المتبادلة، وهذا يعني المعاوضة.

### ثاني عشر: القانون الباكستاني

لم ينص القانون على تكييف معين للاشتراك، أو القسط. ولكن يفاد من تعريف التكافل أنه يقوم على المعاوضة، حيث إنه يقوم على المساعدة المتبادلة، وهذا يعني المعاوضة. وقد نص القانون على تجزئة القسط في التكافل العائلي إلى قسمين، يوضع أحدهما في ما يسمى صندوق تكافل المشتركين<sup>(٤٦)</sup>، ويوضع الآخر في صندوق استثمار المشتركين. بينما يوجد صندوق واحد هو صندوق تكافل المشتركين في حالة التكافل العام، يدفع إليه جميع الاشتراكات<sup>(٤٧)</sup>.

(45) Bank Negara Malaysia. Shariah Resolutions in Islamic Finance. 2d Edit, 2010. P, 62.

(٤٦) يخصص الصندوق لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المشتركون، حيث يتم تعويضهم منه.

(٤٧) انظر الفقرات ٣، ٤، ٥، من المادة الثامنة.

### المبحث الثالث

#### العلاقة بين المؤمن لهم، وشركة التأمين

##### أولاً: النظام السعودي

لم ينص النظام السعودي على وجوب التزام شركات التأمين التعاوني بنموذج معين. ولكن المادة السبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، والخاصة بكيفية حساب الفائض، وتوزيعه، تفيد اعتماد نموذج الوكالة بأجر. حيث تكون الشركة وكيلاً بأجر عن حملة الوثائق في إدارة وتنظيم عمليات التأمين واستثمار أموال التأمين. حيث يتمثل الأجر في المصروفات الفعلية. وحصّة من الفائض تبلغ في حدها الأقصى (٩٠٪) من الفائض القابل للتوزيع.

##### ثانياً: القانون السوداني

لم ينص القانون على وجوب اتباع نموذج معين. ولكن جاء في الفتوى رقم ١٩٩٥/٤م، الصادرة بتاريخ ١٤١٦/٤/٢هـ، الموافق ١٩٩٥/٨/٢٩م، عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الإسلامية، أن المتبع هو نموذج الوكالة، والمضاربة، معاً. حيث تكون الشركة وكيلاً يحصل على المصروفات الفعلية فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، ومضارباً بحصة من الأرباح فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات.

##### ثالثاً: قانون الإمارات العربية المتحدة

تركت المادة الثامنة من القانون لشركات التكافل الحرية للعمل بأحد نموذجين، هما: نموذج الوكالة، ونموذج الوكالة والمضاربة معاً. وقد نصت المادة التاسعة من القانون، على وجوب اشتغال وثيقة التأمين، أو التكافل، على مقدار أجر الوكالة الذي تستحقه الشركة، وكيفية احتسابه. وكذلك حصّة الشركة من عائد المضاربة، أو أجر الوكالة عن استثمار حساب المشتركين، وكيفية التوصل إلى حساب هذا العائد، أو الأجر. كما نص على فصل أموال التكافل العام، عن أموال التكافل العائلي.

### رابعاً: القانون القطري

لم يحدد القانون نموذجاً معيناً يجب اتباعه.

### خامساً: القانون البحريني

أشار القانون إلى وجود نموذجين للتكافل هما: نموذج الوكالة، ونموذج الوكالة والمضاربة معاً. وأشار إلى النموذج الأكثر تطبيقاً في البحرين وهو نموذج الوكالة والمضاربة معاً. حيث تطبق المضاربة في استثمار أموال التكافل. وتستخدم الوكالة في إدارة عمليات الاكتتاب. وأن هذا النموذج هو المفضل لدى هيئة المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويفهم من القانون تفضيل اتباع هذا النموذج<sup>(٤٨)</sup>.

### سادساً: القانون السوري

لم يرد في القانون وجوب اتباع نموذج معين.

### سابعاً: القانون الأردني

ترك القانون الأردني لشركات التأمين التكافلي الحرية في إدارة عمليات التأمين التكافلي، واستثمار أموال صندوق حملة الوثائق، مقابل مبلغ معلوم، أو نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات المحصلة، باعتبارها وكيلاً بأجر. أو نسبة مئوية شائعة معلومة من الفائض باعتبارها مضارباً. أو كلاهما معاً، وذلك باعتبارها وكيلاً في إدارة عمليات التأمين، ومضارباً فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المحصلة. وذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها.

(48) TA-1.1.6

In Bahrain, the current practice is to adopt the al *wakalah* model for underwriting activities and the al *mudarabah* for the investment activities of *takaful*. This approach appears to be that favored by the 'Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions' (AAOIFI). The CBB Rules have been designed to be in line with AAOIFI standards and have been adapted to correspond to current industry practice. Amended: January 2007, Amended: October 2007.

### ثامناً: القانون الليبي

نص القانون الليبي على قيام عمليات إدارة الخطار، وأعمال الاستثمار المرتبطة بالاشتراكات من قبل الشركة على أساس الوكالة، والمضاربة معاً. ولكنه ترك لشركات التأمين التكافلي تحديد أجر الوكالة الذي تستحقه الشركة، وكيفية احتساب هذا الأجر. وكذلك تحديد حصة الشركة من عائد المضاربة عن استثمار حساب المشتركين، وكيفية التوصل إلى احتساب هذا الأجر، أو العائد.

### تاسعاً: القانون الجزائري

يفاد من المواد رقم ٢٤، ٢٩، ٣٤، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٠٩، بتاريخ ١٤/١/١٤٣٠هـ، الموافق ١١/١/٢٠٠٩م، اتباع نموذج الوكالة مقابل المصرفيات الفعلية للشركة.

### عاشراً: القانون الماليزي

أقام القانون عقد التكافل على أساس نموذج الوكالة في التكافل العام. حيث تكون شركة التكافل وكيلاً بأجر عن مجموع المشتركين، في إدارة أموال التكافل، من حيث جمع الاشتراكات واستثمارها، ودفع التعويضات المستحقة، وعمل ترتيبات إعادة التكافل. ونموذج الوكالة، والمضاربة معاً في التكافل العائلي. حيث تكون الشركة وكيلاً بأجر في إدارة عمليات التكافل، ومضارباً في استثمار أموال التكافل. مع الفصل بين أموال التكافل العام، وأموال التكافل العائلي.

### حادي عشر: قانون دولة بروناي

هناك ثلاثة أنواع من التكافل، يقوم بعضها على مبدأ المضاربة. ويقوم البعض الآخر على مبدأ الوكالة. حيث ترك القانون الباب مفتوحاً أمام الشركات لاختيار النموذج المناسب. مع الفصل بين أموال الكافل العام، وأموال التكافل العائلي.

### ثاني عشر: القانون الباكستاني

أقام القانون نموذج التكافل العام على مبدأ الوكالة بأجر، وأقام نموذج التكافل العائلي على أساس الوكالة، والمضاربة معاً.

## المبحث الرابع الرقابة الشرعية

### أولاً: النظام السعودي

تضطلع مؤسسة النقد العربي السعودي بمهام الرقابة والإشراف على قطاع التأمين. ولا يوجد في المؤسسة هيئة رقابة شرعية خاصة بها. كما لم يلزم النظام السعودي شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية، ولم يمنعها من ذلك.

### ثانياً: القانون السوداني

تضطلع هيئة الرقابة على التأمين بمهام الإشراف، والرقابة على أعمال التأمين. ويوجد في السودان ما يسمى اللجنة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. ولم يرد في النظام ما يفيد بإلزام شركات التأمين بتكوين هيئات شرعية، كما لم يرد ما يفيد بالمنع من ذلك.

### ثالثاً: قانون دولة الإمارات العربية المتحدة

تتولى هيئة التأمين مهام الرقابة والإشراف على قطاع التأمين. ويوجد في الهيئة ما يسمى اللجنة العليا للفتوى والرقابة الشرعية<sup>(٤٩)</sup>. وقد ألزمت المادة العاشرة من النظام شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية فيها، تسمى لجنة الرقابة الشرعية، على أن تتكون من ثلاثة أفراد. كما نصت المادة ١٦، على وجود مراقب شرعي داخل شركات التأمين، يعين بناءً على توصية لجنة الرقابة الشرعية بالشركة.

(٤٩) انظر: المادة ١٧، من النظام.

### رابعاً: القانون القطري

ألزم القانون المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها شركات التكافل بوجوب تكوين هيئة رقابة شرعية فيها<sup>(٥٠)</sup>. وتتولى هيئة الرقابة الشرعية ما يأتي: إجراء الرقابة الشرعية على كافة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية وأنشطتها، لضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. وإبداء الرأي الملزم في مدى توافق معاملات وأعمال المؤسسة المالية الإسلامية وعقودها مع أحكام الشريعة الإسلامية. والنظر في أية أمور تكلف بها من قبل مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية<sup>(٥١)</sup>.

### خامساً: القانون البحريني

ألزم القانون شركات التكافل بتكوين هيئات رقابة شرعية تكون مهمتها الإشراف على أنشطة الشركة، والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>(٥٢)</sup>. كما أعطاها الحق في تحديد منتجات التكافل التي تطرحها الشركة، والتي تمنح مشترعيها نفس الحماية التي تمنحها المنتجات التقليدية<sup>(٥٣)</sup>.

(٥٠) جاء في المادة ١٠٦، من القانون: تُشكل في كل مؤسسة مالية إسلامية هيئة مستقلة تسمى "هيئة الرقابة الشرعية" للرقابة على أعمال المؤسسة، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، تُعينهم الجمعية العامة للمؤسسة، بناءً على اقتراح مجلس إدارتها، وتتكون من علماء وخبراء متخصصين في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية والخدمات والأعمال والأنشطة المالية، ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية، أو أي عضو فيها خلال مدة التعيين إلا بقرار من الجمعية العامة، ويتعين على مجلس إدارة المؤسسة إخطار المصرف بقرار تعيين هيئة الرقابة الشرعية أو عزلها أو عند إجراء أي تعديل في تشكيلها. ويصدر بتحديد شروط عضوية هيئة الرقابة الشرعية ونظام عملها قرار من المصرف.

(٥١) المادة ١٠٨ من القانون.

(52) TA-1.1.7

Each licensed *takaful firm* is required to have a *Shari'a Supervisory Board*, whose duty is to direct, review and supervise the activities of the company in order to ensure that they are in compliance with Islamic Shari'a rules and principles. Amended: January 2007.

(53) TA-1.1.8

The CBB does not propose to establish Rules as to what constitutes a *takaful product*; this is a matter for each firm's *Shari'a Supervisory Board*. However, the CBB has an obligation to ensure that consumers of *takaful products* are afforded the same level of protection as that afforded to the purchasers of conventional insurance products. In addition, the CBB has an obligation to ensure that the operations of *takaful firms* do not represent a threat to the stability of Bahrain's financial services industry or wider economy. Amended: January 2007. Amended: October 2007.

### سادسًا: القانون السوري

تخضع أعمال التأمين في سوريا لما يسمى بهيئة الإشراف على التأمين<sup>(٥٤)</sup>، والتابعة لوزارة المالية. وقد أصدرت الهيئة قرارها رقم /٢٩١/١٠٠/م.إ. في ٢٨/٩/٢٠٠٩م، بتشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في هيئة الإشراف على التأمين، غايتها المساعدة في تنظيم عمل شركات التأمين، وإعادة التأمين التكافلي (الإسلامي)<sup>(٥٥)</sup>. ولم ينص القانون على وجوب تكوين هيئة رقابة شرعية في شركات التكافل، كما أنه لم يمنع من ذلك.

### سابعًا: القانون الأردني

تتولى هيئة الرقابة على التأمين في الأردن مهام الإشراف، والرقابة على قطاع التأمين. وقد ألزمت المادة الثامنة من تعليمات التكافل شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية فيها، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء. كما ألزمت المادة الثانية عشرة شركات التأمين التكافلي بتعيين مراقب شرعي، يتم اختياره من هيئة الرقابة الشرعية، أو من غيرها.

### ثامنًا: القانون الليبي

تتولى هيئة الإشراف على التأمين مهام الإشراف، والرقابة على التأمين. وقد نصت المادة الأولى من القانون الليبي على وجود لجنة عليا للرقابة الشرعية، مشكلة في إطار هيئة الإشراف على التأمين. كما نص على وجوب وجود لجنة رقابة شرعية مشكلة داخل شركة التأمين التكافلي، لإبداء الرأي في معاملات الشركة، وبيان مدى اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(٥٦)</sup>.

(٥٤) أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٨، لعام ٢٠٠٤م. بتاريخ في ١١/٨/١٤٢٥هـ، ٢٦/٩/٢٠٠٤م.

(٥٥) انظر: موقع وزارة المالية السورية.

(٥٦) المادتان: الأولى، والعاشر من القانون.

### تاسعاً: القانون الجزائري

لم يشر القانون الجزائري إلى الرقابة الشرعية.

### عاشراً: القانون الماليزي

يتولى البنك المركزي الماليزي مهام الرقابة، والإشراف، على قطاع التأمين في ماليزيا. وقد أوجد النظام ما يسمى المجلس الاستشاري الشرعي، الذي يعمل مستشاراً لكافة شركات التأمين<sup>(٥٧)</sup>. وقد ألزمت المادة ٥٣، من القانون شركات التأمين بأخذ مشورة المجلس الاستشاري الشرعي عند الحاجة. كما أنه ألزم شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية خاصة بها.

### حادي عشر: قانون دولة بروناي

يشرف البنك المركزي على صناعتي التأمين التقليدي، والإسلامي. حيث ينظم قطاع التأمين التقليدي، قانون التأمين لعام ٢٠٠٦م. ويحكم قانون التكافل لسنة ٢٠٠٨م قطاع التأمين الإسلامي. وهناك ما يسمى هيئة الإشراف المالي الشرعية<sup>(٥٨)</sup>. وقد نصت المادة ١٨، من تعليمات، أو قانون التكافل لعام ٢٠٠٨م، على وجوب موافقة الهيئة على أي منتج تكافل يتم طرحه من قبل الشركات. كما نصت المادة ٨١، على إمكان إفادة شركات التكافل من مشورة الهيئة في المسائل الشرعية المتعلقة بعملها. كما جعلت المادة ١٠، من التعليمات وجود هيئة رقابة شرعية من ضمن متطلبات تسجيل شركات التأمين.

(57) Syariah Advisory Council” means the Syariah Advisory Council established under subsection 16B(1) of the Central Bank of Malaysia Act 1958.

(٥٨) نشأت الهيئة بموجب القسم الثالث من القانون 2006 /06 (S 5)

ثاني عشر: القانون الباكستاني<sup>(٥٩)</sup>

تتولى لجنة الأصول والمبادلات الباكستانية مهام الرقابة، والإشراف على التأمين<sup>(٦٠)</sup>. ويوجد لدى اللجنة ما يسمى الهيئة الاستشارية الشرعية، أو المجلس الاستشاري الشرعي<sup>(٦١)</sup>. وقد ألزمت المادة العاشرة من القانون شركات التأمين بإيجاد ما يسمى: Shariah Advisor<sup>(٦٢)</sup>،<sup>(٦٣)</sup> Shariah compliance auditor،<sup>(٦٤)</sup> Shariah compliance officer

(59) the Securities and Exchange Commission of Pakistan, with the approval of the Board, is pleased to make the Takaful Rules, 2012.

(60) Commission” means the Securities and Exchange Commission of Pakistan established under section 3 of the Securities and Exchange Commission of Pakistan Act, 1997 (XLII of 1997);

(٦١) انظر: المادة ٢٥، من القانون.

(٦٢) انظر: المادة ٢٦، من القانون.

(٦٣) انظر: المادة ٢٧، من القانون.

(٦٤) انظر: المادة ٣٠، من القانون.

## المبحث الرابع الفائض والعجز

### أولاً: النظام السعودي

حددت المادة السبعون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني كيفية حساب الفائض القابل للتوزيع. كما أنها وزعت الفائض بواقع (٩٠٪) حدًا أقصى لشركات التأمين. فيكون الباقي وهو (١٠٪) حدًا أدنى لحملة الوثائق. ولم يحدد النظام كيفية التعامل مع العجز في حساب المشتركين عند وجوده. ويجب على شركة التأمين عند توزيع الفائض استبعاد وثائق التأمين التي تكون النسبة فيها (٧٠٪) أو أعلى<sup>(٦٥)</sup>. ويجب استبعاد وثائق التأمين الفردية التي تزيد النسبة فيها عن النسبة المحددة من حساب فائض التوزيع دون دمجها مع وثائق تأمين أنواع نشاط أخرى قد تكون باسم عميل واحد. ولكن إذا اشترى عميل عددًا من وثائق التأمين المنفصلة لتغطية عدد من المخاطر المتشابهة في نفس نوع النشاط، يجب دمج جميع هذه الوثائق التي تكون باسم نفس العميل لتحديد نسبة استحقاق الفائض<sup>(٦٦)</sup>.

### ثانيًا: القانون السوداني

لم يشر القانون السوداني إلى كيفية التعامل مع الفائض، والعجز. ولكن جاء في الفتوى رقم ١٩٩٥/٤م، الصادرة بتاريخ ١٤١٦/٤/٢هـ، الموافق ١٩٩٥/٨/٢٩م، عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الإسلامية، أن شركات التأمين لا تستحق شيئًا في فائض التأمين الذي يرجع كله لحقوق المشتركين. كما لم يرد أي شيء عن كيفية التعامل مع العجز في حساب حملة الوثائق عند وجوده. ويوجد هناك صندوق مشترك لجميع الشركات العاملة في السوق السوداني، يوضع فيه جزء من فوائض التأمين المحققة، ليلجأ إليه عند الحاجة.

(٦٥) المادة ٢٢، من سياسات توزيع الفائض.

(٦٦) المادة ٢٣، من نفس السياسة.

### ثالثاً: قانون دولة الإمارات العربية المتحدة

أعطت المادة ٢٥، حق توزيع الفائض لمجلس الإدارة. ويقتصر الحصول على الفائض على حملة الوثائق فقط. فقد نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على أنه لا يجوز للشركة توزيع أرباح على المساهمين من أي فائض تحققه حسابات المشتركين، إلى جانب المقابل الذي تتقاضاه الشركة لقاء إدارة الحسابات، المقرر بموجب الاشتراك في وثيقة التأمين التكافلي. وقد نصت المادة ٢٨، من النظام على كيفية معالجة العجز، وذلك بتقديم قرض حسن من قبل الشركة لحساب المشتركين، بحد أقصى مجموع حقوق المساهمين في الشركة. على أن يسترد من الفوائض المستقبلية، دفعة واحدة، أو على دفعات. وفي حالة عدم قيام الشركة بذلك، يقدم الأمر إلى المجلس لاتخاذ القرار بإيقاف الشركة عن العمل للمدة التي يراها مناسبة.

### رابعاً: القانون القطري

لم يشر القانون إلى كيفية التعامل مع الفائض، والعجز<sup>(٦٧)</sup>.

### خامساً: القانون البحريني

ألزم القانون شركات التكافل بوضع سياسة لتحديد الفائض، والعجز، وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأنه يمكن تحديد أكثر من سياسة، وأنه يجب الحصول على موافقة بنك البحرين المركزي كتابياً على هذه السياسة<sup>(٦٨)</sup>. كما نص القانون على سداد العجز في حساب حملة الوثائق من حساب المساهمين<sup>(٦٩)</sup>.

(٦٧) نصت المادة ٩٨ من القانون على ما يأتي: لا يجوز للشركات التي تزاوّل عمليات التأمين على الأشخاص وتجميع الأموال أن تقتطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي جزء من أموالها المقابلة لالتزاماتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفته ربحاً على المساهمين أو حملة الوثائق، أو لإقراض موظفي الشركة، أو لأداء أي مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها. ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار الفائض المتحقق الذي يحدده الخبير الإكتواري في تقريره.

(68) CA-8.5.1

Every *Takaful firm* must develop a policy for determining the surplus or deficit arising from *Takaful* operations, the basis of distributing that surplus or deficit between the participants and the *shareholders*, and the method of transferring any surplus or deficit to the participants. The policy developed must consider all relevant AAOIFI standards including Financial Accounting Standard No. 13 'Disclosure of Bases for Determining and Allocating Surplus or Deficit in Islamic Insurance Companies'. The policy must be approved by the Shari'a Supervisory Board as well as the board of directors of the *Takaful firm*.

## سادساً: القانون السوري

لم يوضح القانون السوري كيفية التعامل مع الفائض، والعجز.

## سابعاً: القانون الأردني

تتقاضى شركات التكافل نسبة شائعة معلومة من الفائض إذا اختارت تطبيق نموذج المضاربة، فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات المحصلة<sup>(٧٠)</sup>. ويتم توزيع الباقي على حملة الوثائق كل بحسب اشتراكه. ولا تتقاضى شيئاً من الفائض عند اختيار نموذج الوكالة، أو الوكالة والمضاربة معاً. وقد ألزم القانون في المقابل شركات التأمين بتقديم قرض حسن لحساب حملة الوثائق في حالة عدم كفاية موجوداته لسداد التزاماته<sup>(٧١)</sup>.

## CA-8.5.2

More than one policy may be developed where the *Takaful firm* offers different types of insurance products. In any event, the company must have separate policies in respect of its general business and its long-term business and any surplus or deficit allocation must be in line with the policy developed under Paragraph CA-8.5.1.

## CA-8.5.3:

On an annual basis, every *Takaful firm* must determine any surplus or deficit arising on each separate participant's fund. The surplus distribution or remedial action for deficit reduction must be recommended by the *actuary* (see Paragraphs AA-4.3A.4 and AA-4.3A.5) and endorsed by the Shari'a Supervisory Board and the board of directors of the *Takaful firm*.

## CA-8.5.4

The policy developed in accordance with Paragraph CA-8.5.1 must not be amended or changed without the approval of the Shari'a Supervisory Board.

## CA-8.5.4A

Distribution of surpluses from the Participants' fund(s) is subject to the CBB's prior written approval.

## CA-8.5.5

No *Takaful firm* is permitted to make any distributions to participants if either the participants' fund(s) does not, or through the payment of the distribution, would not meet all the *capital available* and solvency requirements set out in Chapters 1 and 2 of the Capital Adequacy Module. In addition the surplus distribution must not cause adverse financial implications or a deficit in the participants' fund(s) and the *Takaful operator* must ensure that the participants' fund(s) is sufficiently liquid to cover any proposed surplus distribution.

(69) AA-4.2.13: Past version: effective from Jul 1 2007 - Sep 30 2007.

To view other versions open the versions tab on the right.

Possible remedial action to address the deficit noted in Paragraph AA-4.2.12 may include a transfer to be made from *shareholders'* funds of sufficient assets to make good the deficit or a reduction in non-guaranteed bonuses.

(٧٠) انظر: المادة ٦، من القانون.

(٧١) انظر: المادة ٧، من القانون.

### ثامناً: القانون الليبي

لم ينص القانون على كيفية التصرف في الفائض. ولكنه أشار في المادة السابعة منه إلى كيفية التصرف في حال عدم كفاية موجودات حساب المشتركين، لمواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الحساب. حيث ألزم شركات التأمين التكافلي بتقديم قرض حسن لحساب المشتركين من حساب المساهمين. ويكون الالتزام بتقديم القرض الحسن التزاماً شاملاً، حده الأقصى مجموع حقوق المساهمين في الشركة. ويكون استرداد هذا القرض من الفائض الذي قد يتحقق في الفترات القادمة. سواء بدفعة واحدة، أم بدفعات، وفقاً لما تقرره الجمعية العمومية للشركة. وفي حالة عدم التزام الشركة بذلك يرفع الأمر إلى هيئة الإشراف على التأمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الشركة عن العمل، المدة التي تراها مناسبة.

### تاسعاً: القانون الجزائري

نصت المادة ٣٤، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٠٩، بتاريخ ١٤/١/١٤٣٠، الموافق ١١/١/٢٠٠٩م<sup>(٧٢)</sup>، على توزيع الفائض على حملة الوثائق فقط. وقد نصت المادة ٣٢، من نفس المرسوم على حق مجلس الإدارة في طلب اشتراك تكميلي، في حالة وجود عجز ملحوظ.

### عاشراً: القانون الماليزي

أعطى القانون شركات التأمين حق مشاركة شركات التأمين في اقتسام الفائض مناصفة. كما ألزمها في المقابل بتقديم قرض حسن لحساب حملة الوثائق عند الحاجة، على أن يسدد القرض مما قد يتحقق من فوائض في السنوات القادمة.

(٧٢) انظر: الجريدة الرسمية. العدد رقم ٣، للعام ٢٠٠٩م. بتاريخ ١٧/١/١٤٣٠هـ، الموافق ١٤/١/٢٠٠٩م. ص ٩.

### حادي عشر: قانون دولة بروناي

يتم توزيع الفائض المحقق في صندوق التكافل على حملة الوثائق. ويتم توزيع الأرباح بين حملة الوثائق، وبين حملة الأسهم في صندوق الاستثمار. ويتم تسديد العجز في صندوق التكافل، من حساب حملة الأسهم على سبيل القرض الحسن، على أن يسدد من الفوائض المستقبلية.

### ثاني عشر: القانون الباكستاني

يوزع الفائض على المشتركين، أو حملة الوثائق فقط. وتتولى الشركة وضع السياسات المتعلقة بتوزيع الفائض. ويحق للمشاركين التبرع بجزء أو بجميع الفائض<sup>(٧٣)</sup>. ويسدد العجز في حساب المشتركين عن طريق القرض الحسن من حساب المساهمين، على أن يسدد من أي فوائض مستقبلية<sup>(٧٤)</sup>.

(٧٣) انظر: المادة ٢١، من القانون.

(٧٤) انظر: المادتان ١٩، ٢٠، من القانون.

## الفصل الثاني

### التطبيق العملي للتأمين

#### المبحث الأول: السوق السعودي

بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل في السوق السعودي بنهاية العام ٢٠١٤م، خمسًا وثلاثين شركة، تعمل وفق نموذج التأمين التعاوني الذي ألزمها به نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ولائحته التنفيذية. وتخضع هذه الشركات جميعاً في عملها لهذا النظام، ولائحته التنفيذية. ويلاحظ تماثل وثائق التأمين التعاوني الصادرة عن تلك الشركات، لأنها ملزمة جميعها بموجب النظام بتطبيق نموذج واحد صادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كما تتماثل أنظمتها الأساس، وعقود تأسيسها، لأنها ملزمة أيضاً بموجب النظام بنظام أساس، وعقد تأسيس، صادريين عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ومن ثم، تعد وثائق، وعقود تأسيس، وأنظمة هذه الشركات الأساس، تطبيقاً عملياً لمواد الأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة بهذا الخصوص. وتقدم شركات التأمين التعاوني نوعين من التأمين هما: التأمين من الأضرار بشقيه التأمين على الأشياء، مثل: الحريق، والسرقة. ومن المسؤولية، مثل: حوادث السيارات. والتأمين على الأشخاص، وهو ما يطلق عليه البعض برامج التكافل. ويقوم النموذج الذي تطبقه هذه الشركات عملياً على المعاوضة، والإلزام والمتبادل بين الجانبين، كما أنها تقتسم الفائض مع حملة الوثائق. حيث إنها تطبق ما نص عليه النظام. وتعد برامج تكافل بعض هذه الشركات، مثل: شركة ساب تكافل، وشركة الأهلي تكافل، وشركة السعودي الفرنسي تكافل، نماذج للتأمين على الأشخاص<sup>(٧٥)</sup>. وسيتم الحديث برامج شركة

(٧٥) تعد عقود أو برامج التكافل الصادرة عن شركة الأهلي تكافل، والسعودي الفرنسي تكافل، نسخاً طبق الأصل من بعضها البعض. ولا تختلف إلا في الترتيب، والصياغة فقط. وفي مقدار الرسوم التي تتقاضاها الشركة مقابل الإدارة. وسوف يكتفي الباحث بالحديث عن برامج شركة ساب تكافل فقط، نظراً لأنه سبق للباحث تخصيص دراسة متكاملة عن برامج الأهلي تكافل، والسعودي الفرنسي تكافل.

ساب تكافل، حيث سبق للباحث دراسة عقود شركتي الأهلي تكافل، والسعودي الفرنسي تكافل، في دراسة خاصة بها. وسيتم الحديث عن التكييف القانوني أو النظامي للقسط أو الاشتراك، والعلاقة بين حامل الوثيقة وشركة التأمين، والرقابة الشرعية، والتصرف في الفائض وحين العجز.

### المطلب الأول: شركة ساب تكافل<sup>(٧٦)</sup>

تأسست الشركة في ٢٦/١٠/٢٠٠٩م، برأس مال مقداره ٣٤٠ مليون ريال سعودي. وهي مملوكة لكل من البنك السعودي البريطاني بواقع (٣٢,٥٪) من الأسهم، وشركة (HSBC ASIA) القابضة، ويملك الجمهور باقي رأس المال. وتقدم الشركة نوعين من البرامج هما:

١. البرامج التجارية: هي برامج تأمين من الأضرار خاصة بالشركات، والمؤسسات. وهي تتمتع بصندوق واحد يسمى صندوق التكافل، يوضع فيه القسط جميعه.

٢. برامج الأفراد: هي برامج تأمين على الأشخاص. وهناك نوعان من البرامج هما:

٢,١. برامج الحماية للأفراد<sup>(٧٧)</sup>: هناك صندوق واحد يسمى صندوق التكافل<sup>(٧٨)</sup> يوضع فيه القسط جميعه.

(٧٦) جاء في موقع الشركة في شروط وأحكام البرامج في تعريف التكافل: تأمين تعاوني طبقاً لمبادئ وأحكام الشريعة. انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للرعاية. ص ٦.

(٧٧) جاء في برنامج تكافل للرعاية، وهو برنامج حماية خاص بالأفراد: إن برنامج تكافل للرعاية من شركة ساب تكافل يوفر لك منافع التغطية. وهدفه الرئيسي توفير تغطية مالية لك ضد بعض مخاطر الوفاة، أو العجز، خلال مدة الوثيقة. مقابل اشتراكك، سوف تحصل على منافع التغطية حسب الموضح في شهادة التكافل، مع مراعاة الأحكام، والشروط، والضمانات، والبنود، والاستثناءات المذكورة صراحة، أو ضمناً، في الوثيقة، والملاحق المرفقة، بها، أو المصادقة عليها. تخصص اشتراكاتك للحصول على منافع التغطية من خلال دفعها إلى صندوق التكافل، والذي يتم بموجبه تغطيتك مع المشتركين الآخرين فيه.

(٧٨) هو الصندوق المكون من اشتراكات التكافل ويوفر التغطية على أساس تعاوني للمشاركين. وهو صندوق جماعي أسسته الشركة وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وهدفه الوحيد هو توفير منافع التغطية بما يحقق المصلحة المشتركة للمشاركين فيه. كما جاء في برامج الحماية: صندوق التكافل: هو الصندوق المكون من الاشتراكات لتغطية أخطار التأمين من النوع الذي يمثله هذا البرنامج ويدخل فيه الاستثمار.

٢,٢. برامج الاستثمار والادخار<sup>(٧٩)</sup>: هناك صندوقان هما: صندوق التكافل، وصندوق الاستثمار<sup>(٨٠)</sup>، أو صندوق التكافل وصندوق الادخار. حيث يقسم القسط إلى جزئين، يوضع أولهما وهو اشتراك التكافل في صندوق التكافل، بهدف التكافل، والذي يوفر التغطية للمشاركين على أساس تعاوني. واشتراك الاستثمار، أو اشتراك الادخار، والذي يوضع في صندوق الاستثمار بهدف الاستثمار<sup>(٨١)</sup>، أو صندوق الادخار بهدف الادخار، بحسب البرنامج.

(٧٩) جاء في مقدمة برنامج ساب تكافل للاستثمار على سبيل المثال:

هو عقد تأمين تعاوني متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بين طرفين هما شركة ساب تكافل المديرية صندوق التكافل وحامل الوثيقة، لمدة محددة. يدفع حامل الوثيقة مبلغاً محدداً مرة واحدة، يوزع إلى وحدات بناءً على سعر الوحدة المتوفر في تاريخ التقييم. تخصص منه نسبة معينة للحصول على منفعة التغطية، والباقي تقوم الشركة باستثماره لصالح صاحب الوثيقة. ويعتمد العقد على الاتفاق مع حامل الوثيقة على مبلغ معين هو منفعة التغطية. ففي حالة وفاة المشترك أثناء مدة البرنامج، تدفع للمستفيد منفعة التكافل العائلي، في حال نقصت منفعة الاستثمار عن هذا المبلغ وإذا كانت منفعة الاستثمار قدر منفعة التكافل العائلي أو أكثر منها فإن الشركة تكتفي بمنفعة الاستثمار فقط لدفعها للمستفيد. وفي حال رغبة حامل الوثيقة أن يجمع بين منفعة التكافل العائلي ومنفعة الاستثمار في حال وفاة المشترك قبل انتهاء مدة الوثيقة، فله حق الجمع بينهما لكن بزيادة النسبة المدفوعة لاشتراك التكافل دون زيادة الاشتراك أما في حال انتهاء الوثيقة والمشارك لا زال على قيد الحياة، سواء أجمع بين منفعة الاستثمار، ومنفعة التكافل العائلي، أم اكتفى بمنفعة التكافل العائلي، فليس لحامل الوثيقة سوى منفعة الاستثمار. ولحامل الوثيقة الحق في زيادة الاشتراك في أي وقت أثناء سريان العقد. كما أن له الحق في أن يسحب جزءاً من حساب الاستثمار الخاص به في أي وقت، إلى الحد، وبالأُسلوبين الموضحين اللذين توضحهما الشركة من وقت لآخر. كما أن لحامل الوثيقة الحق في أن يتقدم بطلب منفعة عقد إضافي سواءً منذ البداية، أو خلال مدة الوثيقة، من أجل منفعة يجري تحديد مقدارها. حيث يوفر العقد الإضافي تغطية مالية ضد بعض مخاطر المرض، أو الإصابة. خلال مدة الوثيقة، مما يقلل من أثر أية عواقب تتعلق بتدهور الصحة، أو الحوادث، أو العجز، دون التأثير على آثار العقد من إلزام، أو التزام، بموجب منفعة التكافل العائلي.

(٨٠) جاء في تعريف صناديق الاستثمار: هي صناديق أو محافظ استثمارية مستقلة عن بعضها البعض تخضع لمبادئ، وأحكام الشريعة الإسلامية. تؤسس، وتدار، من قبل مدير الصندوق.

(٨١) سوف تكون كافة خسائر الاستثمار في حسابات الادخار الناتجة عن ظروف السوق و/أو الأوضاع الائتمانية، على مسؤولية حامل الوثيقة بالكامل.

### أولاً: التكيف القانوني أو النظامي للاشتراك أو القسط

جاء في أحكام وشروط بعض البرامج: (يعتبر اشتراك الصندوق منحة مطلقة لصندوق التكافل)<sup>(٨٢)</sup>. كما جاء في برنامج تكافل للحوادث الشخصية: (تقتضي شروط الاشتراك في صندوق التكافل أن تتبرع باشتراكك إلى صندوق تعاوني لمصلحة المشتركين على أساس جماعي، ويكتسب كل واحد من المشتركين حقاً مشتركاً في التعويض، مقابل الأحداث الواقعة ضمن شروط البرنامج. ويعتبر الاشتراك نافذاً في تاريخ البدء الموضح في شهادة التكافل. ويعتبر صندوق التكافل صندوقاً مالياً يتلقى اشتراكات المشتركين، ويتم دفع المطالبات المقدمة من قبل أي مشترك من ذلك الصندوق. كما أنه يختص بأرباح، وخسائر الاستثمار، بعد خصم الاشتراكات المدفوعة لإعادة لتكافل)<sup>(٨٣)</sup>. مما يجعل الاشتراك أو القسط مدفوعاً على سبيل التبرع بالكامل، ليكون مبلغ التأمين مستحقاً على سبيل التبرع. ولكن هناك ما يناقض ذلك فقد جاء في الحديث عن اشتراك التكافل: (اشتراك التكافل: يمثل الاشتراك تكلفة منافع التغطية)<sup>(٨٤)</sup>. كما جاء في التعريف ببرنامج الرعاية: (يعتمد مبلغ الاستحقاق القياسي لمنفعة التكافل العائلي في هذا البرنامج على مبلغ الحماية الذي تختاره). وجاء في التعريف ببرنامج تكافل التقاعد: (مقابل اشتراكك، سوف تحصل على منافع الوثيقة حسب الموضح في شهادة التكافل، مع مراعاة الأحكام والشروط والضمانات (...). مما يجعل الاشتراك مدفوعاً على سبيل المعاوضة)<sup>(٨٥)</sup>.

(٨٢) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للرعاية. ص ١٧.

(٨٣) انظر: شروط وأحكام البرنامج. ص ١٠.

(٨٤) انظر: المرجع نفسه، في نفس الموضوع.

(٨٥) جاء في مقدمة برنامج تكافل للحوادث الشخصية، وهو برنامج حماية خاص بالأفراد:

يسر شركة ساب للتكافل أن تقدم لك برنامج تكافل للحوادث الشخصية. ويشار إليه من الآن فصاعداً ببرنامج الحوادث، أو البرنامج، للحماية ضد الأحداث غير المتوقعة، والمخاطر. وإن هدفه الرئيسي هو تعويضك في حال تكبدك أية إصابة جسدية ناتجة عن حادث، حسب المدرج في جدول المنافع. ولقاء اشتراكك في صندوق التكافل فسوف تتلقى حماية تكافلية كما هو وارد في البرنامج في شهادة التكافل. ويخضع ذلك للبنود، والشروط، والضمانات، والأحكام، والاستثناءات، المذكورة صراحة، أو ضمناً، والملحقات المرفقة، أو التي تجري المصادقة عليها لاحقاً.

### ثانيًا: العلاقة بين الشركة حملة الوثائق

تقوم العلاقة بينهما على أساس الوكالة بأجر. حيث يتمثل الأجر في نسبة مئوية معينة من الاشتراكات. فقد جاء في التعريف بمدير التكافل ومهامه، والعائد الذي يتقاضاه في نشرات وشروط وأحكام البرامج:

مدير صندوق التكافل: (شركة ساب تكافل. وهي التي تقوم بإدارة، واستثمار، صندوق التكافل. يقصد بالإدارة خدمة البرنامج الخاص بك بفعالية، وتقدير المخاطر بشكل ملائم، وحساب اشتراكاتك، وتسوية مطالباتك إن وجدت. وزيادة فائض التكافل من خلال عمليات اكتتاب حكيمة. وإدارة الاستثمار تكون بطريقة موافقة لأحكام، ومبادئ الشريعة. مع الحرص بأن تكون قيم الاستثمار متوافقة مع الطبيعة التكافلية للمسؤوليات التابعة)<sup>(٨٦)</sup>. وجاء أيضًا في الحديث عن صندوق التكافل: (يتحمل الصندوق جميع التكاليف، والنفقات، والضرائب، والرسوم، للحفاظ على أصول الصندوق، واستثماره، وأية مصروفات أخرى، تخص الصندوق)<sup>(٨٧)</sup>. كما جاء أيضًا في رسوم الوثيقة: (تستحق شركة ساب تكافل رسمًا بموجب اتفاق بينها، وبين حملة الوثائق، أو من ينوب عنهم، يجري تحديده في كل شهادة تكافل)<sup>(٨٨)</sup>. وجاء أيضًا: (تشمل مصادر الصندوق ما يأتي: اشتراكات المشتركين الخاصة بالتكافل، وعوائد استثماراتها، والتعويضات من شركات إعادة التأمين، وأية عوائد أخرى. وتشمل الالتزامات التعويضات، ورسوم الوثيقة، ورسوم إدارة صندوق الاستثمار، والرسوم التي تدفع من صندوق التكافل لإعادة التأمين. وتبقى الاحتياطات في الصندوق لتعزيز قدرة الصندوق على دفع المطالبات. ويعد الفرق بين ما يقيد على صندوق التكافل، وما يقيد له، هو عجز،

(٨٦) انظر على سبيل المثال: برنامج ساب تكافل للحوادث الشخصية. ص ١٧.

(٨٧) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للتعليم. ص ١٤.

(٨٨) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للاستثمار. ص ٢١.

أو فائض، صندوق التكافل<sup>(٨٩)</sup>. وجاء أيضاً: (تؤخذ الرسوم من الاشتراكات. وهذه الرسوم لمقابلة تكاليف الاكتتاب، وإدارة البرنامج، وتكلفة إدارة صندوق التكافل)<sup>(٩٠)</sup>. وجاء أيضاً في تحديد هذا الأجر: (رسومنا لتغطية تكلفة الاكتتاب، والإدارة، وإدارة الصندوق، تخضع إلى اقتطاع رسم وقدره (٤٩٪)<sup>(٩١)</sup> كحد أقصى، من مبلغ اشتراكك. وسوف يكون للشركة الحق بجزء من فائض التكافل المعلن في نهاية أي سنة مالية بحد لا يتجاوز (٣٥٪) من فائض التكافل كرسم حافز أداء. ويحق لنا تغيير أي من هذه الرسوم وإعطائك إشعاراً مسبقاً)<sup>(٩٢)</sup>.

### ثالثاً: توزيع فائض التكافل

الفائض المتوفر للتوزيع على المشتركين هو مبلغ فائض التكافل، مستقطعاً منه رسم حافز الأداء. ويخضع توزيع فائض التكافل المعلن لقانون شركات التأمين التعاوني المطبق في المملكة العربية السعودية، وموافقة مجلس إدارة ساب تكافل<sup>(٩٣)</sup>.

### رابعاً: عجز صندوق التكافل

تقوم الشركة بمنح قروض بدون فوائد إلى صندوق التكافل، في الحالات التي تكون فيها أصول الصندوق غير كافية لسداد منافع التغطية المستحقة. ثم يجري سداد القرض من قبل الصندوق، فور توفر الأصول الكافية لذلك. أما إذا استمر العجز لمدة تتجاوز السنتين، فيجوز للشركة بناءً على استشارة الخبير الاكتواري أن تطلب من المشتركين تغطية جزء من العجز المتبقي بطريقة يحددها الخبير

(٨٩) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه. ص ١٧.

(٩٠) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه. ص ١٧.

(٩١) تحصل شركة تكافل الراجحي على رسم وكالة مقداره (٥٠٪) من الاشتراكات. وقد حصلت شركة وقاية سابقاً على رسم وكالة مقداره (٣٠٪) من الاشتراكات مع تحمل المصروفات، وتحصل الآن على (٦٪) من الاشتراكات ويتحمل المشتركون المصروفات، كما تحصل على (٥٠٪) من أرباح استثمار الاشتراكات بصفتها مضارباً.

(٩٢) انظر على سبيل المثال: برنامج ساب تكافل للحوادث الشخصية. ص ١٠.

(٩٣) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل الادخار. ص ١٧.

الاكتواري، والجهة الإشرافية على التأمين<sup>(٩٤)</sup>. وجاء في موضع آخر في كيفية تغطية هذه الخسارة: ( في حال وجود خسارة عامة في صندوق التكافل فسوف نسعى لتمويل هذه الخسارة على أساس القرض الحسن الخالي من الفوائد، إلى أن يعود صندوق التكافل إلى الفائض. وفي حال استمرار، أو توقع استمرار الخسائر على المدى الطويل فإننا نحتفظ بحق زيادة اشتراكاتك المستقبلية)<sup>(٩٥)</sup>.

### خامساً: الرقابة الشرعية

توجد هناك هيئة رقابة شرعية في الشركة تراقب أعمالها.

نموذج تأمينات الأشخاص في السوق السعودي:

نموذج شركة ساب تكافل:

١. برامج الاستثمار والادخار<sup>(٩٦)</sup>: تتمثل أهم مقومات هذه البرامج فيما يأتي:

١،١. الشركة وكيلة في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات.

١،٢. يوضع جزء من المتبقي من الاشتراكات في صندوق المخاطر بهدف التكافل.

١،٣. يوضع الجزء المتبقي من الاشتراك في صندوق الادخار، أو صندوق الاستثمار.

١،٤. الشركة وكيلة في استثمار محتويات صناديق الادخار والاستثمار،

مقابل المصروفات الإدارية.

(٩٤) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه. في نفس الموضع. وقد جاء في كيفية حساب الفائض والتصرف فيه:

قد ينشأ فائض/عجز تكافلي في صندوق التكافل، بناءً على مبلغ المطالبات المدفوعة على أساس جماعي، وعلى الأداء الاستثماري للأصول التي يتم فيها استثمار صندوق التكافل. وقد نقوم بتجنيب جزء من هذا الفائض كاحتياطي لتعزيز مقدرة صندوق التكافل على دفع المطالبات. وسوف يتم توزيع الفائض على المشتركين خلال السنة المالية المعنية. ويشكل ذلك فائض التكافل ناقصاً رسم حافز الأداء، والاحتياطي المجنب. ويخضع توزيع الفائض على المشتركين لموافقة مجلس الإدارة، بعد موافقة الجهات المختصة، حسب الحاجة والضرورة. وفي حال وجود خسارة عامة في صندوق التكافل فسوف نسعى لتمويل هذه الخسارة على أساس القرض الحسن، الخالي من الفوائد، إلى أن يعود صندوق التكافل إلى الفائض. وفي حال استمرار أو توقع استمرار الخسائر على المدى الطويل فإننا نحتفظ بحق زيادة اشتراكاتك المستقبلية.

(٩٥) انظر: برنامج تكافل للحوادث الشخصية. ص ١٠.

(٩٦) لم ينص النظام السعودي على هذا النموذج، ولم يمنع منه.

١,٥. يحصل حملة الوثائق على (١٠٪) من فائض صندوق التكافل، وتحصل الشركة على نسبة من الفائض كرسم حافز، كما تحصل على النسبة المتبقية من الفائض ليصل المجموع إلى (٩٠٪) من الفائض.

١,٦. يسدد عجز صندوق التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، يسترد من الفوائض المستقبلية. ويسد العجز إذا استمر لمدة معينة بزيادة الاشتراكات.

## المبحث الثاني

### السوق السوداني

لقد شهد السوق السوداني في عام ١٩٧٩ م، ظهور أول شركة تأمين إسلامية على مستوى العالم الإسلامي، هي شركة التأمين الإسلامية، والتي أنشأها بنك فيصل الإسلامي السوداني. ويتكون السوق حالياً من أربعة عشر شركة تأمين تعاوني، وشركة واحدة لإعادة التأمين. وتمارس الشركات نوعين من التأمين هما: التكافل، وهو يقابل التأمين على الأشخاص. والتأمين العام، ويقابل التأمين من الأضرار. ويتم الحديث عن هذين النوعين من خلال الحديث عن كل من:

شركة شيكان للتأمين<sup>(٩٧)</sup>. وشركة التأمين الإسلامية<sup>(٩٨)</sup>. والشركة التعاونية للتأمين<sup>(٩٩)</sup>.

#### أولاً: التكيف القانوني للاشتراك

يتم دفع الاشتراكات جميعها في صندوق واحد. وتنص برنامج الشركات السابقة على اعتبار المشترك متبرعاً للصندوق عن رضى بالاشتراكات السنوية كلها، أو بجزء منها، حسب حاجة الصندوق للوفاء بالتزاماته. وقد جاء في شروط استحقاق مزايا التكافل: أن يكون المشترك قد سدد أقساط الاشتراك المستحقة عليه قبل إصابته بالعجز، أو وفاته، أو وفاة أياً من المشمولين بالتغطية من أسرته، إلا إذا كان عدم وفائه بالأقساط عن عذر تقبله الشركة. وتنص وثيقة تأمين عمليات التأمين الأصغر، الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية على سبيل

(٩٧) تأسست الشركة في عام ١٩٨٣ م. وتعد الشركة أكبر الشركات العاملة في السوق السوداني. حيث بلغت حصتها السوقية في العام ٢٠١١ م حوالي (٤٨,٣٪)، أي حوالي ٤١٢ مليون جنيه سوداني.

(٩٨) تعد الشركة أول شركة تأمين إسلامية تعمل وفق صيغة التأمين التعاوني في العالم. وقد تأسست في ١٢/١/١٩٧٩ م. وقد احتلت المرتبة الثانية في السوق السوداني في العام ٢٠١١ م، بحصة سوقية مقدارها (١٤,٢٪)، أي حوالي ١٢١,٢ مليون جنيه سوداني.

(٩٩) تأسست الشركة في عام ١٩٨٩ م. وقد احتلت المرتبة السادسة مكرر في السوق السوداني في العام ٢٠١١ م، بحصة سوقية مقدارها (٤,٣٪)، أي حوالي ٣٦,٧ مليون جنيه سوداني.

المثال في الفقرة الثانية عشرة منها، مع مراعاة شروط الوثيقة على ما يأتي: (إن سداد المشترك لجميع الأقساط بالكامل، في الوقت الذي تحدده الشركة، ومراعاته لجميع أحكام هذه الوثيقة، يعتبران معاً شرطاً مسبقاً لأي التزام من قبل الشركة، وفي حالة مخالفة المشترك هذا الشرط المسبق سيكون للشركة الحق في الاحتفاظ بأي قسط تم دفعه). وهذا دليل المعاوضة. ويتصدر وثائق التأمين الصادرة عن شركة شيكان للتأمين نحو هذا النص. وهذا أيضاً دليل المعاوضة. وإن جاء النص بالتبرع بجميع القسط، أو بعضه، فقد جعلت العبارة السابقة كلاً من قسط التأمين أو الاشتراك، ومبلغ التأمين في مقابل الآخر.

### ثانياً: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

تدير الشركات نيابة عن الهيئة أعمال مخاطر الصناديق. وتدير عمليات استثمار أموالها وفقاً لصيغة المضاربة. وتتولى الشركات تجميع أقساط المشتركين المتفق عليها في العقد، وتحويلها إلى الصناديق. وتحفظ الشركات أموال صناديق التكافل منفصلة عن بعضها البعض، ومنفصلة عن أموالها. وتكون مسؤولة عن أي خسارة إذا كان ذلك بسبب تعديها، أو تقصيرها، أو إهمالها في أداء مهامها المنوطة بها، وفق عقود التكافل. كما تلتزم الشركات بعدم تحميل الصندوق أي التزام لصالح الغير، ليس له صلة بالتزامات الصناديق. ويجوز لها أن تمنح قروضاً لصندوق من صناديق التكافل الأخرى التي تديرها الشركات. يتحمل الصندوق جميع الالتزامات المالية لأعمال التكافل، كما تتحمل الشركة جميع المصروفات الإدارية الخاصة بالمال المستثمر بصفتها مضارباً. ويتم توزيع صافي ربح استثمار الصندوق في الشركة التعاونية للتأمين كما يأتي: (٢٠٪) من صافي الربح للشركة في بعض الصناديق<sup>(١٠٠)</sup>، (١٥٪) في البعض الآخر<sup>(١٠١)</sup>، (٨٠٪) من صافي الربح للمشاركين في الصندوق في بعض البرامج، (٨٥٪) في البعض الآخر. بينما يتم التوزيع في شركة التأمين الإسلامية بواقع

(١٠٠) مثل: الوثيقة الشاملة لتأمين التمويل الأصغر. ونظام لبيك لتكافل الحج والعمرة.

(١٠١) مثل: نظام رحماء للتكافل المعاشي.

(١٠) (%) للشركة، (٩٠) (%) لحملة الوثائق. ويتم توزيع الأرباح في شركة شيكان للتأمين بواقع (٧٥) (%) من الأرباح لحملة الوثائق، (٢٥) (%) من الأرباح للشركة<sup>(١٠٢)</sup>.

### ثالثاً: الفائض والعجز

تنص الوثائق الصادرة عن شركة شيكان للتأمين على مكونات حساب حملة الوثائق، وكيفية توزيع الفائض على النحو الآتي: ( يضاف لحساب حملة الوثائق أقساط التأمين التي دفعوها، ويخصم منه مصاريف الخدمات، والإدارة، وأقساط إعادة التأمين، بالإضافة إلى المطالبات. ويعامل الفائض بعد خصم الاستهلاك والديون الهالكة، وتخصيص الاحتياطي الفني التقليدي على النحو الآتي: يجوز لمجلس الإدارة أن يخصص كل الفائض، أو جزءاً منه، كاحتياط عام، أو احتياطات أخرى، ويعتبر ما يخصص تبرعاً من حملة الوثائق. وفي حالة عدم تخصيص الفائض كله كاحتياطات يوزع ما تبقى منه على حملة الوثائق، بنسبة الفائض المتبقي من الأقساط التي دفعوها). وتتولى الشركات تقويم أصول وخصوم الصندوق وتحديد الاحتياطات الفنية والقانونية اللازمة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات، وإذا نتج عن هذا التقويم فائض، يوزع على المشتركين بنسبة اشتراك كل منهم خلال فترة التقويم حسب ما يُقره مجلس إدارة الشركة، وتوافق عليه الهيئة، وبإشراف هيئة الرقابة الشرعية. وإذا حدث عجز في الصندوق تتم تغطيته في الشركة التعاونية وفقاً للتسلسل الآتي: من عوائد خدمات إعادة التكافل إن وجدت. تمنح الشركة الصندوق قرضاً من الاحتياطات يرد من أرصدة الصندوق المستقبلية. تمنح الشركة الصندوق قرضاً من صناديق التكافل الأخرى يرد من أرصدة الصندوق المستقبلية. تمنح الشركة الصندوق قرضاً من أي موارد أخرى يرد من أرصدة الصندوق المستقبلية. وتتم تغطية العجز في شركة التأمين الإسلامية من خلال تقديم قرض من صناديق أخرى في بعض البرامج<sup>(١٠٣)</sup>، ومن

(١٠٢) انظر: التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٠٧م، الإيضاح رقم ٢. ص ١٩.

(١٠٣) مثل: نظام التكافل العائلي.

خلال تقديم قرض من الشركة لصندوق التكافل صاحب العجز<sup>(١٠٤)</sup>، في برامج أخرى، على أن يرد من أية فوائض مستقبلية. وإذا استمر العجز لمدة أكثر من سنتين متتاليتين يجوز للشركة أن تزيد مبلغ الاشتراك في حساب التكافل. وقد نصت المادة ٦١، من النظام الأساس لشركة التأمين الإسلامية على ما يأتي: (إذا ظهر عجز في حساب المشتركين يغطي هذا العجز من الاحتياطي العام. وفي حالة عدم وجود احتياطي عام، أو عدم كفايته، يغطي العجز من رأس المال على سبيل القرض). ويعتبر المستفيد متبرعاً بما قد يكون مستحقاً له من فائض في الصندوق، بعد آخر تقويم من استحقاقه مزية التكافل، عن وفاة المشترك<sup>(١٠٥)</sup>. وتصرف موجودات أي صندوق في حالة حله بعد سداد التزاماته في وجوه الخير<sup>(١٠٦)</sup>. وتتم تغطية العجز في أحد الصناديق في شركة شيكان للتأمين من الصناديق الأخرى، بقرض يسترد من أرصدة الصندوق المستقبلية. وتصرف موجودات أي صندوق في حالة حله بعد سداد التزاماته في وجوه الخير.

#### رابعاً: الرقابة الشرعية

يوجد في كل شركة من الشركات السابقة هيئة رقابة شرعية خاصة بها.

#### نموذج التأمين في السوق السوداني

١. يوضع الاشتراك جميعه في صندوق التكافل على سبيل التبرع كلياً، أو جزئياً.
٢. تدير الشركة عمليات التأمين وكالة مقابل المصروفات الإدارية الفعلية، وتستثمر حصيلة الاشتراكات مضاربة. مقابل حصة شائعة معلومة من الأرباح.
٣. يحصل المشتركون وحدهم على فائض عمليات التأمين.

(١٠٤) مثل مشروع التكافل الجماعي.

(١٠٥) انظر: شركة التأمين الإسلامية. نظام التكافل العائلي. ص ٥.

(١٠٦) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع. وانظر: وثائق تكافل الشركة التعاونية للتأمين.

٤. يسدد العجز في أحد الصناديق بفائض صندوق آخر على سبيل القرض الحسن، في بعض البرامج، وفي حالة عدم وجوده يغطي العجز من حساب المساهمين على سبيل القرض الحسن. ويغطي من حساب المساهمين مباشرة قرضًا حسنًا في برامج أخرى.

٥. يسدد العجز بزيادة الاشتراكات إذا استمر عجز لسنتين متتاليتين في حساب المشتركين.

٦. وجود هيئة شرعية، ووجود هيئة للمشاركين تمثلهم في مجلس الإدارة.

## المبحث الثالث

### السوق الإماراتي

بلغ عدد شركات التأمين التكافلي في سوق التكافل في الإمارات عشر شركات بنهاية العام ٢٠١١م<sup>(١٠٧)</sup>. ويتم فيما يأتي الحديث عن بعض هذه الشركات.

#### المطلب الأول: شركة النور للتكافل العام<sup>(١٠٨)</sup>

##### أولاً: التكيف القانوني للقسط

تصدر وثائق التكافل الصادرة عن الشركة، ومنها على سبيل المثال وثيقة الرعاية الصحية الفردية، والرعاية الصحية العائلية<sup>(١٠٩)</sup>، العبارة الآتية<sup>(١١٠)</sup>: (بما أن المؤمن له (المشترك) قد تقدم إلى شركة نور للتكافل العائلي بطلب التأمين، يشكل أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، فإن الشركة تتعهد، وبموجب الشروط، والاستثناءات، الواردة في الوثيقة، وأية شروط، أو استثناءات، قد تضاف إليها مستقبلاً، على أن تعوض المؤمن له بعد تسديد اشتراك التأمين، أو الموافقة على السداد، خلال مدة التأمين المحددة في جدول هذا العقد على النحو التالي....)<sup>(١١١)</sup>. لقد جعلت العبارة السابقة الاشتراك، ومبلغ التأمين، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. وهذا دليل المعاوضة.

(١٠٧) انظر: هيئة التأمين. التقرير السنوي لنشاط التأمين في الدولة لعام ٢٠١١م. ص ٦.

(١٠٨) تأسست الشركة في دبي في عام ٢٠٠٨م، وتقدم الشركة الخدمات من خلال شركتين تابعتين هما: نور للتكافل العائلي، ونور للتكافل العام. ويبلغ رأس مال المدفوع للشركتين معاً ١٥٠ مليون درهم إماراتي.

(109) HEALTHPLUS INDIVIDUAL AND FAMILY HEALTHCARE TAKAFUL INSURANCE POLICY

(١١٠) جاءت الفقرة تحت عنوان: PREAMBLE

(111) Whereas the Certificate Holder, that is identified in the special conditions of this Takaful Insurance policy, filed an application which is considered as the founding basis of this Takaful Insurance policy and its purpose, and accepted to pay the contribution cited in the special conditions of this Takaful Insurance policy, Whereas Noor Takaful Family PJSC (hereinafter referred to as the Takaful Company), after having reviewed the application, has consented to provide the Takaful coverage specified in the special conditions and to the Takaful Insurance policy schedule attached to this Takaful Insurance policy, Whereas the Takaful company has contracted Globe Med Gulf FZ-LLC (herein after referred to as the

## ثانياً: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

تقوم الشركة بعملين هما:

١. إدارة عمليات التأمين، وما يتضمنه ذلك من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، على سبيل الوكالة. حيث تتقاضى أجراً مقابلاً لذلك، يتمثل في نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات. وتبلغ هذه النسبة في حدها الأقصى (٤٠٪) من إجمالي الاشتراكات.

٢. استثمار الاشتراكات المحصلة، حيث تتقاضى الشركة نسبة مئوية معلومة شائعة من الأرباح تبلغ (١٠٪) حداً أقصى، باعتبارها شريكاً مضارباً.

## ثالثاً: الفائض والعجز

يتقاسم حملة الوثائق، والشركة الفائض المتحقق في صندوق التكافل، بعد سداد كافة المصروفات من مطالبات، ورسوم وكالة، وحصّة الشركة من الربح. حيث تحصل الشركة بموافقة الهيئة الشرعية على (٤٠٪) من الفائض حداً أقصى، بمثابة رسم حافز<sup>(١١٢)</sup>. ويحصل حملة الوثائق على النسبة المتبقية وهي (٦٠٪) من الفائض، حيث يوزع الفائض عليهم كل بنسبة اشتراكه، من حصل منهم على تعويض، ومن لم يحصل. حيث يأخذ من حصل على تعويض خلال مدة العقد حصّة من الفائض تعادل الفرق بين ما دفعه من أقساط، وما حصل عليه من

---

Administrator) to provide it with its administrative and technical services related to the healthcare policies of the Participant individuals and groups and coordinating their relation with the healthcare providers adherent to its network.

Therefore, the Takaful company undertakes to reimburse the coverage stated in this Takaful Insurance policy within the range and in conformity with the terms conditions, limitations, and exclusions provided therein.

Accordingly, and in approval of its content, the Takaful Company has duly signed and stamped this Takaful Insurance policy document to be effective as of the date stipulated in the Takaful Insurance policy Schedule attached herewith.

(١١٢) نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦، من قانون التكافل لعام ٢٠١٠م، على عدم جواز حصول شركات التأمين على حصّة من الفائض، عدا المقابل الذي تتقاضاه مقابل الإدارة.

تعويض، إذا قل ما حصل عليه من تعويض عما دفعه من أقساط. ولا يحصل على حصة من الفائض من انسحب من العقد قبل نهاية مدته الزمنية. وتلتزم الشركة بتقديم قرض حسن لسداد العجز في صندوق التكافل، على أن يسدد القرض من الفوائض المستقبلية.

#### رابعاً: الرقابة الشرعية

هناك هيئة رقابة شرعية خاصة بالشركة.

المطلب الثاني: شركة دبي الإسلامية للتأمين، وإعادة التأمين (أمان)<sup>(١١٣)</sup>

#### أولاً: التكيف القانوني للقسط

تصدر وثيقة تأمين مركبة ضد الفقد والتلف والمسؤولية المدنية العبارة الآتية: (حيث إن الطرف الأول (المؤمن) شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، تقوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة عمليات التأمين، لصالح المؤمن لهم، بصفتها وكيلاً عنهم، وتستثمر أموالهم بصفتها مضارباً لهم، مقابل أجر للوكالة، وحصة ربح للمضاربة. وحيث إن التأمين الذي تمارسه الشركة يقوم على أساس تعاون من يتعرضون لخطر مشترك، على تعويض الضرر الذي يصيب أي واحد منهم من جراء وقوع هذا الخطر، وذلك بالتبرع من الأقساط التي يدفعها كل منهم، ومن عوائد استثمارها بما يكفي لدفع التعويضات لمن يصاب بالضرر منهم نتيجة وقوع هذا الخطر، على أن يوزع الفائض الصافي عليهم بنسبة الأقساط التي دفعها كل منهم. وحيث إن الطرف الثاني (المؤمن له)، يرغب في هذا التعاون، وذلك بدفع الأقساط التي تحددها الشركة على سبيل التبرع، مقابل تعويضه عن الأضرار التي تصيبه من جراء وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الوثيقة). لقد جاء النص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع. ولكن هذا معارض بما جاء في نفس الفقرة من أن القسط مدفوع مقابل حصول المؤمن له

(١١٣) تأسست الشركة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢. ويبلغ رأس المال المدفوع ٢٢٥٧٥٠٠٠٠ درهم إماراتي.

على التعويض المقرر عند وقوع الخطر، أي أنه تبرع مشروط، وهو ما يعرف فقهيًا بهبة الثواب، والتي هي نوع من المعاوضات. ويؤيد هذا ما جاء في تعريف القسط: (هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له على سبيل التبرع لمن يتعرضون لخطر مشترك، مقابل تعويضه عن الضرر الذي يصيبه من جراء وقوع الخطر المؤمن منه). وما جاء تحت عنوان: البند الثالث: (بما أن المؤمن له قد تقدم إلى شركة دبي الإسلامية للتأمين، وإعادة التأمين (أمان)، المشار إليها فيما بعد بالشركة، بطلب وإقرار لإبرام التأمين المبين فيما بعد، ووافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، ودفع، أو قبل أن يدفع القسط المطلوب، منه لقاء هذا التأمين. فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث...).

### ثانيًا: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

تنص العبارة السابقة على وجود علاقة وكالة بين الشركة ومجموع المؤمن لهم، فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات. ووجود علاقة مضاربة فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات. حيث تحصل الشركة على رسم وكالة مقداره (٢٥٪) من الاشتراكات<sup>(١١٤)</sup>. وتحصل على حصة من الأرباح مقابل المضاربة تبلغ (٢٥٪) من الأرباح<sup>(١١٥)</sup>.

### ثالثًا: الفائض والعجز

يحصل حملة الوثائق على حصة من الفائض كل بحسب نسبة اشتراكه إلى مجموع الاشتراكات. ويتم سداد العجز في حساب المؤمن لهم عن طريق قرض حسن، يتم تقديمه من حساب المساهمين. على أن يسدد من الفوائض المستقبلية<sup>(١١٦)</sup>.

(١١٤) لم تتقاض الشركة أي رسوم في العام ٢٠١٠، بسبب الخسائر في صندوق حملة الوثائق. انظر التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٠م، ص ٣٨. وتبلغ هذه النسبة في حدها الأقصى (٤٥٪) من الاشتراكات في الوطنية للتكافل. انظر: تقرير الربع الثالث للعام ٢٠١٢م، ص ٢٢.

(١١٥) انظر: نفس المصدر، ص ٣٩.

(١١٦) تم تقديم قروض حسنة من حساب المساهمين إلى حساب حملة الوثائق في العام ٢٠١٠م، وغيره. انظر التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٠م، ص ٣٦. وهو نفس المتبع في الوطنية للتكافل. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩.

### نموذج التأمين عملياً في السوق الإماراتي:

١. يدفع المتبقي من الاشتراك تبرعاً، في حساب واحد في التكافل العام، وفي حسابين في التكافل العائلي.
٢. وجود هيئة رقابة شرعية.
٣. تدير الشركة أعمال التأمين وكالة مقابل نسبة من الاشتراكات، وتستثمر حصيلة الاشتراكات مضاربة.
٤. يتم توزيع الفائض في التكافل العام بين حملة الوثائق وبين الشركة، في بعض الشركات. ويوزع الفائض على حملة الوثائق فقط، في البعض الآخر.
٥. يسدد العجز في حساب حملة الوثائق بقرض حسن من حساب المساهمين.

## المبحث الرابع السوق القطري

المطلب الأول: شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)<sup>(١١٧)</sup>

أولاً: التكيف القانوني للاشتراك

تصدر وثائق الشركة العبارة الآتية: (بما أن المؤمن له المذكور في الجدول قد تقدم إلى شركة الضمان للتأمين الإسلامي "بيمه" (المسماة فيما بعد "الشركة")، بطلب يشكل أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه. وقد سدد، أو وافق على تسديد الاشتراك من قبيل التبرع، مع بقية حملة الوثائق، ومع الخضوع في ذلك للأحكام، والشروط، والاشتراطات، والاستثناءات المذكورة في الجدول، أو أي شروط، أو استثناءات، قد تضاف إليه مستقبلاً، فإن الشركة بصفتها وكيلًا عن حملة الوثائق "المؤمن لهم"، توافق على تغطية الأضرار المؤمن عليها، بالكيفية، وإلى المدى المبينين في الجدول). لقد جعلت العبارة السابقة الاشتراك، ومبلغ التأمين، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. وهذا دليل المعاوضة، وإن وقع تكيف الاشتراك بلفظ التبرع.

ثانياً: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

تعمل الشركة وكيلة عن حملة الوثائق في إبرام وثائق التأمين والالتزامات مقابل أجر يحدد سنوياً بموافقة هيئة الرقابة الشرعية، مع تحملها جميع المصروفات الإدارية والعمومية. وتبلغ نسبة أجر الوكالة حالياً (٢٠٪) من اشتراكات التكافل، بعد استبعاد الوثائق المعاد تأمينها بنسبة أكثر من (٨٠٪). وتستثمر الشركة أموال حملة الوثائق بصفتها مضارباً مقابل نسبة من عائدات هذه

(١١٧) تأسست الشركة في سبتمبر ٢٠٠٩م، برأس مال مقداره ٢٠٠ مليون ريال قطري، مدفوع بالكامل. والمؤسسون هم: شركة قطر للتأمين، ومصرف قطر الإسلامي، بواقع (٢٥٪) من رأس المال لكل منهما، ومصرف الريان، وشركة بروة العقارية، بواقع (٢٠٪) لكل منهما، وشركة كينو إنفست بواقع (١٠٪) من رأس المال.

الاستثمارات تحدد سنوياً بموافقة هيئة الرقابة الشرعية. وتبلغ حصة المضارب من أرباح استثمارات الوثائق حالياً (٤٠٪) من صافي الأرباح.

### ثالثاً: الفائض والعجز

تحتفظ الشركة بحساب مستقل عن حساب الشركة (حملة الأسهم)، لنشاط أعمال التأمين، يعرف بحساب حملة الوثائق. يضاف إلى هذا الحساب اشتراكات (أقساط) التأمين التي يدفعها حملة الوثائق، وعوائد استثماراتها. ويخصم منه المطالبات، واشتراكات إعادة التأمين، والاحتياطي الضروري، وأجر الوكالة. وتقوم الشركة بتوزيع كل، أو جزء من الفائض المحقق سنوياً (إن وجد)، على حملة الوثائق، بالكيفية التي يقررها مجلس الإدارة، وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة تصفية الشركة، تصرف جميع الأموال المتراكمة في حساب حملة الوثائق في أوجه الخير، تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية.

### رابعاً: الرقابة الشرعية

هناك هيئة رقابة شرعية خاصة بالشركة.

## المطلب الثاني: الشركة الإسلامية القطرية للتأمين<sup>(١١٨)</sup>

### أولاً: التكيف القانوني للاشتراك

تصدر الوثائق الصادرة عن هذه الشركة<sup>(١١٩)</sup> العبارة الآتية: (بما أن المؤمن له (المشترك) قد التزم بالمشاركة في حساب التأمين والتبرع له، وتقدم إلى الشركة الإسلامية القطرية للتأمين بطلب ... فإن الشركة تتعهد وكالة عن حساب التأمين، وبموجب الشروط والاستثناءات الواردة في الوثيقة وأية شروط أو استثناءات قد تضاف إليها مستقبلاً على أن تعوض المؤمن له بعد تسديد اشتراك التأمين أو الموافقة على السداد خلال مدة التأمين المحددة في جدول هذا العقد على النحو التالي....). لقد جعلت العبارة السابقة الاشتراك، ومبلغ التأمين، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. وهذا دليل المعاوضة، وإن وقع تكيف الاشتراك بلفظ التبرع.

### ثانياً: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

تتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين في بعض برامج التأمين التكافلي المقابلة للتأمين على الأشخاص، مثل: برنامج أمان الاستثماري، الادخاري. حيث يوضع الجزء الأول في حساب التكافل، بهدف التأمين ضد الوفاة والعجز، ويوضع الجزء الثاني في حساب الادخار بهدف الاستثمار<sup>(١٢٠)</sup>. وتعد الشركة وكيلة بأجر يحدد سنوياً بموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، عن حساب التأمين في إبرام العقود، والالتزامات. وقد بلغت هذه النسبة (٢٢٪) من الاشتراكات في العام ٢٠١٢م، مقابل (٢٠٪) في العام ٢٠١١م<sup>(١٢١)</sup>. وهي تستثمر أموال الحساب مضاربة،

(١١٨) تأسست الشركة شركة مساهمة مغلقة في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٣م، برأس مال مقداره ١٥٠ مليون ريال قطري.

ثم تحولت في ١٢/١٢/١٩٩٩م، إلى شركة مساهمة عامة. وقد بدأت الشركة العمل في عام ١٩٩٥م.

(١١٩) منها على سبيل المثال وثيقة تأمين أخطار المقاولين، ووثيقة تعويض العمال، ووثيقة تأمين الأموال النقدية.

(١٢٠) انظر: موقع الشركة في التعريف بالبرنامج.

(١٢١) انظر: التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٢م، ص ٣١. وقد جاء في موقع الشركة عن برنامج أمان

الاستثماري الادخاري: تستحق الشركة الإسلامية القطرية للتأمين نسبة (٣٥٪) من عائد استثمار أموال

المؤمن عليهم في صندوق أمان الاستثماري، والادخاري، بصفتها مضارباً، ونظير قيامها بإدارة، ورعاية،

تلك الأموال واستثمارها.

بنسبة من الربح تحدد سنوياً، بموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وقد بلغت هذه النسبة (٧٥٪) من صافي إيرادات استثمارات حملة الوثائق في العامين ٢٠١١م، ٢٠١٢م<sup>(١٢٢)</sup>. وهي تتحمل جميع المصاريف الإدارية، والعمومية، للشركة. وتحفظ الشركة حساباً منفصلاً لنشاط الشركة في أعمال التأمين، يعرف بحساب حملة الوثائق. يضاف إلى هذا الحساب اشتراكات التأمين التي دفعوها، وعوائد استثماراتها. ويخصم من حسابهم أجر الوكالة، وأقساط إعادة التأمين، والمطالبات، والاحتياطي الضروري.

### ثالثاً: الفائض والعجز

يوزع جزء من الفائض إن وجد على حملة الوثائق بنسبة اشتراكاتهم سنوياً، حسب قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وعند تصفية الشركة تصرف جميع الأموال المتراكمة الخاصة بحساب حملة الوثائق، تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. ومن لم يتسلم فائضه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاق الفائض. يضاف فائضه إلى الفائض التراكمي، ويسقط حقه في المطالبة به<sup>(١٢٣)</sup>.

### رابعاً: الرقابة الشرعية

هناك هيئة رقابة شرعية خاصة بالشركة.

(١٢٢) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع.

(١٢٣) يمكن للإدارة عكس المبالغ المحتفظ بها، وغير المطالب بها لأكثر من خمس سنوات، إلى بيان الدخل لحملة الوثائق، للتعويض عن أي خسائر بنسبة (٣٠٪) إن وجدت، وترحيل (٧٠٪) إلى رصيد الفائض المدور. انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١٢م، ص ٢٧، توضيح رقم ١٥.

### مقومات النموذج القطري عملياً:

١. يدفع الاشتراك تبرعاً في حساب واحد هو حساب التكافل في بعض البرامج، ويوضع جزء منه تبرعاً في حساب التكافل، ويوضع الجزء الآخر استثماراً، أو ادخاراً، في برامج أخرى.
٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة عمليات التأمين. ويتحدد الأجر بنسبة من الاشتراكات. وهي مضارب في استثمار الاشتراكات، مقابل حصة معلومة من الأرباح.
٣. وجود هيئة رقابة شرعية.
٤. يوزع فائض حساب التكافل على حملة الوثائق فقط. ويسدد العجز في حساب التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، ويسدد هذا القرض من الفوائض المستقبلية.

## المبحث الخامس السوق البحري

المطلب الأول: شركة<sup>(١٢٤)</sup> Legal & General Gulf Takaful

أولاً: برامج الادخار: (التقاعد، الادخار الاعتيادي، التعليم، الادخار المرن، الزفاف):

### ١. التكييف القانوني للاشتراك

تم تجزئة الاشتراك إلى جزئين يوزعان على النحو الآتي:

١. يوضع الجزء الأول من الاشتراك فيما يسمى صناديق الادخار. والتي يستقطع منها، حيث يتم تحويل هذا الاستقطاع إلى صندوق التبرع. ويمثل هذا الاستقطاع تكلفة تغطية التأمين على الحياة، والمنافع الإضافية<sup>(١٢٥)</sup>.

٢. يوضع الجزء الثاني تبرعاً فيما يسمى صندوق التبرع. وهو صندوق تم إنشاؤه بهدف توفير منافع البرنامج لمصلحة المشاركين. حيث يوفر غطاءً للمشاركين على أساس تعاوني<sup>(١٢٦)</sup>. وتتم إدارة موجودات هذا الصندوق من قبل مشغل التكافل. ويتحمل الصندوق كافة المصروفات، والتكاليف، والجبايات، والنفقات اللازمة، لصيانة، واستثمار موجودات الصندوق، بالإضافة إلى أي مصروفات أخرى متعلقة بهذا الصندوق<sup>(١٢٧)</sup>.

(١٢٤) تأسست الشركة في ٢٩ يناير من عام ٢٠٠٩م، نتيجة شراكة بين كل من البنك الأهلي المتحد، ومجموعة Legal & General Group ويتمثل النشاط الأساس للشركة في تأمينات الأشخاص (الحياة)، والتأمين الصحي. وتتكون من شركتين هما: Legal & General B.S.C.(c) and Legal & General Gulf B.S.C.(c) Gulf Takaful B.S.C.(c). ويبلغ رأس مال الشركتين معاً خمسين مليون دولار أمريكي.

(١٢٥) انظر: شروط وأحكام برامج الادخار. ص١٨.

(١٢٦) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع.

(١٢٧) انظر: المصدر نفسه. ص٧.

## ٢. العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

الشركة وكيلة بأجر عن حملة الوثائق في إدارة هذه الصناديق. وتستحق الشركة رسوم وكالة في شكل نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات المخصصة لصناديق الادخار. وتختلف النسبة باختلاف مدة الاشتراك، وباختلاف قيم المشاركات السنوية. وتبلغ هذه النسبة (١٪) في حدها الأدنى، وتبلغ (٧٪) في حدها الأقصى، بالنسبة للاشتراكات التي تزيد مدتها على ست سنوات. بينما تبلغ (٥٪) في حدها الأدنى، وتبلغ (١٠٪) في حدها الأقصى، بالنسبة للاشتراكات التي تتراوح مدتها بين سنة، وخمس سنوات. وهناك رسوم أخرى تفرض على المشاركات الإضافية. وتبلغ هذه الرسوم (١٪) في حدها الأدنى لبعض البرامج، بينما يبلغ الحد الأدنى (٢٪) من الاشتراك في برامج أخرى. ويبلغ الحد الأقصى لجميع البرامج (٦٪) من قيم الاشتراكات<sup>(١٢٨)</sup>. كما تتقاضى رسوم إدارة سنوي مقابل إدارة صناديق التبرع. وهناك رسم إدارة شهري (رسم وكالة)، مقداره أربعة دولارات أمريكية، عن طريق إلغاء وحدات من حساب البرنامج<sup>(١٢٩)</sup>. وهناك ما يسمى برسوم المخاطر، فيما يتعلق بغطاء التأمين على الحياة، والتي تختلف باختلاف السن، والجنس. عن طريق إلغاء وحدات من حساب البرنامج<sup>(١٣٠)</sup>.

(١٢٨) انظر: المصدر نفسه. ص ٦، الفقرة ٢،٥.

(١٢٩) تراوحت رسوم الوكالة في العامين ٢٠١٠م، ٢٠١١م، بين صفر بالمائة، وعشرة بالمائة، من إجمالي الاشتراكات في برامج التكافل العائلي (الادخار)، وبلغت رسوم الوكالة في برامج التكافل العائلي للأفراد (الحياة) (٤٠٪)، بينما بلغت في برامج التكافل العائلي للمجموعات (الحياة) (٥٠٪). وقد بلغت النسبة الموافقة عليها من قبل الهيئة الشرعية (١٠٪) من إجمالي الاشتراكات لبرامج التكافل العائلي (الادخار)، وبلغت في برامج التكافل العائلي للأفراد (الحياة) (٧٠٪)، بينما بلغت في برامج التكافل العائلي للمجموعات (الحياة) (٦٠٪)، لنفس الفترتين الزمنيتين. كما تحصل الشركة وفقاً للهيئة الشرعية على (٥٠٪) من أرباح الاستثمار بوصفها شريكاً مضارباً. كما تحصل الشركة على رسوم إدارة بوصفها مديراً لصندوق استثمار المشترك على نسبة من موجودات الصندوق تتراوح في حدها الأدنى بين (١،٦٥٪)، و(١،٧٥٪)، وذلك كما حصل في العامين ٢٠١٠م، ٢٠١١م. كما تقاضى رسوماً إدارية لكل وثيقة في برامج التكافل العائلي (الادخار)، مقداره أربعة دولارات أمريكية. انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١١م، Legal & General Gulf Takaful B.S.C، توضيح رقم ١٥، ص ٢٧.

(١٣٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٧.

### ٣. فائض وعجز التكافل

تتكون موارد صندوق التبرع من مشاركات التكافل للمشاركين، والتعويضات من شركات إعادة التأمين، وأي إيرادات أخرى. ويتحمل الصندوق المطالبات، والنفقات المدفوعة من قبل الصندوق لإعادة التكافل، ورسوم المضاربة/إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى وضع احتياطات في الصندوق، لتعزيز القدرة على دفع المطالبات الخاصة بالصندوق. ويكون الفرق بين المبالغ المقيدة على الصندوق، والمبالغ المقيدة له، هو فائض، أو عجز التكافل. ويوزع أي فائض على المشاركين وفقاً لسياسة التوزيع لوثيقة التكافل الخاصة بصندوق التبرع. وموافقة السلطات المختصة، إذا كان ذلك ضرورياً، وموافقة مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية. ذلك بعد أخذ موافقة ويتم في المقابل تغطية الخسارة من قبل المشغل، عن طريق تقديم قرض حسن بدون فوائد، إلى صندوق التبرع<sup>(١٣١)</sup>.

#### ثانياً: برنامج حماية الأسرة

##### ١. العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

يتم وضع الاشتراك جميعه في صندوق واحد يسمى صندوق التبرع. وتحصل الشركة على رسم وكالة مقداره (٤٠٪) من الاشتراك، لكل مشاركة. كما تحصل الشركة على (٥٠٪) من الباقي في شكل رسم إدارة، وهو ما يعادل (٣٠٪) من الاشتراك الأساس، ليكون مجموع الرسوم (٧٠٪) من الاشتراك. ويودع الباقي وهو (٣٠٪) من الاشتراك تبرعاً في صندوق التبرع. وهو صندوق تم إنشاؤه بهدف توفير منافع البرنامج لمصلحة المشاركين. حيث يوفر غطاءً للمشاركين على أساس تعاوني. وتتم إدارة موجودات هذا الصندوق من قبل مشغل التكافل. ويتحمل الصندوق كافة المصروفات، والتكاليف، والجبايات، والنفقات اللازمة، لصيانة، واستثمار موجودات الصندوق، بالإضافة إلى أي مصروفات أخرى متعلقة بهذا الصندوق<sup>(١٣٢)</sup>.

(١٣١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٣٢) انظر: شروط وأحكام البرنامج، ص ٣.

ويتمثل باقي الأحكام فيما يتعلق بالتعامل مع الفائض والعجز، مع البرامج السابقة.

## ٢. الرقابة الشرعية:

هناك هيئة رقابة شرعية خاصة بالشركة.

### مقومات النموذج البحريني عملياً:

١. يوضع جميع الاشتراكات تبرعاً في حساب واحد للتكافل في بعض البرامج.
٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة عمليات هذا الحساب. يتمثل في نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات.
٣. يوزع الفائض على المشتركين، ويسدد عجز الحساب بقرض حسن من حساب المساهمين. يوضع جزء من الاشتراكات تبرعاً في حساب التكافل، ويوضع الجزء الآخر في حساب الادخار، أو الاستثمار في بعض البرامج.
٤. الشركة وكيلة بأجر في إدارة حساب التكافل، حيث تتقاضى نسبة معلومة من الاشتراكات. وهي وكيلة أيضاً في إدارة حساب الاستثمار، أو الادخار، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات، ومقابل مبالغ أخرى مقطوعة.
٥. يوزع فائض حساب التكافل على المشتركين، ويسدد عجز الحساب بقرض حسن من حساب المساهمين.
٦. وجود هيئة رقابة شرعية.

## المبحث السادس

### السوق الكويتي

المطلب الأول: شركة وثاق للتأمين التكافلي<sup>(١٣٣)</sup>

أولاً: التكيف القانوني للاشتراك

تصدر وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، مثل: تأمين المنازل الشامل، العبارة الآتية: (بما أن المشترك المبين اسمه في الجدول أدناه، كان قد تقدم للشركة بطلب خطي، عبارة عن نموذج تعبئة طلب تأمين، لذا فإنه يشكل مع أية تصاريح أو أوراق كتابية أخرى تقدم بها المشترك؛ جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة. وبما أن المشترك قد سدد، أو وافق على تسديد الاشتراك، فإن الشركة توافق، مع الخضوع في ذلك لأحكام الوثيقة، على تعويض المشترك عن الخسارة، أو الضرر، أو المسؤولية، أو المصاريف التي تقع أثناء سريان الوثيقة، وذلك عن البنود المدرجة في الجدول المرفق بها، ويعتبر الجدول جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة). تعد العبارة نصاً صريحاً في المعاوضة، فقد جعلت الاشتراك، والتعويض، كلاً منهما في مقابل الآخر. فالاشتراك، والتعويض، كل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

ثانياً: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

يعتبر المشترك وبقبوله التعامل مع شركة وثاق التأمين التكافلي (ش. م. ك) والمنوه عنها فيما بعد بالشركة، على أساس هذه الوثيقة، مشتركاً مع غيره من

(١٣٣) تأسست شركة وثاق للتأمين التكافلي (شركة مساهمة كويتية مغلقة)، في ٣١ يوليو ٢٠٠٠م، لتكون أول شركة وطنية تكافلية في دولة الكويت، تهدف إلى خدمة قطاعات الأعمال المختلفة، من خلال تقديم خدمات التأمين التكافلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد حققت الشركة اليوم مكانة متميزة في الأسواق، فكانت أول شركة تأمين تكافلية في الكويت توزع فائضاً تأمينياً. وهي الشركة الوحيدة التي توزع كامل الفائض التأميني (١٠٠٪). كما قامت بتحقيق إنجازات عديدة في وقت قياسي فوصل رأس مالها إلى ١١,٠٢٥,٠٠٠ دينار كويتي (أي ما يعادل ٤١,٦٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي).

المشتركين لديها على أساس تكافلي. وتعتبر الشركة مديرًا لنظام التأمين. وتقوم باستثمار اشتراكات التأمين كليًا، أو جزئيًا، على أساس عقد المضاربة، نظير حصة شائعة للشركة من الربح بصفتها مضاربًا، تحدد في الإعلان العام في مركز الشركة، وفروعها، قبيل بداية كل عام ميلادي. ويستحق مساهمو الشركة الأم أتعاب إدارة من حملة وثائق الشركة الأم حتى نسبة (٢٠٪) من إجمالي الاشتراكات المكتتبة، وإيرادات الاستثمار<sup>(١٣٤)</sup>.

### ثالثًا: الفائض والعجز

تحدد بوجه خاص علاقة الشركة بالمشارك بشأن استحقاقات هذا الأخير لنصيبه من صافي الفائض التأميني المحقق في نهاية السنة المالية، بموجب اللائحة التي يضعها مجلس إدارة الشركة<sup>(١٣٥)</sup>. ويمثل القرض الحسن تمويلًا إسلاميًا لا يحمل أرباحًا، مقدمًا من حساب المساهمين إلى حاملي الوثائق، فيما يتعلق بالعجز الناتج من عمليات التكافل، وسوف يتم سداؤه من الفائض الناتج من هذه الأعمال في المستقبل<sup>(١٣٦)</sup>.

(١٣٤) انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١١ م، ص ٢٥.

(١٣٥) جاءت هذه العبارة في مقدمة وثيقة التأمين المنزلي الشامل.

(١٣٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٥، ٢٠. وقد تحقق ذلك فعلاً في العام ٢٠١١ م. انظر: ص ٢٦، المصدر نفسه.

المطلب الثاني: شركة بوبيان للتكافل<sup>(١٣٧)</sup>

أولاً: وثيقة بوبيان للتأمين التكافلي على السفر

## ١. التكييف القانوني للاشتراك:

جاء في فقرة نطاق الحماية في برنامج بوبيان لتكافل السفر: (لقاء سداد الاشتراك المطلوب، تتفق شركة بوبيان بموجبه مع المشترك (المؤمن له)، الذي يرد اسمه في الشهادة على التعويض، أو التأمين، كما هو منصوص عليه في جدول المزايا، فيما يتعلق بقسم (أقسام)، الحماية المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة، يعتبر كل مشترك (مؤمناً له)، بشكل منفصل<sup>(١٣٨)</sup>. وجاء في مقدمة البرنامج: ( في مقابل اشتراكك في صندوق التكافل، سوف تحصل على حماية التأمين التكافلي، الواردة في شهادة التكافل، بمقتضى الشروط، والضمانات، والأحكام، والاستثناءات، المذكورة صراحة، أو ضمناً، في الوثيقة)<sup>(١٣٩)</sup>. تعد العبارتان نصين صريحين في المعاوضة. فقد جعلتا الاشتراك، والتعويض، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت.

## ٢. العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تحصل الشركة على الرسوم الآتية: رسوم تكلفة الاستحواذ والإدارة، وأتعاب تحفيزية تمثل نسبة من فائض التكافل. ويحق للشركة تغيير أي من هذه الرسوم.

(١٣٧) تأسست شركة بوبيان للتأمين التكافلي عام ٢٠٠٦م برأسمال مصرح به وقدره ١٠ مليون دينار كويتي. وتعد أول نموذج لشركة تأمين في الكويت مرخص لها من قبل بنك الكويت المركزي لمزاولة عملها من خلال فروع بنك بوبيان، وهو ما يعرف بالتأمينات المصرفية.

(١٣٨) انظر: ص ٤، من البرنامج.

(١٣٩) جاء في مقدمة الوثيقة. يتمثل الغرض الأساس من الوثيقة في تعويضك في حالة تعرضك لأية إصابة جسدية، تنشأ عن حادث، كما هو مبين في جدول المزايا.

### ٣. الفائض والعجز:

قد ينشأ فائض، أو عجز تكافل، في صندوق التكافل، بناءً على مبالغ المطالبات المدفوعة، على أساس جماعي، وبناءً على أداء الاستثمار الخاص بالأصول، الذي يتم فيه استثمار صندوق التكافل. يجوز للشركة تجنيب جزء من هذا الفائض كاحتياطي لتقوية قدرة صندوق التكافل على دفع المطالبات. وسوف يكون الفائض الذي يتم توزيعه على حامل الوثيقة في السنة المالية عبارة عن فائض التكافل، مخصصاً منه الأتعاب التشجيعية عن الأداء، والاحتياطي المجنب لتقوية صندوق التكافل على دفع المطالبات. ويخضع توزيع الفائض على حامل الوثيقة لموافقة الجهات المختصة، كما يلزم الأمر، وموافقة مجلس إدارة الشركة. وفي حالة وجود خسارة شاملة في صندوق التكافل سوف تسعى الشركة لتمويل تلك الخسارة من خلال قرض حسن، حتى يعود الفائض إلى صندوق التكافل. وتحفظ الشبكة بحقها في زيادة الاشتراك المستقبلي إذا استمرت الخسارة، أو كان من الممكن توقع استمرارها على المدى الطويل.

### مقومات النموذج العملي للسوق الكويتي:

١. يدفع الاشتراك تبرعاً.
٢. الشركة وكييلة بأجر في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات. ومضارب بالنسبة لاستثمار الاشتراكات مقابل حصة معلومة من الربح.
٣. يحصل بعض الشركات على حصة من الفائض بمثابة رسم حافز تشجيعي.
٤. يسدد العجز في حساب المشتركين بقرض حسن من حساب المساهمين، يسدد من الفوائض المستقبلية.
٥. يوزع الفائض على حملة الوثائق.
٦. وجود هيئة رقابة شرعية.

## المبحث السابع

### السوق الأردني

يبلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق الأردني في الوقت الحاضر ثمان وعشرين شركة، تمارس ثلاث منها التأمين وفق صيغة التأمين التعاوني<sup>(١٤٠)</sup>. ويعمل باقي الشركات وفق صيغة التأمين التجاري. ويعمل جميع هذه الشركات وفق وثيقة إلزامية موحدة بالنسبة للتأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام السيارات<sup>(١٤١)</sup>. ومن ثم، يتكون سوق التكافل في الأردن من ثلاث شركات، هي: شركة البركة للتكافل<sup>(١٤٢)</sup>. وشركة التأمين الإسلامية<sup>(١٤٣)</sup>. والشركة الأولى للتأمين<sup>(١٤٤)</sup>.

#### أولاً: التكيف القانوني للاشتراك أو القسط<sup>(١٤٥)</sup>

تصدر وثائق التأمين الصادرة عن الشركة الأولى للتأمين، الفقرة الآتية: (تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين شركة الأولى للتأمين (ش.م.ع)، المعبر عنها فيما بعد بالشركة، بصفتها مديراً بالوكالة، لنظام التأمين التكافلي المطبق في الشركة، والمؤمن له المذكور اسمه في جدولها. والذي كان قد طلب التأمين على ... بموجب الشروط المذكورة في الجدول. وقام بدفع القسط المتفق عليه، أو التعهد بدفعه عند الطلب،

(١٤٠) شركة البركة للتكافل، وشركة التأمين الإسلامية الأردنية.

(١٤١) انظر: القانون رقم ٣، لسنة ٢٠٠٢م، الصادر عن هيئة التأمين الأردنية.

(١٤٢) تأسست الشركة في عام ١٩٩٦م، برأس مال مقداره ٧ مليون دينار أردني.

(١٤٣) تأسست الشركة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٦م، الموافق ١٤١٦هـ، بدعم كبير من البنك الإسلامي الأردني. وتعمل برأس مال مقداره ١٢ مليون دينار أردني، مدفوعة بالكامل. وقد شاركت الشركة بنسبة (١٪) من رأس مال شركة التأمين الإسلامية اليمنية. وهي أيضاً تملك (٥٠٪) من رأس مال شركة الأمان للتأمين التكافلي في لبنان، كما أسهمت في تأسيس الشركة السعودية لإعادة التأمين Saudi Re.

(١٤٤) تأسست في عام ٢٠٠٧م برأس مال مقداره ٢٤ مليون دينار أردني. وتعد ثاني أكبر شركة تأمين في الأردن من حيث رأس المال.

(١٤٥) لم يطلع الباحث على وثائق تأمين على الأشخاص لهذه الشركات. واكتفى بعرض وثائق تأمين على الأشياء، للاستئناس بها، ولأن الأساس الذي تدير به هذه الشركات جميع أعمالها واحد.

متبرعاً بكل، أو بعض هذا القسط، لتعويض الخسائر التي تلحق بأي من حملة الوثائق، على أساس التعاون، والتكافل المتبادل بينهم، طبقاً لشروط، ومبادئ التكافل المرفقة. فإن الشركة توافق على تعويض المؤمن له من أموال التكافل، عن الهلاك، أو الضرر، أو فقدان الذي تتعرض له البضائع المؤمنة، أثناء نقلها، حسب الشروط، والتعهدات، المنصوص عليها في جدول الوثيقة، أو في ملاحقها، بحيث لا يتجاوز التعويض بأي حال من الأحوال مبلغ التأمين المحدد في الجدول، أو في أي ملحق خاص بالوثيقة. بالإضافة إلى أية مصاريف قد تترتب على المؤمن له، بموجب شروط التأمين. كذلك فإن المؤمن له يوافق على تفويض الشركة بإدارة العمليات التأمينية على أساس الوكالة بأجر معلوم واستثمار المتوفر من أقساط التأمين بموجب نظام المضاربة الإسلامية). وجاء في مقدمات وثائق شركة البركة للتأمين التكافلي بالأردن ما يأتي: (لقد تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين شركة البركة للتكافل، بصفتها مديراً بالوكالة لنظام التأمين التكافلي، وبين المشترك المشار إليه في جدول الوثيقة، ومقابل قيامه بتسديد، أو تعهد بدفع قسط التأمين المبين في الوثيقة، متبرعاً به كلياً، أو جزئياً، على أساس تكافلي بين المشتركين، فإن الشركة توافق على تعويض المشترك من الموجودات المتاحة للمشاركين عن الضرر، و/أو الهلاك، الذي يلحق بالأموال المؤمنة، بفعل خطر من الأخطار الواردة في الوثيقة، أو جدولها، أو ملاحقها، مع مراعاة كافة الشروط، والتعهدات).

تنص العبارتان السابقتان على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، ولكن هناك في نفس العبارتين ما يدل على المعاوضة. فقد جعل القسط، والتعويض، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. كما أن التبرع متبادل بين الأعضاء، أي تبرع في مقابل تبرع، وهذا كله يعني المعاوضة. وليست شركة التأمين الإسلامية بعيدة عنهما. فقد جاء في موقع الشركة: (إن العلاقة القانونية التي تنشأ بين المستأمنين نتيجة عقد التأمين الجماعي تتسم بالطابع التبرعي. فكل

مستأمن متبرع لغيره بما يستحق عليه من التعويضات التي تدفع للمتضررين من المستأمنين، وفي الوقت نفسه هو متبرع له بما يأخذ من تعويض عند تضرره). وهذا يعني المعاوضة<sup>(١٤٦)</sup>. ومما يعني المعاوضة أيضاً ما جاء في موقع شركة التأمين الإسلامية: (عقد التأمين الجماعي: ويتمثل بالاتفاق التعاوني الذي يجمع المستأمنين، وتنشأ به علاقة عقدية بين المستأمنين، تقوم على أساس التعاون، وتبادل التضحية والالتزام في الأخذ والعطاء). فالالتزام المتبادل يعني المعاوضة.

### ثانياً: العلاقة بين الشركة وبين حملة الوثائق

يقوم كل من الشركات السابقة بعملين هما:

- إدارة عمليات التأمين، بما تعنيه من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات. وهي تقوم بهذا العمل على أساس الوكالة بأجر. ويتضمن الأجر في نسبة مئوية من الاشتراكات.
- استثمار حصيلة الاشتراكات وفقاً لمبدأ المضاربة. حيث تكون الشركة شريكاً مضارباً، ويكون حملة الوثائق أرباب المال في مضاربة مشتركة. وتحصل الشركة الأولى للتأمين على (٣٠٪) من الربح، ويحصل حملة الوثائق على النسبة

(١٤٦) كما يؤيد قيام عقود شركة التأمين الإسلامية على المعاوضة ما ورد في موقع الشركة عن عقد التأمين التعاوني: (يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره والمؤمن له، فهو مؤمن له لأنه باشتراكه في التأمين أخذ صفة المستفيد، فاكتمل بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ألمَّ به الخطر المؤمن منه. وهو أيضاً مؤمن لغيره من خلال أقساط التأمين التي يدفعها كمشارك في التأمين. فالمال الذي يدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له فيه صفة الشريك. فهو يساهم بجزء من ماله في تلك التعويضات على سبيل التبرع). وهذا يناقض ما جاء في نفس الموقع في تعريف القسط: (قسط التأمين: وهو المبلغ المبلغ المتبرع به كلياً، أو جزئياً، من قبل المستأمنين، وفق النسب، والأسعار، لأخطار التأمين، المتعاقد عليها، والتي تحددها الشركة، المديرية لصندوق التأمين التعاوني، والذي يشكل في مجموعه إجمالي الاشتراكات التي تشكل واردات صندوق التأمين التعاوني، التي تمكنه من القيام بجزء الضرر، الذي يصيب أياً من المشاركين). من أن الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع. كما يناقض التبرع ما جاء أيضاً في نفس الموقع في تعريف مبلغ التأمين: (مبلغ التأمين: وهو الحد الأعلى لمحل التزام المستأمنين تجاه بعضهم البعض، والذي يمثلهم في تنفيذه شركة التأمين الإسلامي بصفتها مديراً لصندوق التأمين التعاوني، وذلك في حال تحقق الخطر المؤمن منه. فتقوم الشركة بوصفها مديراً للعمليات التأمينية بالدفع للمستأمن، أو للمستفيد الذي يعينه، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه، من موجودات صندوق التأمين التعاوني). وما جاء أيضاً: (ويعتبر قبول حامل هذه الوثيقة، التعامل مع الشركة موافقة صريحة منه، على مشاركته غيره من حملة الوثائق على أساس تعاوني).

المتبقية وهي (٧٠٪)، ويحصل كل من شركة البركة، وحملة الوثائق على (٥٠٪) من الربح<sup>(١٤٧)</sup>. وتعد شركة البركة مديراً لنظام التأمين وعملياته المختلفة نيابة عن المشتركين لقاء أجر مقداره (٢٥٪) من القسط<sup>(١٤٨)</sup>.

### ثالثاً: الفائض التأميني<sup>(١٤٩)</sup> والعجز

الفائض التأميني حق لحملة الوثائق، وهو مملوك لهم ملكاً مشتركاً، ولا يجوز لأصحاب حقوق الملكية المشاركة في هذا الفائض<sup>(١٥٠)</sup>. ويتم توزيع الفائض التأميني على جميع حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم، دون تفرقة بين من حصل على تعويضات، ومن لم يحصل خلال الفترة المالية. وتحفظ الشركة بالمبالغ التي تقرر توزيعها، ولم تتم المطالبة بها من قبل حملة الوثائق في حساب منفصل، يتم إظهاره ضمن حقوق حملة الوثائق. على أن يتم تحويله إلى احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ)، بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية، وفقاً لما تراه هيئة الرقابة الشرعية مناسباً. ويتم في حال التصفية توزيع الفائض التأميني الخاص بالفترة التي تمت فيها التصفية على حملة الوثائق. ويتم توزيع الفائض غير المطالب به للفترات السابقة إن وجد على أوجه الخير، مع إعطاء الأولوية لسداد القرض الحسن إن وجد. ويتم في حال التصفية

(١٤٧) انظر: التقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين لعام ٢٠١١. ص ١٤. أما بالنسبة لشركة التأمين الإسلامية فإن نسبة الأجر المعلوم من إجمالي الاشتراكات (الأقساط) وكذلك حصة الشركة باعتبارها مضارباً من أرباح الاستثمار تحدد في إعلان عام يتم في مركز الشركة وفروعها قبيل بداية كل سنة مالية.

(١٤٨) تحصل شركة التأمين الإسلامية حالياً على (١٦٪) من الاشتراكات أجزاً للوكالة.  
(١٤٩) الفائض التأميني هو ما يتبقى من مجموع الشراكات المحصلة وعوائد استثماراتها وأي إيرادات أخرى، بعد خصم التعويضات المدفوعة للمشاركين، والمخصصات الفنية، والاحتياطات، وحصة أصحاب حقوق الملكية مقابل إدارة كل من أعمال التأمين التكافلي، وأنشطة الاستثمار، وسائر المصروفات الخاصة بصندوق حملة الوثائق. وتقوم الشركة باحتساب الفائض التأميني على أساس اعتبار جميع أنواع التأمين التكافلي المختلفة وحدة واحدة.

(١٥٠) يبرر استحقاق الفائض بما جاء في موقع شركة التأمين الإسلامية على سبيل المثال: (إن أقساط التأمين التي يدفعها المستأمنون تبقى ملكيتها للمستأمنين أنفسهم، بعد استيفاء كافة الحقوق المالية التي تتطلبها العمليات التأمينية، كدفع التعويضات للمتضررين، وتكاليف إعادة التأمين، وتكوين الاحتياطيات الضرورية، ونحو ذلك). فالفائض هو المتبقي من مال تم التبرع ببعضه، فكان لصاحبه حق استرداد المتبقي منه، وذلك على افتراض أن القسط متبرع به جزئياً.

توزيع احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ) على وجوه الخير مع إعطاء الأولوية لسداد القرض الحسن إن وجد<sup>(١٥١)</sup>. وتتم تغطية العجز الحالي، أو المتراكم في صندوق حملة الوثائق، على افتراض وجوده، من احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ) إن وجد. ويلتزم أصحاب حقوق الملكية بتقديم قرض حسن لتغطية كامل العجز عند عدم كفاية الاحتياطي لتغطية العجز.

#### رابعاً: الرقابة الشرعية

يوجد في كل شركة هيئة رقابة شرعية خاصة بها.

#### مقومات النموذج الأردني عملياً:

١. الاشتراكات مدفوعة تبرعاً كلياً، أو جزئياً، في حساب واحد.
٢. الشركة وكيلة بأجر مقابل نسبة من الاشتراكات، ومضارب معاً بنسبة من الأرباح.
٣. يوزع الفائض على حملة الوثائق فقط.
٤. وجود هيئة شرعية.
٥. يقدم قرض حسن من حساب المساهمين، لحساب حملة الوثائق، عند العجز.

## المبحث الثامن

### السوق السوري

يبلغ عدد الشركات العاملة في سوق التأمين السوري حالياً ثلاث عشرة شركة منها شركة حكومية واحدة<sup>(١٥٢)</sup>، وعشر شركات تأمين تقليدي خاصة، وشركتان للتأمين التكافلي الإسلامي.

المطلب الأول: شركة العقيلة للتأمين التكافلي<sup>(١٥٣)</sup>

أولاً: التكيف القانوني للقسط

هناك نوعان من البرامج هما:

١. برامج الادخار والاستثمار<sup>(١٥٤)</sup>: تتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين في هذه البرامج، يوضع أولهما فيما يسمى حساب المشتركين<sup>(١٥٥)</sup>. حيث (يسهم المشترك به كتبرع لمصلحة كافة المشتركين على أساس جماعي، ويكسبه الحق في طلب التعويض حسب شروط العقد. وتعتبر اشتراكات التكافل هذه تبرعاً، لا يحق للمشارك، أو المؤمن له، المطالبة باستعادتها، أو استعادة أي جزء منها). ويرى الباحث أن هذا معارض بما جاء في مقدمة أحد هذه البرامج في تعريف العقد: (هو الاتفاق الموقع ما بين المشترك و/أو المؤمن له، والشركة، بهدف المساهمة الفعلية في حساب المشتركين التكافلي، وكذلك بهدف الحصول على منفعة التكافل الرئيسية، أو

(١٥٢) هي المؤسسة العامة السورية للتأمين.

(١٥٣) تأسست الشركة برأس مال سوري كويتي مشترك في ١٢/٦/١٤٢٨هـ، الموافق ١٢/١٦/٢٠٠٧م. وهي أول شركة تأمين تكافلي تحصل على إذن مباشرة العمل من هيئة الإشراف على التأمين السورية. وتتصدر الشركة جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية من ناحية رأس المال البالغ ملياري ليرة سورية مدفوعة بالكامل. وهو يفوق الحد الأدنى لرأس المال المطلوب قانوناً والبالغ ٥٠٠ مليون ليرة سورية.

(١٥٤) وذلك مثل برنامج تأمينات الحياة الفردية الاستثمارية: عقد الماسة. وعقد تأمين الحياة التكافلي للتعليم.

(١٥٥) حساب المشتركين: هو حساب مالي تصب فيه وتتناهى جميع اشتراكات المشتركين بشقيها التكافلي ويتم توظيفه استثمارياً بما يناسب العمل التأميني وتدفع منه جميع المطالبات وتكاليف إعادة التأمين والتكاليف العمومية والإدارية هذا وتعتبر المشاركة في هذا الحساب نافذة من تاريخ نفاذ العقد.

منافع التكافل الإضافية، وفق أحكام، وشروط العقد). وهذا يعني المعاوضة. وعدم المطالبة باستعادة الاشتراكات أو جزء منها معارض باستحقاق المشترك لجزء من الفائض، والذي هو المتبقي من الاشتراكات بعد دفع جميع المصروفات، من مطالبات وغيرها، ويوضع الثاني فيما يسمى حساب المدخرين<sup>(١٥٦)</sup> (بالتوازي مع مبلغ الاشتراك التكافلي المذكور أعلاه، بقصد الادخار، من أجل الاستثمار، حيث يمكن استرداد هذه المبالغ وفقاً للشروط العامة للعقد. ولن يكون لحساب المشتركين أي علاقة بأرباح هذه المبالغ، طيلة مدة التأمين).

٢. برامج التكافل: يوضع الاشتراك جميعه فيما يسمى حساب المشتركين. وتتصدر بعض الوثائق الصادرة عن الشركة العبارة الآتية: (تم الاتفاق بين شركة العقيلة للتأمين التكافلي (المدير لحساب المشتركين)، والمشارك (العضو في حساب المشتركين) المذكور اسمه في جدول الوثيقة على أنه لقاء قيام المشارك بالاشتراك (أو التعهد بالاشتراك) لحساب المشتركين باشتراك التأمين المذكور بالجدول، وبشروط مراعاة الشروط والاستثناءات والأحكام المنصوص عليها في هذه الوثيقة، أو أي ملحق يضاف عليها، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن هيئة المشتركين سوف تعوض المشارك (...). وتتصدر البعض الآخر<sup>(١٥٧)</sup> عبارة مماثلة هي: (وبموجب هذا العقد تم الاتفاق بين الشركة والمشارك المذكور اسمه في جدول العقد على أنه لقاء قيام المشارك بالاشتراك (أو التعهد بالاشتراك) لحساب المشتركين بمبلغ الاشتراك المذكور بالجدول، بشروط مراعاة الشروط، والاستثناءات، والأحكام، المنصوص عليها في هذا العقد، أو في أي ملحق، أو عقد إضافي عليه، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن الشركة سوف تدفع للمؤمن لهم (سوف تعوض المؤمن له)، أو المستفيدين، وفق ضمانات العقد

(١٥٦) حساب المدخرين: هو حساب مالي تصب فيه وتتناهى جميع دفعات المشتركين بشقها الادخاري. ويتم استثماره من قبل الشركة، ويدفع من فائضه حصة الشركة. وتعتبر المشاركة في هذا الحساب نافذة من تاريخ نفاذ العقد.

(١٥٧) مثل: عقد تأمين الحياة التكافلي للمجموعات. وعقد تأمين الحياة التكافلي المؤقت للأفراد.

الأساسي، أو العقود المضافة إليه). وهما نصان صريحان في المعاوضة. فقد جعلت العبارتان الاشتراك، ومبلغ التأمين كلاً منهما في مقابل الآخر. فكل منهما سبب في وجود الآخر، وهو أثر مترتب عليه في نفس الوقت<sup>(١٥٨)</sup>.

### ثانياً: العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق

جاء في تعريف الشركة: (هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي ش.م.م والمسجلة أصولاً بالسجل التجاري رقم ٥١٨٥، بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٨م، والمسجلة بالسجل الخاص رقم ١١، لدى هيئة الإشراف على التأمين، والتي تقوم بالوكالة عن كافة المشتركين، والمدخرين، بإدارة، واستثمار حساباتهم، بالطرق الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية). وجاء أيضاً في أحد البرامج: (طبقاً لنظامها الأساسي، وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التكافلي، يعد قبول عقد التأمين هذا، والصادر عن الشركة، موافقة صريحة من المشترك و / أو المؤمن له، بالمشاركة مع غيره في حساب المشتركين، ووكالة منه للشركة، بإدارة حساب المشتركين، بما في ذلك العملية الاستثمارية، وفق ما تراه مناسباً، مراعية بذلك القوانين والأنظمة النافذة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم توزيع صافي الفائض من حساب المشتركين في نهاية السنة المالية وفقاً للوائح التي تضعها الشركة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها). وجاء أيضاً: (يعد هذا العقد موافقة صريحة من المشترك، أو المؤمن له، بالمشاركة مع غيره في حساب المدخرين، ووكالة منه للشركة، بإدارة حساب المدخرين، بما في ذلك العملية الاستثمارية، وفق ما تراه مناسباً مراعية بذلك القوانين، والأنظمة النافذة، وبما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، وقد وكل الشركة بتحديد حصته من الربح، على أساس توزيع فائض حساب المدخرين على مجموع المدخرين، بحسب مبالغ ادخاراتهم، وتواريخها، بما يتوافق مع الشروط العامة،

(١٥٨) يؤيد قيام العقد على المعاوضة ما جاء في التقرير ربع السنوي الثالث للشركة لعام ٢٠١١م، لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠/٩/٢٠١١م، في تعريف عقد التأمين التكافلي، حيث عرف العقد بأنه: عقد بين شركة التأمين، وبين المشترك (المؤمن له)، بهدف المساهمة الفعلية في حساب المشتركين التكافلي، وذلك بهدف الحصول على منفعة التكافل الرئيسية، أو منافع التكافل الإضافية، وفق شروط، وأحكام العقد. ص ١٥.

والخاصة للعقد). تعد الشركة وكيلة بأجر عن حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات، ودفع التويضات، بالإضافة إلى استثمار حصيلة الاشتراكات. حيث تحصل الشركة على (٦٦٪) من فائض صندوق التكافل، بعد تغطية العجز في هذا الصندوق<sup>(١٥٩)</sup>. وقد جاء في التقرير السنوي لعام ٢٠١١م، ما يأتي: تتبع الشبكة نظام التكافل بالوكالة لإدارة العمليات التأمينية (إدارة محفظة التأمين)، ونتيجة لذلك، فإن العجز/ الفائض، للسنة، يمكن نسبته إلى حملة وثائق التأمين، بموجب شروط، وأحكام ووثائق التأمين، حيث يتم تقسيم الفائض بنسبة (٦٦،٣٣٪) لحملة الوثائق، و(٦٦،٣٣٪) لصالح الشركة، وذلك بعد تغطية العجز في هذا صندوق حملة الوثائق، وإقفال السنة المالية للشركة، وذلك وفقاً لقرار يصدر من مجلس الإدارة<sup>(١٦٠)</sup>. وتقوم الشركة باستثمار جزء من أموال المساهمين، وحملة الوثائق، عن طريق المضاربة، لدى عدد من البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية. وتحصل الشركة لقاء ذلك على نسبة ربح غير ثابتة، تتغير تبعاً لنتيجة أعمال البنوك خلال الفترة محل الاستثمار. ويتم إثبات أرباح الودائع لدى البنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق<sup>(١٦١)</sup>.

(١٥٩) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع. وقد تم تحميل حساب حملة الوثائق بكافة المصاريف الإدارية، والعمومية، الناتجة عن عمليات إدارة المحافظ التأمينية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم ١٠، بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩م، وموافقة هيئة الرقابة الشرعية في اجتماعها رقم ١٦، واجتماعها رقم ٨٧، بتاريخ ١٢/٤/٢٠١٢م. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢. وانظر تقرير العام ٢٠١١، ص ٤٢.

(١٦٠) انظر: ص ٢٣، من التقرير.

(١٦١) انظر المصدر نفسه، ص ٢٧.

ثالثاً: الفائض<sup>(١٦٢)</sup> والعجز

١. برامج الادخار والاستثمار: تبلغ حصة المشترك من فائض الأعمال التأمينية، والاستثمارية، الخاصة بفرع تأمين هذا العقد، (٣٣٪)<sup>(١٦٣)</sup>. وتحصل الشركة على الباقي. تستوفي الشركة حصتها من أرباح العملية الاستثمارية الخاصة بالأموال المدخرة فقط والمشار إليها في المادة السادسة البند رقم ٦ من الشروط العامة للعقد وفق ما يأتي:

الربحية المتحققة فعلياً	حصة الشركة من الربحية
حتى نسبة ٣٪	١٠٪
حتى نسبة ٥٪	١٥٪
فوق نسبة ٥٪	٢٠٪

**عجز التكافل:** تقدم الشركة ومن أصولها قرضاً حسناً بدون مصاريف تمويل، وبدون شروط سداد)، إلى حساب المشتركين في الحالات التي يكون فيها حساب المشتركين غير كافٍ لسداد منافع التكافل المستحقة، على أن يجري سداد القرض فور توفر فائض تكافلي وتحفظ الشركة بمخصص كامل لمقابلة تلك القروض<sup>(١٦٤)</sup>.

**عجز فائض الادخار:** في حالة وقوع حساب المدخرين بعجز في العمليات الاستثمارية، فإن الشركة توزع العجز المشترك الحاصل على المدخرين بحسب أرباح ادخاراتهم وتواريخها.

(١٦٢) فائض التكافل: بعد حجز الاحتياطيات الفنية، وفي حال وجود فائض تكافلي، يتم توزيع صافي الفائض التكافلي السنوي على المشتركين، وعلى الشركة، وفقاً للوائح الشركة، وتوافق عليها الهيئة الشرعية. الفائض الصافي للادخار: هو حصة المشتركين الناتجة عن عمليات استثمار مدخراتهم بعد حسم حصة الشركة من الأرباح وفق ما هو وارد في الشروط الخاصة للعقد، وسيكون هذا الفائض مع مجمل ادخارات المشترك أساساً في حساب خيارات المؤمن له عند بقائه حياً بتاريخ انتهاء مدة التأمين. (١٦٣) تعرف حصة المشترك الصافية بأنها اشتراكات المشترك المحققة في هذا الفرع التأميني، محسوم منها كافة مطالبات المشترك، ورسم الطابع الخاص بهذا العقد، منسوبة إلى صافي الاشتراكات المحققة في هذا الفرع. وتحسب الاشتراكات المحققة حسب تعليمات هيئة الإشراف على التأمين. ولا علاقة لأية مبالغ ادخارية تدفع بموجب هذا العقد ولا لأي إضافات استثمارية عليها بحسابات الفائض التكافلي. (١٦٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٤. وانظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١١ م، ص ٢٧. وقد تم ذلك فعلاً في العام ٢٠١١ م، في نهاية السنة، كما تم ذلك فعلاً في العام ٢٠١٢ م. انظر تقرير ٢٠١٢ م، ص ٤١.

٢. برامج التكافل الأخرى: تبلغ حصة المشترك من فائض الأعمال التأمينية، والاستثمارية، الخاصة بفرع تأمين هذا العقد، (٣٣٪). وتحصل الشركة على الباقي.

عجز التكافل: تقدم الشركة ومن أصولها قرضاً حسناً إلى حساب المشتركين في الحالات التي يكون فيها حساب المشتركين غير كافٍ لسداد منافع التكافل المستحقة، على أن يجري سداد القرض فور توفر فائض تكافلي.

#### رابعاً: الرقابة الشرعية

هناك هيئة رقابة شرعية خاصة بالشركة.

#### مقومات النموذج السوري عملياً:

١. تدفع الاشتراكات تبرعاً.
٢. الشركة وكيل بأجر مقابل حصة من الفائض في بعض الفروع، ووكيل ومضارب في بعض الفروع. حيث تحصل الشركة على حصة من الفائض للوكالة، وحصة من الأرباح للمضاربة.
٣. يسدد عجز حساب المشتركين بقرض من حساب المساهمين، يرد من الفوائض المستقبلية. ويتحمل المشتركون العجز في حساب الاستثمار.
٤. وجود هيئة رقابة شرعية.

## المبحث التاسع

### السوق المصري

بلغ عدد شركات التكافل بنهاية العام المالي ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ثمان شركات. وقد بلغ إجمالي أقساط التكافل لنفس العام ٧١٤ مليون جنيه مصري. وقد نصت الهيئة العامة للرقابة المالية في تعليمات التكافل الصادرة عنها على وجوب النص في النظام الأساس لشركات التكافل على وجود لجنة للرقابة الشرعية بكل شركة تكافل<sup>(١٦٥)</sup>. وتخصيص جزء من الفائض كاحتياطات، وتوزيع (٤٠٪) من الفائض على الأقل على حملة الوثائق، كل بحسب اشتراكه. وأن فائض تصفية حقوق حملة الوثائق يوزع في وجوه الخير، على النحو الذي توافق عليه الهيئة.

المطلب الأول: شركة النيل للتكافل<sup>(١٦٦)</sup>

أولاً: شركة النيل للتكافل العائلي (وثيقة التكافل العائلي)

#### ١. التكييف القانوني للاشتراك:

هناك حسابان، أو صندوقان هما: حساب استثمار المشتركين، وصندوق تكافل المشتركين. حيث يتم تقسيم الاشتراك إلى قسمين، يوضع أحدهما في الحساب الأول، بهدف الاستثمار، طبقاً لشروط وأحكام الوثائق. ويوضع الآخر في صندوق التكافل. وقد نصت وثائق التكافل على أن الجزء الثاني مدفوع على سبيل التبرع، بهدف الحماية، ليعان منه من يحتاج إلى العون من المشتركين. حيث يتم سداد المزايا من حصيلة الاشتراكات، وعوائد استثمارها، تبرعاً. ولكن هذا النص

(١٦٥) قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رقم ٨، لسنة ٢٠١٤م، بتاريخ ٢٠١٤/١/٩م، المادة الأولى.  
(١٦٦) تأسست شركة النيل للتكافل في عام ٢٠٠٨م، نتيجة شراكة بين كل الشركة المصرية الكويتية القابضة بواقع (٦٠٪) من الأسهم، ومجموعة أو شركة طوكيو مارين بواقع (٤٠٪) من الأسهم. وتتكون من شركتين هما: شركة النيل للتكافل العام، وشركة النيل للتكافل العائلي. ويبلغ رأس المال المصرح به لكل منهما ٣٠٠ مليون جنيه مصري، ويبلغ رأس المال المصدر لكل منهما ٦٠ مليون جنيه مصري.

يعارض بما ورد في مقدمة الوثائق بما يفيد المعاوضة: (تلتزم الشركة مقابل قيام المشترك بسداد الاشتراكات المحددة بجدول الوثيقة، والخاضعة لشروط، وأحكام الوثيقة، أو ملاحق التعديل، والمدرجة بالوثيقة، أو المعدلة فيما بعد، بسداد المزايا المدرجة بجدول الوثيقة، للمشارك، أو للمستفيدين المحددين في الوثيقة، وذلك بعد التأكد من تحقق الحدث المقرر تغطيته في الوثيقة، وإثبات سن الشخص المغطى، على أن يكون السداد بالمقر الرئيس للشركة، والموضح أعلاه). فقد جعلت هذه العبارة الاشتراك، والمزايا، كلاً منهما في مقابل الآخر. فكلا الالتزامين سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

## ٢. العلاقة بين الشركة وبين حملة الوثائق:

تنص الوثائق على وجود علاقة وكالة بأجر، فيما يتعلق بصندوق التكافل، حيث تحصل الشركة على نسبة مئوية معلومة من الاشتراك مقابلاً لذلك، على النحو الموضح بجدول الوثائق. كما تنص على وجود علاقة مضاربة بين الشركة، وبين حملة الوثائق، فيما يتعلق بالحساب الأول، وهو الحساب الاستثماري. حيث يتم اقتسام الأرباح بواقع (٢٠٪) للشركة، (٨٠٪) لحملة الوثائق، والتي يعاد استثمارها مع الاشتراكات المتراكمة في حساب المشترك. وتنص الوثائق على أنه إذا كانت قيمة أي مبلغ واجب الدفع للمشارك أقل من الحد الأدنى في جدول الوثيقة، فيحق للشركة التبرع به لإحدى الجمعيات الخيرية، المعتمدة لدى مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية.

## ٣. الفائض والعجز:

يتم توزيع الفائض المتحقق في نهاية العام في صندوق التكافل بن المشتركين، وبين الشركة، بواقع (٥٠٪) لكل منهما. بشرط التزام المشترك بسداد الاشتراكات حتى تاريخ انتهاء المدة الأصلية للوثيقة، أو حتى تاريخ استحقاق الوثيقة، حيث تصبح المزايا واجبة الدفع. ويكون استحقاق المشترك للفائض على النحو الذي

تحدده الشركة بناءً على رأي الخبير الاكتواري بالشركة، وموافقة هيئة الرقابة الشرعية. وإذا كانت أصول صندوق التكافل عاجزة عن سداد المزايا المستحقة، فستقوم الشركة بتقديم قرض حسن للصندوق، يسترد من الفوائض المستقبلية. وإذا استمر العجز في الصندوق فإنه يمكن للشركة إيقاف القرض الحسن، ومعالجة العجز عن طريق زيادة الاشتراك، أو خفض مبلغ التغطية.

#### ٤. الرقابة الشرعية:

هناك هيئة رقابة شرعية خاصة بالشركة.

#### مقومات النموذج المصري عملياً:

١. يوضع جزء من الاشتراك في حساب التكافل تبرعاً، ويوضع الجزء الآخر في حساب الاستثمار.
٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة حساب التكافل، ويتمثل الأجر في نسبة من الاشتراكات.
٣. الشركة مضاربة في إدارة حساب الاستثمار، مقابل نسبة معلومة من الأرباح.
٤. يوزع الفائض بالتساوي بين حملة الوثائق، والشركة.
٥. يسدد العجز في حساب التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، ثم بزيادة الاشتراك، أو تخفيض مبلغ التأمين، إذا دلت التوقعات على إمكان استمرار العجز مستقبلاً.
٦. وجود هيئة رقابة شرعية.

## المبحث العاشر

### السوق الليبي

يتكون السوق الليبي حالياً من أربع شركات تأمين تكافلي.

المطلب الأول: شركة التكافل للتأمين<sup>(١٦٧)</sup>

أولاً: التكييف القانوني للقسط

تصدر جميع وثائق الشركة العبارة الآتية: (بموجب هذا العقد، تم الاتفاق بين شركة التكافل للتأمين (والمشار إليها فيما بعد بالشركة)، بصفتها وكياً عن المشتركين (صندوق التكافل)، وبين المشترك المذكور في جدولها، على أن يدفع المشترك مبلغ الاشتراك المبين في هذا العقد، ويوكل الشركة في التبرع عنه بهذا الاشتراك تكافلياً مع بقية الاشتراكات المودعة في الصندوق، لتعويض المشتركين (بما فهم المشترك الموقع على هذا العقد)، في خلال مدة الاشتراك عن الخسائر، والأضرار المبينة بالجدول. ويعد المشترك بقبوله التعامل مع الشركة على أساس هذا العقد مشتركاً مع غيره ليدها على أساس تكافلي). كما نصت الفقرة الثانية من المادة السابعة من النظام الأساس للشركة على ما يأتي: (كافة عمليات التأمين تكون على أساس المشاركة، والوعد بالتبرع من قبل المشتركين (التأمين الإسلامي المقرر بديلاً عن التأمين التجاري). ونصت الفقرة الثالثة من نفس النظام على ما يأتي: (كل مشترك (حامل وثيقة) يعتبر شريكاً في رأس مال صندوق التكافل (المشتركين)، بنسبة ما دفعه من اشتراكات. ويلتزم بالتعاون لدفع الضرر الواقع على أي من المشتركين في الصندوق).

(١٦٧) تأسست شركة التكافل للتأمين عام ٢٠٠٧م بموجب قرار (أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد) رقم ٢٦٦ لعام ٢٠٠٧م. وهي مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم (٦٧١٠٤) وإذن المزاولة رقم (٤٥٥) الصادر في ٢٠٠٧م. ويبلغ رأسمال الشركة عشرة ملايين دينار موزعة على ١٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ١٠٠ دينار. وقد تم الاكتتاب في كامل الأسهم وتضمن النظام الأساس السابق للشركة الإشارة إلى أن الشركة مبنية على أساس التأمين التعاوني. وقد تحولت الشركة بالكامل إلى التأمين التكافلي منذ بداية العام ٢٠١٢م، لتصبح بذلك أول شركة تأمين تكافلي إسلامي في ليبيا.

## ثانيًا: العلاقة بين المشتركين والشركة

جاء في مقدمة الوثائق الصادرة عن الشركة في بيان هذه العلاقة: (تعد الشركة مديرًا لنظام التأمين التكافلي، وعملياته المختلفة، نيابة عن المشتركين، لقاء أجر معلوم، يتم الإعلان عنه عند بداية كل سنة مالية. ويفوض المشترك بموجب هذا العقد الشركة في استثمار اشتراكات التأمين كليًا، أو جزئيًا، فيما يجوز لها شرعاً، على أساس عقد المضاربة، نظير حصة شائعة من الربح يتم الإعلان عنها عند بداية كل سنة مالية). كما نصت الفقرة الرابعة من النظام الأساس للشركة على ما يأتي: إدارة الشركة لنظام التأمين وعملياته المختلفة (صندوق التكافل، أو صندوق الاشتراكات) بالنيابة عن المشتركين، على أساس الوكالة بأجر معلوم، أو بنسبة بحددها مجلس الإدارة. ويعلن عنها عند بداية كل سنة مالية. وتستحقه إدارة الشركة من اشتراكات حملة الوثائق). ونصت الفقرة الخامسة من نفس المادة على ما يأتي: (يفوض المشتركون الشركة في استثمار المتوفر من أموال في صندوق التكافل فيما يجوز لها شرعاً (على أساس عقد المضاربة)، نظير حصة شائعة من الربح يتم الإعلان عنها عند بداية كل سنة مالية، بحيث تكون الشركة مضاربًا، وصندوق التكافل رب المال. ولا تتحمل الشركة أي بصفتها مضاربًا أي خسارة ناشئة عن عملية استثمار أموال صندوق التكافل، إلا في حالات التعدي، أو التقصير، أو مخالفة الشروط). ونصت الفقرة الخامسة عشرة من نفس المادة: (يستحق المساهمون عوائد استثمار أموالهم المخلوطة بأموال صندوق التكافل في المحافظ الاستثمارية المشتركة كاملة، بصفتهم أصحابها، ولا يشاركون فيها غيرهم. كما يستحقون النسبة المتفق عليها من أرباح استثمار أموال صندوق التكافل بصفتهم مضاربين فيها). ونصت الفقرة ج من المادة الثامنة من نفس النظام: (يجوز للشركة أن تستثمر أموال صندوق التكافل (اشتراكات المشتركين) بعد الحصول على موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مقابل نسبة محددة من الأرباح بصفتها مضاربًا).

### ثالثاً: الفائض والعجز

جاء في مقدمة الوثائق الصادرة عن الشركة ما يأتي: (تحقيقاً للغاية السامية من التأمين، وعملاً بمبدأ التأمين التعاوني، فإن الشركة ستقوم بتوزيع فائض قائمة مجمع إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات، والمسؤوليات، على المشتركين حملة العقود، الذين اكتبوا خلال السنة المالية المحقق عنها الفائض. وذلك وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الشركة، وتقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية). كما نصت الفقرة الثالثة عشرة من المادة السابعة من النظام الأساس للشركة على ما يأتي: (لا يتقاضى المساهمون شيئاً من الفائض التأميني، وإنما يوزع في نهاية السنة المالية على المشتركين جميعاً (سواء أتم تعويضه أم لا)، وفق لائحة يضعها مجلس إدارة الشركة، وتقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مع مراعاة تكوين ما يلزم من احتياطات فنية للتكافل). وأكدت ذلك مرة أخرى الفقرة ب من المادة الثامنة من النظام الأساس للشركة بقولها: ( لا يتقاضى المساهمون في هذه الشركة أي أرباح عن أسهمهم من أي فائض قد تحققه الشركة من أقساط التأمين التي يدفعها المشتركون). ونصت الفقرة الرابعة عشرة من نفس المادة على ما يأتي: (يفوز المشتركون الشركة في التبرع نيابة عنهم بالمبقي من حصص اشتراكاتهم، وعوائدها، التي يتعذر توزيعها، لجهات الخير المختلفة، بإشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية). والشركة في المقابل عند تغطية عجز صندوق التكافل عن سداد كامل التعويضات بعد موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بالخيار بين ثلاثة أمور: إما أن يوزع العجز على المشتركين بزيادة اشتراكاتهم، أو إنقاص المبالغ المعوض بها، وذلك بنسبة العجز الحاصل في الصندوق. أو الإقراض قرضاً حسناً من صندوق المساهمين أو غيره لسداد العجز، على أن يتم إرجاع القرض من الفائض التأميني للسنوات اللاحقة<sup>(١٦٨)</sup>.

(١٦٨) المادة السابعة من النظام الأساس للشركة، الفقرة ١٢.

## رابعاً: الرقابة الشرعية

نصت المادة ٣٦ من النظام الأساس للشركة على ما يأتي:

يتم تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمدة لا تقل عن مدة مجلس الإدارة، مكونة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من علماء الشريعة الإسلامية، والخبرة المالية والفنية، تعيينهم الجمعية العمومية. وتعتمد الهيئة جميع نماذج وثائق التأمين، والنماذج الأخرى. وعلى الهيئة إبداء الرأي والمشورة في أي موضوعات يحيلها إليه مجلس الإدارة، أو المدير العام. ولها الحق في مراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وترفع تقريراً سنوياً بذلك للجمعية العمومية للشركة. كما يجوز لها حضور الاجتماعات العامة للشركة، أو اجتماعات مجلس الإدارة لإبداء ملحوظاتها. وتعد قرارات الهيئة ملزمة للشركة.

### مقومات النموذج الليبي عملياً:

١. الاشتراكات مدفوعة جميعها في حساب واحد، على أساس الالتزام بالتبرع.
٢. الشركة وكيلة بأجر مقابل نسبة من الاشتراكات في إدارة عمليات التأمين. ومضاربة مقابل نسبة من الأرباح في استثمار أموال حساب المشتركين.
٣. يوزع الفائض على المشتركين فقط، من حصل منهم على تعويض، ومن لم يحصل، كل بنسبة اشتراكه.
٤. يسد العجز في حساب التكافل بإحدى طرق ثلاث: إما أن يوزع العجز على المشتركين بزيادة اشتراكاتهم، أو إنقاص المبالغ المعوض بها، وذلك بنسبة العجز الحاصل في الصندوق. أو الإقتراض قرضاً حسناً من صندوق المساهمين أو من غيره لسداد العجز، على أن يتم إرجاع القرض من الفائض التأميني للسنوات اللاحقة.
٥. وجود هيئة رقابة شرعية.

## المبحث الحادي عشر السوق الماليزي

يتكون سوق التأمين في ماليزيا من شركات تأمين تقليدية، وشركات تكافل. وقد بلغ عدد شركات التكافل بنهاية أغسطس ٢٠١٢م، اثنتي عشرة شركة<sup>(١٦٩)</sup>. ثلاث منها مملوكة لرأس مال أجنبي. ويملك الباقي رؤوس أموال وطنية. ووثائق التأمين الصادرة عن تلك الشركات نسخ طبق الأصل من بعضها البعض، على اختلاف فيما بينها في الترتيب، والتفصيل، وموضوع التأمين، والخطر المؤمن منه، ومبلغ الوكالة. وهي تطبق نوعين من التكافل هما: التكافل العائلي، وهو يقابل التأمين على الأشخاص. والتكافل العام، وهو يقابل التأمين من الأضرار.

ويتم فيما يأتي عرض تعريف موجز بالشركات محل الدراسة:

١. شركة HSBC AMANAH TAKAFUL: تم تسجيل الشركة في ماليزيا في

١١/٨/٢٠٠٦م. وهي شركة مساهمة بين كل من:

SBC Insurance (Asia Pacific) Holdings Limited (49%), Jerneh Asia Berhad (31%) and Employees Provident Fund Board of Malaysia (EPF) (20%).

ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليون رنجت ماليزي. وهي تقدم مجموعة من

برامج التكافل العام، والتكافل العائلي، لكل من الأفراد، والشركات.

٢. شركة AM Family Takaful: تأسست الشركة في ٢٦ يناير ٢٠١١م، من

قبل AmBank Group، وبدأت العمل في ٩ يناير ٢٠١٢م. ويبلغ رأس مال الشركة

مائة مليون رنجت ماليزي.

(169) Syarikat Takaful Malaysia Berhad, Takaful Ikhlas Sdn. Bhd. و Prudential BSN Takaful Berhad, MAA Takaful Berhad, ING PUBLIC Takaful Ehsan Berhad, Hong Leong MSIG Takaful Berhad, HSBC Amanah Takaful (Malaysia) Sdn Bhd, Great Eastern Takaful Sdn Bhd, Etiqa Takaful Berhad, CIMB Aviva Takaful Berhad, AmFamily Takaful Berhad, AIA AFG Takaful Bhd.

٣. شركة الاتقاء للتكافل Etiqa Takaful: تعد الشركة Takaful arm of Maybank Group. ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليون رنجت ماليزي.
٤. شركة الإخلاص للتكافل Takaful Ikhlas: تم إنشاء الشركة في ٢٠٠٢/٩/١٨ م، وهي مملوكة لشركة MNRB Holdings Berhad. ويبلغ رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون رنجت ماليزي، ويبلغ رأس المال المدفوع ٢٩٥ مليون رنجت ماليزي.
٥. شركة ماليزيا للتكافل Syarikat Takaful Malaysia Berhad: تعد الشركة أول شركات التكافل ظهوراً في ماليزيا. وقد أنشئت في ٢٩ نوفمبر من عام ١٩٨٤ م. وبدأت العمل في ١٩٨٥/٧/٢٢ م. ويبلغ رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون رنجت ماليزي، ويبلغ رأس المال المدفوع ١٦٢,٨١٧ مليون رنجت ماليزي. وقد أنشئت بناءً على توصية فريق عمل مكلف من قبل الحكومة الماليزية في عام ١٩٨١ م، حول إنشاء شركة تأمين إسلامية وفقاً لمبدأ المضاربة. وقد تحولت الشركة إلى شركة مساهمة عامة محدودة في ١٩٩٦/٧/٣٠ م. وتعد شركة BIMB Holdings Berhad (BIMB) المساهم الأكبر في الشركة بواقع (٦١,٧٪) من أسهم الشركة. والتي تمتلك أيضاً (٥١٪) من أسهم أول بنك إسلامي في ماليزيا. كما أنها أصبحت في الأول من يوليو ٢٠٠٩ م المساهم الأكبر في صندوق Lembaga Tabung Haji بواقع (٥١,٤٧٪) من الأسهم.

## التكافل العائلي:

### ١. التكييف القانوني للاشتراك:

جاء في مقدمة وثيقة التكافل العائلي الصادرة عن شركة الإخلاص للتكافل على سبيل المثال ما يأتي: تتعهد الشركة بموجب هذه الشهادة الصادرة عنها أنه في حالة قيام المشترك بدفع الاشتراك المقرر بموجب البيانات الموضحة في هذه الشهادة، فإن الشركة توافق على دفع المنافع الموضحة في هذه الوثيقة للمشارك، أو المستفيد الموضحة بياناته، بموجب الشروط الموضحة.

يتم تقسيم الاشتراك في برامج التكافل العائلي إلى قسمين، يوضع أحدهما فيما يسمى صندوق حسابات المشتركين بهدف الاستثمار<sup>(١٧٠)</sup>، ويوضع الآخر فيما يسمى صندوق المخاطر<sup>(١٧١)</sup> بهدف دفع مبالغ التأمين، أو المنافع المستحقة. وتنص برامج شركة ماليزيا للتكافل، وشركة AM Takaful على سبيل المثال على أن القسم الثاني مدفوع على سبيل التبرع، كما أن الجزء المقتطع من فائض صندوق الاستثمار<sup>(١٧٢)</sup>، والصندوق الخاص الملحق به لسداد العجز في صندوق المخاطر يدفع أيضاً على سبيل التبرع. ومن ثم يكون لكل مشترك حسابان مرتبطان بالصندوقين السابقين هما: حساب الاستثمار الشخصي، وحساب استثمار المخاطر الشخصي<sup>(١٧٣)</sup>.

(١٧٠) يسمى الصندوق الخاص في شركة الإخلاص للتكافل.

(171) Participant Risk Fund (PRF) "means the fund which is made up of the Tabarru' and managed by the Takaful Operator in accordance with Shariah principles and the Takaful Benefits under the Certificate of Takaful are paid from this fund and the PIF upon the occurrence of a covered event.

(172) "Participant Investment Fund (PIF)" means the fund which is made up of the investment portion of the Contributions, investment profit and any related surplus distribution from the PRF, which is managed by the Takaful Operator in accordance with Shariah principles.

(١٧٣) يوجد هذا الوضع في شركة الإخلاص للتكافل، وهو يماثل نظراءه في الشركات الأخرى، بمسميات مختلفة.

## ٢. العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تنص وثائق التكافل العائلي الصادرة عن شركة ماليزيا للتكافل على سبيل المثال، على وجود علاقة بأجر بين الشركة، وبين حملة الوثائق. فيما يتعلق بإدارة عمليات التكافل، وإدارة الأصول. وذلك في كل من Non-Medical & Health Plan, Education Plan, Takaful My Invest and Medical & Health Plan وتنص على وجود علاقة مضاربة في برنامج Takaful My Rawat بين حملة الوثائق والشركة. فقد جاء: (أقر بموافقتي على دفع الاشتراك على أساس عقد المضاربة، لإدارة اشتراكي المدفوع للشركة والمقرر من قبلها، على أن يتوافق ذلك مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أقر بعلمي وموافقتي على تعامل الشركة مع الشركة على النحو الآتي: إيداع اشتراكي في صندوق المخاطر، والتبرع باشتراك لمساعدة المشتركين الآخرين عند حدوث الخطر. كما أقر بعلمي بأن الفائض المتحقق في صندوق المخاطر سيتم توزيعه بيني وبين الشركة، على النحو الموضح بالجدول، بشرط عدم حصولي على منفعة، وعدم وجود مطالبة، على الأقل نصيبي من الفائض عن ١٠ رنجت ماليزي، فإذا قل نصيبي عن هذا المبلغ فإنه يتم التبرع به في وجوه الخير، بناءً على توجيه الهيئة الشرعية). وفي هذا تناقض واضح مع مقومات عقد المضاربة. كما تنص وثائق التكافل العائلي الصادرة عن شركة الإخلاص للتكافل، وشركة AM Takaful على وجود علاقة بأجر بين الشركة، وبين حملة الوثائق. فيما يتعلق بإدارة عمليات التكافل، وإدارة الأصول. ويحدد أجر الوكالة بنسبة معينة من الاشتراكات. ويختلف أجر الوكالة في شركة ماليزيا للتكافل باختلاف البرنامج، واختلاف مدة العقد. حيث تبدأ هذه النسبة بـ (٢٨٪) وهي الأدنى، للوثائق التي تبلغ مدتها عشر سنوات في بعض البرامج. وتتناقص هذه النسبة مع مرور سنوات العقد، لتنتهي بنسبة (١٠٪) في السنة السابعة وما بعدها. وتبدأ بـ (٣٧٪) إذا كانت مدة العقد ١٥ سنة، وتنتهي بنفس النسبة السابقة. وتبدأ هذه النسبة بـ (٤٥٪) للمدد ٢٠، ٢٥، ٣٠ سنة، وتنتهي بنفس النسبة السابقة. وتبلغ النسبة أقصى قيمة لها وهي (٦٥٪) في بعض البرامج، التي تبلغ مدتها ٢٠ سنة فأكثر. وتنتهي بنفس النسبة في السنة الأخيرة من العقد.

### ٣. الفائض والعجز:

يتم توزيع الأرباح المحققة في صندوق المشتركين في شركة ماليزيا للتكافل بين الشركة، وبين حملة الوثائق، بواقع (٧٠٪)، لحملة الوثائق، (٣٠٪) للشركة. ويتم توزيع الفائض المحقق في صندوق المخاطر بواقع (٤٠٪) لحملة الوثائق، (٦٠٪) للشركة. ويشترط لحصول حامل الوثيقة على الفائض من صندوق المخاطر عدم حصول المشترك على أية مطالبات خلال مدة سريان العقد، وألا يقل نصيبه من الفائض عن ١٠ رنجت ماليزي. فإذا قلت حصته عن هذا المبلغ فإنه يتم التبرع به في وجوه الخير، بحسب ما تقرره الهيئة الشرعية بالشركة، ما لم يعترض المشترك على ذلك خلال مدة معينة. وتقدم الشركة في المقابل قرضاً حسناً خالياً من الفوائد لصندوق المخاطر، في حالة وجود عجز في الصندوق، واستنفاد جميع الإيرادات المتاحة<sup>(١٧٤)</sup>. أما في شركة الإخلاص للتكافل، فيتم توزيع الاشتراك بين حساب الاستثمار الشخصي، وما يسمى الصندوق الخاص الملحق به، وبين صندوق المخاطر. وسوف تحصل الشركة على (٣٠٪) من الأرباح المحققة في هذين الصندوقين. كما ستحصل الشركة على (٥٠٪) من الفائض المتحقق في صندوق المخاطر كرسوم لإدارة الفائض<sup>(١٧٥)</sup>. ويتم اقتسام فائض صندوق المخاطر في شركة AM Takaful بين الشركة وحملة الوثائق، بواقع (٥٠٪) لكل منهما<sup>(١٧٦)</sup>.

(١٧٤) وهو نفس الإجراء المتبع في شركة AM Takaful. انظر:

THE MASTER CERTIFICATE, p.12.

(١٧٥) انظر: وثيقة التكافل العائلي. ص ١١.

(١٧٦) انظر: THE MASTER CERTIFICATE، ص ١٢.

## مقومات النموذج المالي عملياً:

١. يوضع جزء من الاشتراك في صندوق التكافل أو المخاطر، ويوضع الباقي في صندوق الادخار، أو الاستثمار في التكافل العائلي.
٢. الشركة وكيلة بأجر، في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة من الاشتراكات. ومضاربة في استثمار اشتراكات حساب التكافل مقابل حصة من الفائض. ومضاربة في استثمار أصول صندوق الادخار والاستثمار مقابل حصة من الربح، في التكافل العائلي.
٣. يوزع فائض حساب التكافل بين حملة الوثائق، وبين الشركة بصفتها مضاربة.
٤. يسدد عجز صندوق التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، في التكافل العام. ويسدد من فائض حساب الاستثمار، ثم من حساب المساهمين في التكافل العائلي.
٥. وجود هيئة رقابة شرعية.

## المبحث الثاني عشر

### سوق دولة بروناي

يتكون سوق التأمين في بروناي من شركات تأمين تقليدية، وأخرى إسلامية، أو شركات تكافل. وقد بدأ التأمين منذ ثلاثة عقود، بينما بدأ نظام التأمين الإسلامي بالتأسيس مع قيام شركة «تكافل بروناي» وشركة «طيب» للتأمين الإسلامي في عام ١٩٩٣م. وتمارس التأمين حالياً شركتان إسلاميتان، و٩ شركات تقليدية من بينها ٥ شركات أجنبية. والشركتان الإسلاميتان هما، شركة «طيب» للتأمين الإسلامي، وشركة «تكافل بروناي دار السلام». وتشرف إدارة التأمين بوزارة المالية على صناعة التأمين التقليدي، والإسلامي. حيث ينظم قطاع التأمين التقليدي، قانون التأمين لعام ٢٠٠٦م، أما قطاع التأمين الإسلامي فيحكمه قانون التكافل لسنة ٢٠٠٨م. وقد صدر أول قانون لتنظيم التأمين التكافلي في بروناي في أكتوبر ٢٠٠٨م. وقد تم إعلان الدمج بين شركة تكافل بروناي التابعة للبنك الإسلامي بروناي، وشركة التكافل لبنك التنمية الإسلامية في عام ٢٠١٠م، في الوقت الذي أسست فيه إدارة السلطة النقدية لبروناي دار السلام، وتنضوي تحت إشرافها أعمال التأمين بنوعيه التقليدي، والإسلامي، بدلاً من قسم التأمين بوزارة المالية.

**المطلب الأول: شركة تكافل بروناي دارالسلام Syarikat Takaful Brunei  
:Darussalam Sdn Bhd (STBD)**

تتكون الشركة من شركتين هما: TBA<sup>(١٧٧)</sup> وتمارس أعمال التكافل العام. وشركة TBK<sup>(١٧٨)</sup> وتمارس أعمال التكافل العائلي.

**١. التكييف القانوني للاشتراك:**

تنص وثائق التكافل الصادرة جميعاً عن الشركة على أن الاشتراك مدفوع لصناديق التكافل على سبيل التبرع. ولكن هذا النص يقابله نص آخر يتصدر وثائق الشركة، ومنها على سبيل المثال وثيقة تكاف الرهن، وهذا النص هو: (بما أن المشترك (المؤمن له) قد تقدم إلى الشركة بطلب وإقرار خطي، وافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، وقد سدد الاشتراك المطلوب لصندوق المخاطر وفقاً للأحكام، والشروط، والاستثناءات الواردة بها فإن الشركة توافق على تغطيته ضد الخسارة، الموضحة في هذه الشهادة خلال فترة سريان العقد، وفقاً للأحكام والشروط، والاستثناءات الموضحة في الوثيقة)<sup>(١٧٩)</sup>. وهذا نص صريح في

(177) Takaful Brunei Am Sdn Bhd (formerly known as Takaful IBB Bhd) is the result of the merger between Takaful IBB Bhd and Takaful BIBD Sdn Bhd. Takaful Brunei Am Sdn Bhd (TBA) and Takaful Brunei Keluarga Sdn Bhd (TBK) are subsidiary companies of Syarikat Takaful Brunei Darussalam Sdn Bhd (STBD). Prior to the merger, Takaful IBB Bhd (established in 1993) and Takaful BIBD Sdn Bhd (established in 2001) were composite companies transacting in both General and Family Takaful. TBA will focus on General Takaful business while TBK will focus on Family Takaful business. The companies were renamed to reflect their future respective business functions in line with the requirements of the Takaful Order, 2008.

(178) On the 13th of November 2010, Takaful Brunei Darussalam held its official launching on the change of names and logos of its subsidiaries, one of them was: Takaful Brunei Keluarga Sdn Bhd formerly known as Takaful BIBD Sdn Bhd. The company was renamed to reflect our future respective business functions in line with the requirements of the Takaful Order 2008. History of Takaful Brunei Darussalam traced back to 1993 and is a Takaful operator pioneer in Negara Brunei Darussalam.

(179) Whereas the certificate holder (hereinafter referred to as the Participant) named in the attached Schedule (hereinafter referred to as the Schedule) by a written Proposal Declaration which shall be the basis of this contract and is deemed to be incorporated therein has applied to Takaful Brunei Keluarga Sdn Bhd (hereinafter called the Company) to participate in this *takaful* and in consideration thereof has paid to the Company the *takaful* contribution shown in the Schedule in accordance with the Laws of Brunei Darussalam.

المعاوضة. حيث جعل الاشتراك، ومبلغ التأمين كلاً منهما مقابل الآخر. فكل واحد منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

## ٢. العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

يتم تخصيص كامل الاشتراك في بعض البرامج في صندوق واحد يسمى صندوق المخاطر. ويتم تخصيص جزء من الاشتراك في بعض البرامج في صندوق يسمى صندوق آخر، وتخصيص الجزء المتبقي من الاشتراك في صندوق آخر يسمى صندوق المشتركين الخاص. وذلك على النحو الآتي:

### برنامج تكافل الرهن:

يندرج هذا البرنامج تحت برامج التكافل العائلي. حيث يتم تخصيص (٥٥٪) من الاشتراك لصندوق واحد يسمى صندوق تكافل الرهن على سبيل التبرع، لمساعدة المشتركين الآخرين بموجب عقد التكافل. وتحصل الشركة على النسبة المتبقية من الاشتراك وهي (٤٥٪)، بوصفها وكيلًا بأجر عن المشتركين، في إدارة عمليات التأمين من جمع الاشتراكات، ودفع مبالغ التأمين المستحقة، واستثمار أصول الصندوق<sup>(١٨٠)</sup>. وتتقاضى الشركة في برنامج تكافل السيارات وهو أحد برامج التكافل العام، وبرنامج التكافل العائلي للمجموعات، وبرنامج الخادم المحلي (٣٥٪) من الاشتراك بوصفها وكيلًا بأجر، ويتم إيداع باقي الاشتراك في صندوق التكافل العام<sup>(١٨١)</sup>. ويتم إبقاء أرباح الاستثمار الشهرية المحققة في الصندوق. ويتم توزيع الفائض المتحقق في نهاية العام وفق ما يقرره مجلس الإدارة، والهيئة الشرعية، شريطة عدم وجود مطالبة، وعدم حصول المستفيد على أي منفعة تكافل، خلال مدة سريان العقد<sup>(١٨٢)</sup>.

NOW THIS CERTIFICATE WITNESSETH in respect of events occurring during the period of *takaful* as stated in the Schedule and subject to the terms, exceptions, provisions and conditions contained herein or endorsed hereon (hereinafter collectively referred to as the Terms of this Certificate).

(١٨٠) انظر: وثيقة تكافل الرهن لشركة Takaful Brunei Keluarga، ص ٦. وانظر: وثيقة

TAKAFUL AS-SYIFA الصادرة عن نفس الشركة. ص ٨.

(١٨١) انظر: ص ١٣، من وثيقة تكافل السيارات.

(١٨٢) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع.

## برنامج تكافل التقاعد:

يندرج هذا البرنامج تحت برامج التكافل العائلي. حيث يتم وضع جزء من الاشتراك في حساب المشترك في صندوق يسمى صندوق التكافل العائلي للادخار، والاستثمار. ويتم وضع الجزء الآخر من الاشتراك في حساب المشترك الخاص في صندوق آخر يسمى صندوق التكافل للمخاطر. ويكون هذا الجزء من الاشتراك مدفوعاً على سبيل التبرع، لمساعدة من يحتاج إلى المساعدة من المشتركين في الصندوق بموجب عقد التكافل<sup>(١٨٣)</sup>.

### ١. استثمار اشتراكات التكافل:

١,١. حساب المشترك، وحساب المشترك الخاص: تقوم الشركة باستثمار الاشتراكات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ويتم توزيع أي أرباح تظهر بصورة شهرية وفقاً لمبدأ المضاربة، بواقع (٧٠٪) من الأرباح لحملة الوثائق، كل بحسب اشتراكه. وتحصل الشركة على (٣٠٪) من الأرباح بوصفها شريكاً مضارباً<sup>(١٨٤)</sup>.

#### (183) PAYMENT OF TAKAFUL INSTALMENTS

The takaful installments as shown in the schedule, payable by the participant shall be divided and credited into the following Accounts:-

- (i) A percentage of the takaful installment as stated in the Schedule shall be credited into the Participant's Account in the Family Takaful Fund for savings and investment. No takaful benefits shall be paid from this Account;
- (ii) A percentage of the takaful installment as stated in the Schedule shall be credited into Participants' Special Account in the Family Takaful Fund for risk only. The Participants agree to donate this portion of the takaful installment and the profits there of credited into the Participants' Special Account as tabarru' for the purpose of solidarity and brotherhood among the Participants subject to the terms and conditions expressed herein. Takaful benefits shall be paid from this Account.
- (iii) Additional contribution for Supplementary Contracts shall be credited into the Group Family Takaful Fund as tabarru' for the purpose of solidarity and brotherhood among the Participants subject to the terms and conditions expressed herein. Takaful benefits shall be paid from this Account.

#### (184) INVESTMENT OF THE TAKAFUL INSTALMENTS

(i) Participant Account and Participants' Special Account:

The Company shall invest the takaful installments paid by the Participant in the Family Takaful Fund in conformity with the rulings of Shariah. Any profits generated from the investments for each month shall be distributed in accordance with the principle of Al-Mudharabah in the following ratio:-

- a. 70% shall be credited proportionately into the Participant's Account and Participants' Special Account; and
- b. 30% shall be received by the Company.

١,٢. صندوق التكافل العائلي للمجموعات: في حالة وجود فائض صاف عند تجديد الوثيقة في صندوق التكافل العائلي للمجموعات، فإنه يتم توزيعه بين حملة الوثائق، وبين الشركة وفقاً لمبدأ المضاربة، بواقع (٥٠٪) لكل من الطرفين، بشرط عدم حصول المشترك على أية منفعة، وعدم وجود أي مطالبة، خلال مدة سريان الوثيقة<sup>(١٨٥)</sup>.

## ٢. التبرع والمضاربة وتوزيع فائض الاكتتاب:

### ٢,١. حساب المشترك:

٢,١,١. المضاربة: يقر المشترك بموافقته على تخصيص جزء من الاشتراك لحساب المشترك بصفة ادخار. ويقر بموافقته على قيام الشركة بإدارة، واستثمار الحساب، وفقاً لما تراه الشركة، ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن ثم سيتم توزيع الأرباح بواقع (٧٠٪) للمشارك، (٣٠٪) للشركة<sup>(١٨٦)</sup>.

#### (185) Group Family Takaful Fund

If at the policy anniversary stated in the Schedule there is a net surplus in the Group Family Takaful Plan, the same shall be shared between the Participant and the Company in accordance with the principle of Al-Mudharabah in the proportion 50% to the Participant and 50% to the Company as provided for in the Proposal and Declaration form provided always that the Participant has not incurred any claim and/or received any benefits under this Certificate whilst it is in force.

#### (186) TABARRU', AL-MUDHARABAH AND DISTRIBUTION OF UNDERWRITING SURPLUS

##### i. Participant's Account

Al-Mudharabah: The Participant hereby agrees that a percentage of the Takaful installments as stated in the Schedule be credited into Participant's Account as savings, for the Company to administer, manage and invest of the said installments in a manner deemed fit by the Company and accordance to Shariah principles. In consideration thereof, the Participant shall be entitled to share the profits generated from the investment, if any, in the proportion of 70% to Participant and 30% to the Company.

## ٢,٢. حساب المشترك الخاص:

٢,٢,١. التبرع: يقر المشترك بموافقته على التبرع بالجزء المخصص لحساب المشترك الخاص في صندوق التكافل العائلي لمساعدة من يستحق المساعدة من المشتركين الآخرين. وسوف يتم إبقاء أرباح الاستثمار الشهرية في الصندوق<sup>(١٨٧)</sup>.

٢,٢,٢. المضاربة: يقر المشترك بموافقته على قيام الشركة بإدارة، واستثمار الجزء من الاشتراك والمخصص لحساب المشترك الخاص في صندوق التكافل العائلي، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقاً لمبدأ المضاربة. ومن ثم سيتم توزيع الأرباح بواقع (٧٠٪) للمشارك، (٣٠٪) للشركة<sup>(١٨٨)</sup>.

## ٢,٢,٣. توزيع فائض التكافل:

يقر المشترك بعلمه بأن أي فائض اكتتاب يظهر في حساب المشترك الخاص في صندوق التكافل العائلي، سيتم توزيعه على الوثائق السارية المفعول فقط<sup>(١٨٩)</sup>.

## ٣. صندوق التكافل العائلي الجماعي: التبرع:

يقر المشترك بموافقته على التبرع بالجزء المخصص لصندوق التكافل العائلي الجماعي، لمساعدة من يستحق العون من المشتركين، بموجب عقد التكافل. وسيتم إبقاء أي أرباح استثمار تظهر في الصندوق<sup>(١٩٠)</sup>.

(187) Participants' Special Account:

Tabarru': The Participant hereby entrusts to the Company of which a percentage of Takaful installment as stated in the Schedule will be donated as tabarru' into Participants' Special Account in the Family Takaful Fund to help other eligible Participants under the takaful contract. Any profit arising out of the investment of the tabarru' in each month, shall be allocated back to the said fund.

(188) Al-Mudharabah; The Participant hereby agrees that the Tabarru' portion of Takaful installments be credited into Participant's Special Account as risk element to help other eligible Participants under the takaful contract where the Company is to administer, manage and invest of the said installments in a manner deemed fit by the Company and accordance to Shariah principles. In consideration thereof, the Participant shall be entitled to share the profits generated from the investment, if any, in the proportion of 70% to Participant and 30% to the Company

(189) Distribution of Underwriting Surplus; The Participant also understands that the underwriting surplus arising from the Participants' Special Account in the Family Takaful Fund as shown in the last valuation by the Company, will only be given to the matured policies.

### توزيع فائض الاكتتاب:

يتم توزيع أي فائض اكتتاب يظهر في نهاية الفترة في صندوق التكافل العائلي الجماعي بين المشتركين، وبين الشركة، وفقاً لمبدأ المضاربة، بواقع (٥٠٪) لكل منهما. بشرط عدم حصول المشترك على منفعة، أو تقديم أي مطالبة<sup>(١٩١)</sup>.

### مقومات نموذج بروناي عملياً:

يتشابه هذا النموذج مع نظيره الماليزي، فيما عدا استخدام فائض صندوق الاستثمار في سداد عجز صندوق التكافل، أو المخاطر.

(190) Group Family Takaful Fund: *Tabarru'*: The Participant entrusts to the Company, all *takaful* contribution will be donated as *tabarru'* into the Group Family Takaful Fund to help other eligible Participants under the *takaful* contract. Any profit arising out of the investment of the *tabarru'* in each month, shall be allocated back to the said fund.

(191) Distribution of Underwriting Surplus:

If at the end of the period of *takaful* stated in the Schedule there is a net surplus in the Group Family Takaful Plan the same shall be shared between the Participant and the Company in accordance with the principle of *Al-Mudharabah* in the proportion 50% to the Participant and 50% to the Company provided always that the Participant has not incurred any claim and/or received any benefits under this Certificate whilst it is in force.

## المبحث الثالث عشر السوق الباكستاني

بدأ نشاط التكافل في باكستان في العام ٢٠٠٥م، وذلك بعد صدور تعليمات التكافل لعام ٢٠٠٥م. ويتكون سوق التأمين في باكستان من ٣٧ شركة تأمين عام، وسبع شركات تأمين على الحياة، وخمس شركات تكافل وإعادة تكافل، منها ثلاث شركات تكافل عام، وشركتا تكافل عائلي على الحياة. وهناك تسع شركات للتأمين على الحياة، وشركة مملوكة للدولة. وهناك شركة حكومية لإعادة التأمين<sup>(١٩٢)</sup>. ويتوقع أن يزداد نشاط التكافل بعد صدور تعليمات التكافل لعام ٢٠١٢م، والتي تسمح بتحول شركات التأمين التقليدية إلى شركات تكافل، وتسمح لها بفتح نوافذ تكافل<sup>(١٩٣)</sup>. وقد بلغت حصة التكافل أكثر من (٣٪) من سوق التأمين بنهاية العام ٢٠١١م<sup>(١٩٤)</sup>. كما بلغت نسبة الزيادة في قطاع التكافل العام أكثر من (٥٠٪) في العامين ٢٠١٠م، ٢٠١١م، نتيجة لذلك<sup>(١٩٥)</sup>.

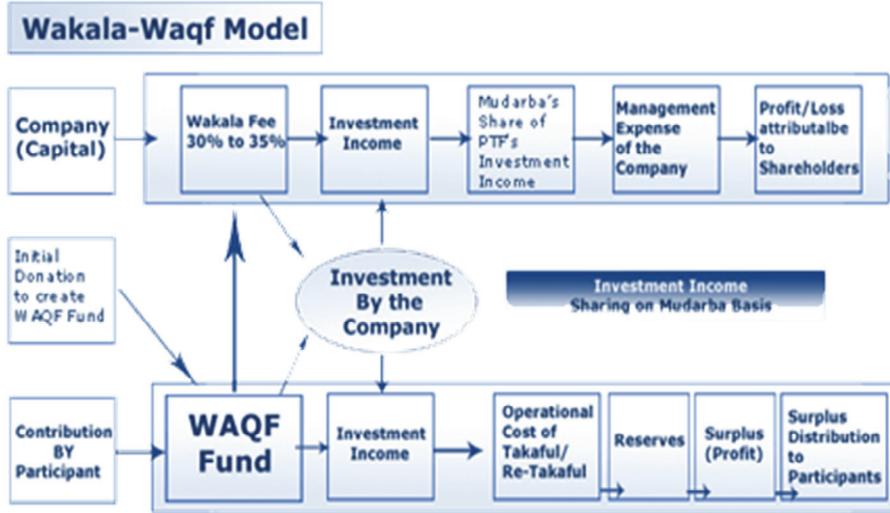
(١٩٢) وذلك في ديسمبر، ٢٠١١م. انظر: الموقع الرسمي لهيئة الأصول والمبادلات الباكستانية. فرع التأمين. Securities & Exchange Commission of Pakistan

وانظر: Sunday, August 05, 2012. Daily Times

(١٩٣) انظر: تعليمات التكافل لعام ٢٠١٢م، الفصل الثاني، الفقرات: ٤، ٥، ٦، ٧.

(١٩٤) انظر: التقرير السنوي للشركة القطرية الباكستانية للتكافل العائلي، لعام ٢٠١١م. ص ١٨.

(١٩٥) انظر: التقرير السنوي للشركة نفسها للتكافل العام لعام ٢٠١١م. ص ١٢.



### الشركة الباكستانية القطرية للتكافل :<sup>(١٩٦)</sup> Pak- Qatar Takaful

تأسست الشركة في ٢٠٠٦م، وبدأت العمل في ٢٠٠٧م. وتتكون من شركتين هما: الشركة الباكستانية القطرية للتكافل العائلي، والتي يبلغ رأس مالها المدفوع ٧١٠ مليون روبية باكستانية<sup>(١٩٧)</sup>. والشركة الباكستانية القطرية للتكافل العام، والتي يبلغ رأس مالها حالياً أكثر من ٤٣٢ مليون روبية باكستانية. وتعد الشركة الأولى التي بدأت العمل بتقديم التكافل العام، والتكافل العائلي معاً.

The company has strategic BancaTakaful alliance with FWU AG.<sup>(١٩٦)</sup> وهي تشبه في ذلك شركة الأهل تكافل في السعودية، وشركة أمانة للتكافل بالإمارات.

(197) The company is supported by some of the strongest financial institutions in the state of Qatar such as Qatar Islamic Insurance Company (QIIC), Qatar International Islamic Bank (QIIB), Qatar Islamic Bank (QIB), Qatar National Bank (QNB), Masraf Al-Rayan and Munich-based FWU AG. The company is further strengthened by its Re-Takaful arrangements with Munich-Re, Hannover Re and Takaful-Re. We are well-positioned to ensure exemplary client-service following heavy investments in procurement of state-of-the-art technology from Malaysia and in SAP ERP solutions. We have strategic BancaTakaful alliance with FWU AG.

تمارس الشركة نوعين من التكافل هما: التكافل العام، والتكافل العائلي. وذلك وفقاً لنموذج الوكالة والوقف معاً. ويختلف النوعان في أمر واحد فقط، هو: وجود صندوق واحد في برامج التكافل العام، يوضع فيه كامل الاشتراك، وتدفع منه مبالغ التأمين. ويسمى هذا الصندوق صندوق الوقف. ووجود حسابين، أو صندوقين في برامج التكافل العائلي. حيث يوجد حسابان يسمى أحدهما حساب المشترك الاستثماري، ويسمى الآخر صندوق المشترك للتكافل العائلي، أو صندوق الوقف. وتتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين، يوضع أحدهما في الحساب الأول، والذي تديره الشركة وفقاً لمبدأ الوكالة. ويتم التبرع بالجزء الآخر لصندوق الوقف، ليعان منه من يحتاج إلى العون من المشتركين في الصندوق<sup>(١٩٨)</sup>. وتدير الشركة هذا الصندوق أيضاً وفقاً لمبدأ الوكالة. وقد بلغت حصة الوكالة (٣٥٪) من الاشتراكات في برنامج تكافل السيارات، (٦٠٪) في برنامج السحب النقدي، (٤٠٪) للبرامج الأخرى وذلك في العام ٢٠١١م، مقابل (٣٠٪) في برنامج تكافل السيارات، ولا شيء بالنسبة للسحب النقدي، (٤٥٪) للبرامج الأخرى وذلك في العام ٢٠١٠م<sup>(١٩٩)</sup>. كما أنها تستثمر أصول الوقف وفقاً لمبدأ المضاربة. وقد بلغت حصة الشركة مقابل المضاربة (٤٠٪) من الأرباح المحققة في كل من العامين ٢٠١٠م، ٢٠١١م<sup>(٢٠٠)</sup>. ويتم توزيع أي فائض يتحقق في صندوق الوقف في نهاية العام على المشتركين فيه، بعد سداد جميع المصروفات<sup>(٢٠١)</sup>. كما يتم سداد أي عجز يحصل في صندوق الوقف

---

(١٩٨) جاء في نشرة صادرة عن الشركة بعنوان مقدمة في التكافل: معلومات لمختلف برامج التكافل العائلي Takaful-Booklet، ص:٨: أن الاشتراكات تصبح مملوكة للوقف، وتخرج عن ملكية المشتركين. وهذا يتناقض مع توزيع الفائض على المشتركين في نهاية العام. وقد جاء في نهاية النشرة أن الشركة تستخدم التقنية المالية، وأن هناك تحالف استراتيجي فيما يسمى Banka Takaful، بين الشركة وبين شركة FWU AG الألمانية.

(١٩٩) انظر: التقرير السنوي للشركة للتكافل العام، لعام ٢٠١١م. ص:٥٥.

(٢٠٠) انظر: المصدر نفسه. ص:٥٦.

(٢٠١) تم توزيع (٢٥٪) من فائض صندوق التكافل على المشتركين في برامج تكافل الأفراد. وتم توزيع (٤٨٪) من الفائض على مشركي برنامج (Banka Takaful). وتم استبقاء فائض الاكتتاب في برامج التكافل الفردي، وتكافل المجموعات في الصندوق لتقويته. انظر: التقرير السنوي للشركة للتكافل العائلي لعام ٢٠١١. ص:٢٠.

عن طريق قرض حسن يقدم من قبل الشركة<sup>(٢٠٢)</sup>. وهي أيضًا تسوق منتجات التكافل بالاتفاق مع بعض البنوك الإسلامية تحت ما يسمى Banka Takaful<sup>(٢٠٣)</sup>

## تقويم النماذج

### التكييف الفقهي للاشتراك:

يعد عقد التأمين التعاوني أو التكافلي الذي تقدمه شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، عقدًا مركبًا يتكون من عقدين متلازمين، هما: عقد التأمين، وعقد الاستثمار لأقساط أو اشتراكات التأمين. ويجعل جميع النماذج التأمين المقصد الأساس من العقد، والاستثمار مقصدًا تابعًا له، تستعين به الشركات على أداء عملها. ويدخل تحت النموذج عدة نماذج فرعية بالنظر إلى علاقة شركة التأمين بمجموع المؤمن لهم. وبالنظر إلى كيفية تعامل الشركة مع الاشتراك. ويتم فيما يأتي توضيح ذلك:

(٢٠٢) انظر: المصدر نفسه في هامش ١٦٢.

(203) Pak Qatar Family Takaful Ltd. (PQFTL) has strategic Banca Takaful partnerships with leading national financial institutions.

- See more at: <http://www.pakqatar.com.pk/family/Banca/Introduction.aspx#sthash.ppQvmgKq.dpuf>  
<http://www.pakqatar.com.pk/family/Banca/BancaProducts.aspx#sthash.kQOfYajX.dpuf>

أولاً: نماذج التأمين بالنظر إلى علاقة شركة التأمين بمجموع المؤمن لهم:

١. نموذج الوكالة بأجر معلوم: يقوم هذا النموذج على مبدأ الوكالة في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات. وذلك كما في شركة ساب تكافل<sup>(٢٠٤)</sup>، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي<sup>(٢٠٥)</sup>.

٢. نموذج الوكالة بأجر معلوم والمضاربة معاً: تكون الشركة بمقتضى العقد وكيلة بأجر معلوم، في إدارة عمليات التأمين، وذلك مقابل نسبة معينة من الاشتراك. وتكون مضاربة فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المحصلة مقابل نسبة مئوية معلومة من الربح للشركة. وذلك كما في شركة التأمين الإسلامية الأردنية<sup>(٢٠٦)</sup>، وشركة نور للتكافل الإماراتية<sup>(٢٠٧)</sup>، وشركة دبي الإسلامية للتأمين (أمان)، والشركة الإسلامية القطرية للتأمين<sup>(٢٠٨)</sup>. وشركات التكافل العاملة في ماليزيا، وبروناي، في قطاع التكافل العائلي. وشركات التكافل العائلي في السوق الباكستاني.

٣. نموذج الوكالة بأجر غير معلوم: تكون الشركة بمقتضى العقد وكيلًا بأجر في إدارة عمليات التأمين مقابل المصروفات الإدارية الفعلية للشركة، دون وجود حد أقصى لهذه المصروفات. وهذا مطبق لدى الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، وغيرها من الشركات، الخاضعة لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي<sup>(٢٠٩)</sup>.

(٢٠٤) يتكون أجر شركة ساب تكافل من رسوم تغطية تكلفة الاكتتاب والإدارة وإدارة الصندوق، التي يبلغ قدرها (٤٩٪) من الاشتراك كحد أقصى. تضاف إليها (٣٥٪) من فائض التكافل المعلن في نهاية أي سنة مالية كرسوم حافز. ويحق للبنك تغيير أي من هذه الرسوم وإعطاء المشترك إشعاراً مسبقاً. انظر على

سبيل المثال: برنامج تكافل للحوادث الشخصية، الشروط والأحكام. ص ٧.

(٢٠٥) يتكون أجر شركة العقيلة للتأمين التكافلي من نسبة من فائض العملية التأمينية، والاستثمارية، بعد خصم كافة المصروفات، والنفقات الفنية والعامّة، وحصّة المشتركين المحددة في جدول الوثيقة. ولم يرد في وثائق الشركة تحديد مقدار هذه النسبة. انظر: وثائق شركة العقيلة للتأمين التكافلي.

(٢٠٦) حدد أجر الوكالة بنسبة من الاشتراك لم يطلع عليها الباحث.

(٢٠٧) حددت حصّة الشركة مقابل المضاربة بنسبة (١٠٪) من الأرباح المحققة. وحدد أجر الوكالة بنسبة من الاشتراك لم يطلع عليها الباحث.

(٢٠٨) حدد أجر الوكالة بنسبة (١٨٪) من الأقساط المحصلة بعد خصم حصّة معيدي التأمين المحليين في العام ٢٠٠٧م، وبنسبة (٢٥٪) في العام ٢٠٠٨م، وحددت حصّة المضارب في نفس الشركة بنسبة (٣٥٪) في العام ٢٠٠٦م، وبنسبة (٥٥٪) في العام ٢٠٠٧م، وبنسبة (٦٥٪) في العام ٢٠٠٨م من أرباح استثمار الاشتراكات. انظر: التقرير السنوي للشركة للعام ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، الإيضاحان رقم ٢١/أ، ٢١/ب.

(٢٠٩) انظر المادة ٤٣ من النظام الأساس لشركات التأمين الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

## ثانياً: نماذج التأمين بالنظر إلى كيفية تعامل الشركة مع الاشتراك

١: نموذج التكافل العائلي: ويقابل التأمين على الأشخاص. حيث تتم تجزئة الاشتراك إلى قسمين. يوضع أولهما في حساب، أو صندوق المخاطر. ليتم منه دفع مبالغ التأمين المستحقة عند وقوع الخطر. ويوضع الآخر في حساب أو صندوق الاستثمار، أو حساب أو صندوق الادخار. وذلك بهدف حصول المستفيد على مبلغ تأمين معين تحقق الخطر المؤمن منه، والذي قد يكون وفاة المؤمن له، أو بقائه حياً إلى سن معين. ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى:

١,١. نموذج الوكالة بأجر معلوم: كما في شركة ساب تكافل.

١,٢. نموذج الوكالة بأجر معلوم، والمضاربة معاً: كما في شركات التكافل العاملة في ماليزيا، وبروناي.

١,٣. نموذج الوكالة، والمضاربة، والوقف معاً: كما في شركات التكافل في باكستان. ويتمثل الهدف هنا في تقويم عقود أو وثائق شركات التأمين الإسلامية، بمعنى: هل تقيم هذه الشركات عقودها على مبدأ التبرع، أم على مبدأ المعاوضة. ويتم هذا التقويم من خلال النقاط الآتية:

أولاً: صفات العلاقة القائمة بين مؤمن له بالذات وباقي حملة الوثائق.

ثانياً: التكييف الشرعي للشركة في قيامها بجمع الاشتراكات واستثمارها ودفع التعويضات.

ثالثاً: الفائض وتوزيعه.

رابعاً: التصرف في حال الخسارة.

**أولاً: صفات العلاقة القائمة بين مؤمن له بالذات وباقي حملة الوثائق**  
تتخذ هيئات التأمين نموذج التأمين التعاوني، أو التكافلي أساساً لعملها. وهذا يعني أن الهيئة وكيلة عن مجموعة حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم، عمليات التأمين. أي أنها تنتحل صفة المؤمن بالإنابة عنهم، وتبقي لكل منهم صفة المؤمن له فقط. ويتم الحديث هنا عن صفات عن صفات العلاقة الموجودة بين حامل وثيقة معين، وبين باقي حملة الوثائق، ممثلين بشركة التأمين. بمعنى هل يقوم حامل الوثيقة بدفع القسط المقرر لباقي حملة الوثائق ممثلين بالشركة، أو لصندوق التكافل الذي تديره الشركة على سبيل المعاوضة، ليستحق بالتالي مبلغ التأمين على سبيل المعاوضة. أم أنه يقوم بدفع القسط تبرعاً ليعان منه من يحتاج إلى العون من مجموع حملة الوثائق، أو من المشتركين في الصندوق، فيستحق بالتالي مبلغ التأمين تبرعاً، لتوفر صفة الاستحقاق فيه. وهذا تمكن معرفته من خلال الشروط المختلفة التي يتم التعاقد على أساسها والموضحة من خلال ما يسمى وثيقة التأمين.

لقد نص عدد كبير من هذه الوثائق على دفع القسط على سبيل التبرع كلياً، أو جزئياً، ليعان منه من يحتاج إلى العون من حملة الوثائق، ليكون العقد تبرعاً، فيكون جائزاً شرعاً، وليكون استحقاق المستفيد لمبلغ التأمين لتوفر شروط الاستحقاق فيه. ولكن هل الأمر كذلك فعلاً، أم أن في باقي شروط الوثيقة قرائن، ونصوصاً على إرادة المعاوضة، فلا يفيد وجود نص من بين تلك الشروط على كون القسط تبرعاً. ويمكن من استعراض نصوص هذه الوثائق توضيح صفات هذه الوثائق، على النحو الآتي:

### الصفة الأولى: عقد معاوضة مالية

يرى الإمام مالك رحمه الله تعالى أن عقود المعاوضات هي "التصرفات والممارسات الموجبة لتنمية الأموال، وما يقصد به تحصيلها"<sup>(٢١٠)</sup>. وهذا مفاد أيضاً من عرض عقود المعاوضات في الفقه الإسلامي، فهي تصرفات تتم فيها مبادلة المال بالمال، يقصد منها كل طرف عند التعاقد تحصيل ما عند الطرف الآخر على سبيل التملك، وإن لم يتم التنفيذ في حق أحد الطرفين كلياً، أو جزئياً، كما في عقود الغرر. ويمكن أن تعرف عقود المعاوضات بأنها (تلك العقود التي يأخذ فيها كلا المتعاقدين مقابلاً لما أعطى، حيث يهدف كل منهما إلى الحصول على ما عند صاحبه على سبيل التملك). وطرفا المعاوضة هما أي حامل وثيقة، وشركة التأمين بالإئابة عن باقي حملة الوثائق، أو بالإئابة عن صندوق المشتركين. أما العوضان المتقابلان فهما الاشتراك أو قسط التأمين، ومبلغ التأمين. وتفاد هذه الصفة مما يأتي:

١. وجود نصوص صريحة على إرادة المعاوضة تتمثل فيما يأتي:

١،١. جاء في مقدمات وثائق التأمين الصادرة عن شركة العقيلة للتأمين التكافلي بسوريا: (تم الاتفاق بين شركة العقيلة للتأمين التكافلي (المدير لحساب المشتركين)، والمشارك (العضو في حساب المشتركين) المذكور اسمه في جدول الوثيقة على أنه لقاء قيام المشارك بالاشتراك (أو التعهد بالاشتراك) لحساب المشتركين باشتراك التأمين المذكور بالجدول، وبشرط مراعاة الشروط والاستثناءات والأحكام المنصوص عليها في هذه الوثيقة، أو أي ملحق يضاف عليها، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن هيئة المشتركين سوف تعوض المشارك....).

١،٢. جاء في مقدمات وثائق التأمين الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية القطرية: (بما أن المؤمن له (المشارك)، قد التزم بالمشاركة في حساب التأمين والتبرع له، وتقدم إلى الشركة الإسلامية القطرية للتأمين بطلب ... فإن الشركة تتعهد

(٢١٠) أحمد بن إدريس القرافي. أنوار البروق في أنواء الفروق. بيروت. عالم الكتب. بدون تاريخ. ج ١، ص ١٥١.

وكالة عن حساب التأمين..... على أن تعوض المؤمن له بعد تسديد اشتراك التأمين أو الموافقة على السداد خلال مدة التأمين المحددة في جدول هذا العقد.....).

ويتكرر مثل هذه النصوص في وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين العاملة في كل من: السودان، وماليزيا، وبروناي، والبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة.

يفاد من النصوص السابقة أن عقود شركات التأمين الإسلامية هي من قبيل هبة الثواب. فقد جعلت استحقاق مبلغ التأمين متوقفاً على دفع الاشتراك بالصفة المحددة في الوثيقة، وهي صفة التبرع. فعقود شركات التأمين الإسلامي هبة بثواب مجهول، فتكون باطلة شرعاً. ذلك أن الهبة أو التبرع وهو القسط في عقد التأمين، وثوابه وهو مبلغ التأمين المستحق عند وقوع الخطر هما من جنس واحد، وهو النقود. كما أن القسط أو الهبة فورية، ومبلغ التأمين مجهول من حيث إمكان الحصول عليه، ومن حيث مقداره، ومن حيث أجل الحصول عليه. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

■ **المذهب الشافعي:** جاء في مغني المحتاج، وفي نهاية المحتاج (ولو وهب بشرط ثواب معلوم عليه كوهبتك هذا على أن تثيبني كذا فقبل فالأظهر صحة العقد نظراً للمعنى، إذ هو معاوضة بمال معلوم، فصح، كما لو قال بعتك. والثاني بطلانه نظراً إلى اللفظ لتناقضه، فإن لفظ الهبة يقتضي التبرع، ومن ثم يكون بيعاً على الصحيح، فيجري فيه عقب العقد أحكامه... أو بشرط ثواب مجهول، فالمذهب بطلانه، لتعذر صحته بيعاً لجهالة العوض. وهبة لذكر الثواب بناءً على الأصح أنها لا تقتضيه. وقيل تصح هبة بناءً على أنها تقتضيه)<sup>(٢١١)</sup>. وفي روضة

(٢١١) شمس الدين بن شهاب الدين الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. ط الأخيرة. ١٩٦٧م، ج٧، ص ٤٢٣، ٤٢٤. محمد الخطيب الشربيني. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت. دار الفكر. بدون تاريخ. ج٢، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

الطالبين: (وأما القسم الثالث فالمقيدة بالثواب وهو إما معلوم، وإما مجهول. فالحالة الأولى المعلوم فيصح العقد على الأظهر، ويبطل على قول. فإن صححنا فهو بيع على الصحيح وقيل هبة. فإن قلنا هبة لم يثبت الخيار والشفعة ولم يلزم قبل القبض. وإن قلنا بيع ثبتت هذه الأحكام. وهل تثبت عقب العقد أم عقب القبض قولان أظهروهما الأول. ولو وهبه حلياً بشرط الثواب، أو مطلقاً وقلنا الهبة تقتضي الثواب فنص في حرمة أنه إن أثابه قبل التفرق بجنسه اعتبرت المماثلة. وإن أثابه بعد التفرق بعرض صح، وبالنقد لا يصح لأنه صرف. وهذا تفرع على أنه بيع. وفي التتمة أنه لا بأس بشيء من ذلك لأننا لم نلحقه بالمعاوضات في اشتراط العلم بالعرض، وكذا سائر الشروط، وهذا تفرع على أنه هبة. وحكى الإمام الأول عن الأصحاب، وأبدى الثاني احتمالاً<sup>(٢١٢)</sup>. وهذه العبارة تفيد عدم جواز أن يكون الثواب من جنس الهبة إذا كانت الهبة نقداً كما هو حاصل في عقد التأمين وفي هذا ما يفيد عدم جواز عقد التأمين التعاوني. وفي المذهب (إن شرط فيه ثواباً مجهولاً بطل قولاً واحداً لأنه شرط العوض. ولأنه شرط عوضاً مجهولاً)<sup>(٢١٣)</sup>. وهذا غير متحقق في عقد التأمين التعاوني الإسلامي.

■ المذهب الحنبلي: جاء في كشف القناع: (وإن شرط الواهب فيها أي الهبة عوضاً معلوماً صارت الهبة بيعاً، لأنه تمليك بعوض معلوم. وإن شرط في الهبة ثواباً مجهولاً لم تصح الهبة، لأنه عوض مجهول في معاوضة، فلم تصح كالبيع. وحكمها أي الهبة بثواب مجهول حكم البيع الفاسد)<sup>(٢١٤)</sup>.

■ المذهب المالكي: جاء في حاشية الدسوقي: (فيثاب عن العرض طعام، ودنانير، ودراهم، أو عرض من غير جنسه، لا من جنسه لئلا يؤدي إلى سلم الشيء في نفسه. ولا يثاب عن الذهب فضة ولا ذهب، ولا عن الفضة كذلك لتأديته

(٢١٢) يحيى بن شرف النووي. روضة الطالبين وعمدة المفتين. ط٢. بيروت. المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ، ج٥، ص٣٨٧.

(٢١٣) إبراهيم بن علي الشيرازي. المذهب. ط٢، ١٩٥٩م، (د.ت.)، ج١، ص٤٥٥.

(٢١٤) منصور بن يونس الهوتي. كشف القناع عن متن الإقناع. بيروت. دار الفكر. ١٩٨٢م، ج٤، ص٣٠٠.

لصرف، أو بدل مؤخر. ولا عن اللحم حيوان من جنسه، وعكسه. ويثاب عن الطعام عرض، أو نقد، لا طعام، لئلا يؤدي إلى بيع الطعام بطعام لأجل مع الفضل. ولو شكا فهبة الثواب كالبيع في غالب الأحوال، وتخالفه في الأقل. لأنها تجوز مع جهل عوضها، وجهل أجله<sup>(٢١٥)</sup>. وهذا لا ينطبق على عقد التأمين الإسلامي لأن جواز هبة الثواب مع جهالة العوض إنما هو بشرط أن يكون الثواب من غير جنس الهبة كما ورد في النص. وفيها أيضاً: (ولا يثاب عن الذهب فضة) محل هذا بعد التفرق، وجاز قبله، كما في المواق. ويفيده تعليل الشارح. وقوله: (فهبة الثواب..) أي بالنظر لعوضها وقوله كالبيع أي فيما يحل ويحرم. وقوله: (في الأقل) أي في أقل الأحوال. وقوله: (لا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول) إن أراد أنه يكفي فيها القبض والمعاطاة يقال إن ذلك يكفي أيضاً في البيع، فلا فرق بينهما، وإن أراد غير ذلك فانظر ماذا أراد ولعل الشارح أراد عدم اشتراط الفورية بينهما في الهبة بخلاف البيع فلا بد فيه من الفورية<sup>(٢١٦)</sup>. وفي الشرح الكبير للدردير: (وجاز للواهب شرط الثواب أي العوض على هبته عين الثواب أم لا نحو وهبتك هذا بمائة أو على أن تثيبني ولزم الثواب بتعيينه إن قبل الموهوب له فيلزمه دفع ما عين، وأما عقد الهبة المشروط فيها الثواب فلازم للواهب بالقبض كما يأتي عين الثواب أم لا<sup>(٢١٧)</sup>. وفيه أيضاً: (والحاصل أن الثواب إذا عينه أحدهما ورضي به الآخر كان العقد لازماً لكل منهما. سواء أقبضها الموهوب له، أم لا. وإن كان الثواب غير معين فلا يلزم العقد الواهب إلا بقبضها، ولا يلزم الموهوب له إلا بفواتها، بزيادة، أو نقص)<sup>(٢١٨)</sup>.

(٢١٥) محمد عرفة الدسوقي. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية.

بدون تاريخ. ج٤، ص ١١٤.

(٢١٦) المصدر نفسه. ج٤، ص ١١٦.

(٢١٧) أحمد الدردير. الشرح الكبير لمختصر خليل. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ. ج٤، ص ١١٤.

(٢١٨) المصدر نفسه. ج٤، ص ١١٦.

■ **المذهب الحنفي:** جاء في تكملة حاشية ابن عابدين: (أما الهبة بشرط العوض فهي هبة ابتداءً، بيع انتهاءً)<sup>(٢١٩)</sup>. وفيه أيضاً: (والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بيعاً ابتداءً وانتهاءً كما في فتاوى قاضيخان)<sup>(٢٢٠)</sup>. وجاء في بدائع الصنائع: (وأما الشرائط فأنواع..... فهو أن لا يكون معلقاً بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد ونحو ذلك، ولا مضافاً إلى وقت، بأن يقول: وهبتك. ولا مضافاً إلى وقت، بأن يقول: وهبت هذا الشيء منك غداً، أو رأس شهر كذا، لأن الهبة تملك العين للحال. وأنه لا يحتمل التعليق بالخطر والإضافة إلى الوقت كالبيع)<sup>(٢٢١)</sup>. وفيه: (الهبة بشرط العوض تقع تبرعاً ابتداءً ثم تصير بيعاً في الانتهاء)<sup>(٢٢٢)</sup>. وفيه أيضاً: (وأما العوض المشروط في العقد فإن قال وهبتك هذا الشيء على أن تعوضني هذا الثوب فقد قال أصحابنا الثلاثة: إن عقده عقد هبة، وجوازه جواز بيع. وربما عبروا أنه هبة ابتداءً، بيع انتهاءً... ولا يثبت الملك في كل واحد منهما قبل القبض.... فقد وجد في هذا البيع لفظ الهبة، ومعنى البيع، فيعطى شبه العقدين. فيعتبر فيه القبض، والحيازة، عملاً بشبه الهبة. ويثبت فيه حق الرد بالعيب وعدم الرؤية في حق الشفعة عملاً بشبه البيع وعملاً بالدليلين بقدر الإمكان)<sup>(٢٢٣)</sup>.

٢. وجود قرائن على إرادة المعاوضة، منها على سبيل المثال:

٢,١. جاء في وثائق التأمين الصادرة عن شركة العقيلة للتأمين التكافلي: (يجوز للشركة إلغاء هذه الوثيقة.... وفي تلك الحالة يحق للمشارك استرداد مبلغ نسبي من الاشتراك الذي يتعلق بالفترة غير المنقضية من مدة التأمين. كما ويجوز إلغاء هذه الوثيقة من طرف المشارك، وبشرط ألا يكون المشارك قد تقدم إلى

(٢١٩) محمد أمين بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. بيروت. دار الفكر. ١٩٧٩م. تصوير ط ٢، ١٩٦٦م. ج ٨، ص ٤٢٠.

(٢٢٠) المصدر نفسه. ج ٨، ص ٥٠٦.

(٢٢١) علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٢م، ج ٦، ص ١١٨.

(٢٢٢) المصدر نفسه. ج ٦، ص ١١٩.

(٢٢٣) المصدر نفسه. ج ٦، ص ١٣٢.

الشركة بأي مطالبة عن المدة المنقضية من السنة التأمينية. وفي تلك الحالة تحتفظ الشركة باشتراك نسبي عن الفترة المنقضية من التأمين. وتبقى الشركة والمشارك ملتزمان بكل أحكام الوثيقة فيما يتعلق بالمطالبات القائمة). ويوجد نحو هذا النص في وثائق باقي شركات التأمين. فاسترداد جزء من الاشتراك مرهون بعدم حصول حامل الوثيقة على تعويض خلال مدة سريان العقد قبل تاريخ الإلغاء، لأن الحصول على التعويض يعني حصول المعاوضة، حيث حصل على مقابل لما دفعه من اشتراك. ويوجد نحو هذا النص في وثائق التأمين الصادرة عن باقي الشركات.

ومن ثم، تعد هذه النصوص قرائن على إرادة المعاوضة، رغم وجود نص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، لأن القرائن هنا أقوى من النص فيصير النص مهملًا. يقول ابن القيم: (القصود في العقد معتبرة دون الألفاظ المجردة التي لم تقصد بها معانيها، وحقائقها، أو قصد غيرها ... والمتكلم بصيغ العقود إما أن يكون قاصدًا للتكلم بها، أو لا يكون قاصدًا. فإن لم يقصد التكلم بها كالمكره والنائم لم يترتب عليها شيء. وإن كان في بعض ذلك تفصيل ونزاع ... وإن قاصدًا للتكلم بها فإما أن يكون عالمًا بغاياتها، متصورًا لها، أو لا يدري معانيها البتة ... فإن لم يكن عالمًا بمعناها، ولا متصورًا لها، لم يترتب عليه أحكامها أيضًا ... وإن كان متصورًا لمعانيها، عالمًا بمدلولها، فإما أن يكون قاصدًا لها، أو لا. فإن كان قاصدًا لها ترتبت أحكامها في حقه، ولزمته. وإن لم يكن قاصدًا لها، فإما أن يقصد خلافها، أو لا يقصد معناها، ولا غير معناها. فإن لم يقصد التكلم بها فهو الهازل. وإن قصد غير معناها فإما أن يقصد ما يجوز له قصده أو لا... وأما في الحكم فإن اقترن بكلامه قرينة تدل على ذلك لم يلزم أيضًا، لأن السياق والقرينة بينة تدل على صدقه. وإن يقترن بكلامه قرينة أصلاً وادعى ذلك دعوى مجردة لم تقبل منه. وإن قصد بها ما لا يجوز قصده... فهذا لا يحصل له مقصوده الذي قصده، وجعل ظاهر اللفظ والفعل وسيلة إليه...)(٢٢٤).

(٢٢٤) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت. دار الجيل. (د.ت.)، ج٣. ص١١٩-١٢٢.

### الصفة الثانية: عقد ملزم للجانبين

عقود شركات التأمين التعاوني عقود ملزمة للجانبين. ويتمثل الالتزامان المتقابلان في التزام المشترك، أو حامل الوثيقة، بدفع الاشتراك، أو القسط المطلوب. والتزام الشركة في المقابل بالإنبابة عن باقي حملة الوثائق بتعويضه، أو تعويض المستفيد، عند وقوع الخطر. وهذان الالتزامان يقابل كل منهما الآخر. فكل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت. وهذا مفاد من العبارات الواردة في الفقرة السابقة، والدالة على دخول العقد تحت باب المعاوضات.

### الصفة الثالثة: عقد إذعان

شركة التأمين هي الجانب القوي، ولا يملك المؤمن له إلا أن ينزل عند شروط الشركة، وهي شروط مطبوعة سلفاً من قبلها، ومعرضة على الناس كافة. وليس أمام المؤمن لهم إلا توقيع وثيقة مطبوعة، دون مناقشة لشروطها. فلا تترك لهم الحرية إلا في اختيار التأمين من عدمه، فمن شاء أن يؤمن فليوقع على ما فرضته الشركة من الشروط.

### الصفة الرابعة: عقد احتمالي أو عقد غرر

يعرف العقد الاحتمالي، أو عقد الغرر، في الفقه الإسلامي تعريفات عديدة منها: "ما شك في حصول أحد عوضيه، أو مقصود منه غالباً"<sup>(٢٢٥)</sup>، "هو الذي لا يعرف المتعاقد فيه ما الذي ملك، بإزاء ما بذل"<sup>(٢٢٦)</sup>، "ما لا يوثق بحصول العوض فيه"<sup>(٢٢٧)</sup>. "الغرر ما لا يدري هل يتم أم لا"<sup>(٢٢٨)</sup>، "التردد بين أمرين أحدهما على الغرض، والثاني على خلافه"<sup>(٢٢٩)</sup>، "ما له ظاهر محبوب، وباطن مكروه"<sup>(٢٣٠)</sup>.

(٢٢٥) محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب. مواهب الجليل شرح مختصر خليل. طرابلس الغرب. مكتبة النجاح. بدون تاريخ. ج ٤، ص ٣٦٢.

(٢٢٦) عبدالكريم بن محمد الرفاعي، فتح العزيز شرح الوجيز، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ، ج ٨، ص ١٢٧.

(٢٢٧) حاشية القليوبي على شرح المنهاج، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.)، ج ٢، ص ١٦٢.

(٢٢٨) شرح الحطاب على متن خليل، ٤/٣٦٨: انظر: القرافي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٦٥.

(٢٢٩) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج ٣، ص ٥٥.

(٢٣٠) القرافي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٦٦.

يفاد من التعريفات السابقة، ومن استعراض عقود الغرر في الفقه الإسلامي مثل بيوع الملامسة، والمنابذة، وغيرها، أن عقود الغرر، أو العقود الاحتمالية، في الفقه الإسلامي عقود معاوضات يكثر فيها الغرر، ويغلب عليها، حتى صارت توصف به. لأن الشيء إذا كان متردداً بين معنيين لا يوصف بأحدها دون الآخر، إلا أن يكون أخص به، وأغلب عليه<sup>(٢٣١)</sup>. وإن لم يتم تنفيذ المعاوضة كلياً، أو جزئياً، في حق أحد طرفي العقد، فعقود الغرر في الفقه الإسلامي تصنف تحت باب المعاوضة على الرغم من عدم تنفيذ أحد الالتزامين المتقابلين فيها جزئياً أو كلياً، لأن العبرة في إدخال العقد تحت باب المعاوضة، أو التبرع، إنما هي بقصد المتعاقد عند توقيع العقد. والغرر في عقود التأمين هذه غرر فاحش، للأدلة الآتية:

١. دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر<sup>(٢٣٢)</sup> لأن المؤمن له عند التعاقد يشك في حصوله على مبلغ التأمين، لتوقف ذلك على واقعة احتمالية مستقبلية الوقوع، قد تقع، وقد لا تقع. ومن ثم قد يحصل المستفيد على مبلغ التأمين كلياً، أو جزئياً، وقد لا يحصل عليه.

٢. تحقق ضوابط الغرر الفاحش في عقد التأمين: ذكر فقهاء المالكية أن الغرر الذي يبطل عقود المعاوضات يقع في سبعة أشياء، منها: الغرر في الوجود كالأبق قبل الإباق، والحصول إن علم الوجود كالطير في الهواء، وفي المقدار كالبيع إلى مبلغ رمي الحصاة. والغرر من جهة الأجل كبيع الدار، والثمن أن ينفق المشتري على البائع طيلة حياته. وهذه الضوابط تنطبق على عقد التأمين كما يأتي:

✓ الغرر في الوجود: مبلغ التأمين دين في ذمة المؤمن غير محقق الوجود، إذ يتوقف وجوده على وجود الخطر المؤمن منه.

(٢٣١) محمد بن أحمد بن رشد، المقدمات الممهدة، ط ١، القاهرة: مطبعة السعادة، (د.ت.)، ص ٥٤٧.

(٢٣٢) انظر: حسين حامد حسان، مرجع سابق، ص ٤٥، ٤٦.

✓ الغرر في الحصول: حيث يتوقف حصول المتعاقد على مبلغ التأمين، وهو ما بذل فيه من الأقساط، على حادث احتمالي، قد يكون، وقد لا يكون. وعلى افتراض تأكده كما في الوفاة يكون الغرر في أجل الحصول على مبلغ التأمين.

✓ الغرر في مقدار العوض: قد تحصل شركة التأمين قسطاً واحداً ثم تقع الكارثة، فتدفع مبلغ التأمين كله، أو بعضه. وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه، وبين الحالين فارق كبير يصل إلى آلاف الريالات. وأما بالنسبة إلى المؤمن فإنه يدفع قسطاً ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين يحدد القسط على أساسه، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه، وقد تدفع جزءاً منه بحسب ما أصاب المال المؤمن عليه من ضرر.

✓ الغرر في الأجل: أجل الحصول على مبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن قد يكون مضاعفاً إلى أجل غير معين، كما في بعض صور التأمين على الحياة، حيث يلتزم بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له، وهو أجل مجهول.

ثالثاً: التكييف الشرعي للشركة في قيامها بجمع الاشتراكات واستثمارها ودفع التعويضات

تتكون عقود شركات التأمين التعاوني من عقدين متلازمين هما:

١. عقد وكالة بأجر: وذلك فيما يتعلق بإدارة، وتنظيم، عمليات التأمين. والوكالة هي استنابة جائز التصرف مثله فما تدخله النيابة من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين<sup>(٢٣٣)</sup>، وما تقوم به الشركة مما تدخله النيابة من حقوق الأدميين، مؤقتة بمدة زمنية معلومة هي سنة غالباً، ومعلق على شرط مستقبلي فيما يتعلق بدفع التعويضات، ذلك أن التعويضات معلق دفعها بوقوع الخطر، حيث لا تدفع إلا بعد وقوعها وهذا جائز شرعاً، فإن الوكالة تصح معلقة ومؤقتة<sup>(٢٣٤)</sup>. وقد نص على صفة الوكالة صراحة جميع العقود. ولما كانت الشركة تتقاضى عائداً مقابل

(٢٣٣) الهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ج ٣، ص ٤٨.

(٢٣٤) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع.

القيام بهذا العمل، يحدد في نهاية العام بناءً على المصروفات الفعلية للشركة في بعض الشركات، وبنسبة معلومة محددة سلفاً من الاشتراكات في البعض الآخر، فإن العقد يكون عقد وكالة بأجر، والوكالة جائزة شرعاً، بأجر، وبدون أجر<sup>(٢٣٥)</sup>، ولكن لما كان الأجر غير محدد سلفاً في حق من حدد الأجر بالمصروفات الفعلية للشركة، أو بحصة معينة من الفائض، ولا يعلمان إلا في نهاية العام، فإنه يكون مجهولاً، ولا تصح الوكالة بأجر إلا إذا كان الأجر معلوماً، لأنها تكون حينئذ نوعاً من المعاوضات<sup>(٢٣٦)</sup>. ولأن الجهالة في مقدار أحد العوضين من ضوابط الغرر الفاحش، الذي يبطل عقود المعاوضات. وحيث إنه من الممكن معرفة تلك المصروفات الفعلية من واقع مصروفات الشركة المماثلة، ومن واقع مصروفات هذه الشركة للسنوات الماضية، فإنه ينبغي تحديد ذلك الأجر سلفاً، أو تحديد سقفين أدنى، وأعلى، لتلك المصروفات في النظام الأساس، على أن يمكن حامل الوثيقة من الاطلاع عليه، أو يوضع في شكل ملحق للوثائق. فتحديد ذلك العائد سلفاً من شأنه نفي الغرر عن العقد، فلا يكون عرضة للبطلان. ومن شأنه أيضاً عدم تمكين الشركة من المبالغة في المصروفات بشكل كبير. فعدم تحديد ذلك العائد سلفاً يمكن الشركة من الذهاب بجميع الاشتراكات، وعوائدها، تحت بند مصروفات فعلية، بل ربما جعل حملة الوثائق يعانون من الخسارة<sup>(٢٣٧)</sup>.

٢. عقد مضاربة: نصت عقود التأمين الصادرة عن عدد من شركات التأمين الإسلامية على وجود علاقة مضاربة بين الشركة، وبين حملة الوثائق، فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المتجمعة لديها. فإن الشركة مضارب مشترك، حيث يكون كل حامل وثيقة بمثابة رب مال. كما أنها مضاربة مطلقة من حيث التصرف. إلا إنها مقيدة، أو مؤقتة، من حيث الزمان، لأن مدة العقد سنة واحدة. فالمال

(٢٣٥) انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٨٩.

(٢٣٦) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضوع.

(٢٣٧) كما حصل فعلاً في بعض السنوات، انظر: تقرير المحاسب القانوني الوارد في تقرير التعاونية للتأمين لعام ١٩٨٧م، ص ١٧.

مقدم من حملة الوثائق، والعمل حاصل من قبل الشركة، مقابل نسبة مئوية معينة من الربح، تؤخذ من أرباح المؤمن لهم. ولكن هل العقد كذلك فعلاً. وللإجابة على هذا السؤال يتم استعراض أركان عقد المضاربة وشروط صحتها في الفقه الإسلامي للتعرف على مدى انطباقها على هذا العقد.

أ. انطباق أركان المضاربة على العقد: للمضاربة في الفقه الإسلامي أركان ثلاثة هي: العاقدان، الصيغة، المحل.

✓ العاقدان: تمثل الشركة العاقد الأول، ويمثل حامل الوثيقة العاقد الثاني، وبذلك يتحقق الركن الأول من أركان المضاربة.

✓ الصيغة: يتخذ العقد الصيغة الكتابية، وهذا جائز شرعاً، حيث تنعقد المضاربة بكل ما يدل على معناها عرقاً من قول، أو فعل أو كتابة، لأن المقصود هو المعنى، فجاز بكل ما يدل عليه<sup>(٢٣٨)</sup>. وهناك نصوص صريحة تدل على أن المقصد الأساس من العقد هو حصول المؤمن له على مبلغ التأمين عند وقوع خطر معين موضح بالعقد، أما المضاربة، أو استثمار المال، فليس مقصوداً لذاته، بل هو أمر تابع، مكمل، للمقصد الأساس للعقد.

✓ المحل: هو ما تنعقد عليه المضاربة من رأس المال، والعمل<sup>(٢٣٩)</sup>، وهذا متحقق هنا، فرأس المال هو اشتراكات التأمين المتجمعة من المؤمن لهم. والعمل حاصل من الشركة في هذا المال لصالح حملة الوثائق. إذن فالمضاربة ثابتة فيما يتبقى من الاشتراكات بعد تخصيص الجزء المتعارف عليه لسداد التعويضات المحتملة مستقبلاً.

ب. انطباق شروط صحة المضاربة على العقد:

(٢٣٨) انظر: صالح المرزوقي، شركة المساهمة في النظام السعودي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ،

ص ص: ٧٦-٨١.

(٢٣٩) انظر: المصدر نفسه، ص ص: ٨٢-٨٤.

اشترط الفقهاء لصحة عقد المضاربة شروطاً لعل من أبرزها:

✓ أن يكون رأس المال نقداً<sup>(٢٤٠)</sup>. وهذا متحقق هنا، فإن الاشتراكات وهي رأس مال المضاربة تتخذ الصفة النقدية دائماً.

✓ أن يكون رأس المال معيناً، معلوم المقدار<sup>(٢٤١)</sup>، عند إجراء العقد وهذا غير متحقق هنا للأسباب الآتية:

أ. يتكون رأس المال المستثمر الخاص بالمؤمن لهم من شقين هما:

✓ الجزء المتبقي من الاشتراكات المكتسبة بعد تخصيص جزء منها لمواجهة المدفوعات اليومية، وهذا الجزء هو الذي يشكل القسم الأول من رأس مال المؤمن لهم، وهو المعول عليه، لأنه موجود دائماً، وهو معلوم للشركة فقط<sup>(٢٤٢)</sup>.

✓ الجزء المخصص للاستثمار في بعض عقود التكافل، حيث نص القانون الإماراتي رقم ٤، لعام ٢٠١٠م، على تقسيم اشتراكات بعض فروع التكافل العائلي إلى قسمين، قسم يخصص للاستثمار، وقسم آخر يخصص لدفع الاستحقاقات. وهو المعمول به في شركة ساب تكافل، وشركات التكافل العاملة في قطاع التكافل العائلي في ماليزيا، وبروناي، وباكستان. وهذان القسمان معلومان سلفاً للشركة.

✓ المتبقي من الجزء المخصص من الاشتراكات لمواجهة المدفوعات اليومية. فقد يتوفر جزء من ذلك المال المخصص للتعويض فيوجه بدوره إلى الاستثمار، ليكون عند وجوده القسم الثاني من رأس المال المستثمر، الخاص بحملة الوثائق، وهو أيضاً مجهول المقدار لكلا الطرفين ولا يعلم إلا بعد انتهاء الفترة الزمنية التي خصص هذا القسم لمواجهة المدفوعات اليومية خلالها. كما أن هناك فرقاً بين ما يسمى الاشتراكات المكتتبية وهي التي تم تحصيلها فعلاً من المؤمن لهم، وما يسمى

(٢٤٠) انظر: الهوتي، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤٩٨، ٥٠٧.

(٢٤١) انظر: الهوتي، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤٩٨، ٥٠٧.

(٢٤٢) ما تحتفظ به الشركة لنفسها بعد إعادة التأمين.

بالاشتراكات المكتسبة، وهي ما تحتفظ به الشركة لنفسها، بعد عمليات إعادة التأمين، وبعد خصم ما تم تحصيله في الفترة الحالية، ويتعلق بأخطار في السنة القادمة، فقد جرى عرف شركات التأمين والشركات محل الدراسة من بينها على إعادة تأمين جزء من الوثائق الصادرة عنها، والاحتفاظ بجزء منها. ويتحدد هذا الجزء بناءً على المقدرة المالية للشركة، وعلى بعض النواحي الفنية الأخرى، وهي نسبة غير ثابتة، بل تختلف من سنة لأخرى، تبعاً لظروف معينة وفي هذا نوع من الجهالة، فيما يتعلق بحجم رأس المال المستثمر. فاشتراكات الوثائق المعاد تأمينها تمثل اقتطاعاً من رأس المال المستثمر، وهذا غير معلوم عند التعاقد بالنسبة لحملة الوثائق على الأقل، ولا يعلم إلا في نهاية العام.

✓ أن يشترط العاقدان لكل واحد منهما جزءاً من الربح، مشاعاً، معلوماً، أي نسبة مئوية، محددة سلفاً، عند التعاقد مثل (١٠٪) للمضارب، أو (٢٠٪) وهكذا<sup>(٢٤٣)</sup>. وهذا متحقق هنا. إلا إن بعض الشركات الماليزية يشترط لحصول حامل الوثيقة على حصته من الربح عدم حصوله على مبلغ تأمين خلال مدة العقد، أو عدم وجود مطالبة. وهذا يتنافى مع هذا الشرط. لأن مبلغ التأمين المستحق إنما استحقه المستفيد من حساب آخر، هو حساب التكافل، أو حساب المخاطر. وهي منفعة مدفوع ثمنها. أو هي منفعة مستحقة تبرعاً من المشتركين في حساب التكافل، أو حساب المخاطر، على افتراض أن ذلك الجزء من الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع. ومن ثم فهما حسابان منفكان عن بعضهما البعض. كما يشترط بعض الشركات الماليزية أيضاً ألا تقل حصة حامل الوثيقة من ربح المضاربة عن ١٠ رنجت ماليزي، وإلا، سيتم التبرع به في وجوه الخير، ما لم يعترض حامل الوثيقة على ذلك. وهذا يخالف أيضاً شرط المضاربة، أو يخالف المقصد من العقد وهو الحصول على الربح. فلا يحق للمضارب حرمان رب المال من حصته من الربح مهما بلغ حجم الحصة من الصغر.

(٢٤٣) انظر: الهوتي، مصدر سابق، ج٤، ص٤٩٨.

### رابعاً: الفائض وتوزيعه

يتم توزيع الفائض بين الشركة، وبين حملة الوثائق، كما في السعودية، وماليزيا، وغيرهما، بينما يحصل حملة الوثائق فقط على الفائض دون الشركة في عدد آخر من الدول مثل الأردن، وليبيا، وغيرهما. ويرى الباحث عدم أحقية شركات التأمين في الحصول على جزء من الفائض، لأنها تحصل على أجرها مقابل ما تقوم به من العمل. ليكون الباقي من الاشتراكات وعوائد استثمارها، بعد خصم المصروفات المختلفة هو الفائض. والذي هو الباقي من مال مملوك أصلاً لحملة الوثائق، فيكون لهم فقط حق استرداد الباقي.

ويسوي بعض الشركات في استحقاق الفائض بين من استحق تعويضاً خلال مدة سريان العقد، وبين من لم يحصل على فائض، وذلك كما في الشركات العاملة في السودان، وليبيا. وهناك من يعطي حصة من الفائض لمن لم يحصل على تعويض خلال مدة سريان العقد، دون من حصل على تعويض. ولعل الأسلوبين الأخيرين يتفقان كما يرى الباحث مع مبدأ التعويض الذي يحكم عقود هذه الشركات. وفي الجمع بين التعويض والفائض مخالفة لهذه القاعدة كما ترى هذه الشركات. كما أن الجمع بين التعويض والفائض قد يشجع المؤمن له على الإهمال، وفقاً لرأي البعض. وهناك من يعطي من لم يحصل على تعويض حصة من الفائض أكبر ممن حصل على تعويض. وهناك من يعطي من حصل على تعويض حصة من الفائض إذا كان التعويض المستحق أقل من الأقساط المدفوعة، وذلك بمقدار الفرق بينها. وأما إن كان التعويض المستحق مساوياً لما دفع من أقساط، أو أكبر منها، فلا يحصل على أي حصة من الفائض. ويرى الباحث وجود بعض الملاحظات حول هذه السياسات التوزيعية:

١. يثبت حق المؤمن له في الحصول على جزء من الفائض إذا تبرع بجزء من القسط، لاختلاف مصادر الاستحقاق. حيث ينص عادة في هذه الحالة على أن

القسط يتبرع منه لمن يتضرر من حملة الوثائق. وبالتالي فإن المؤمن له يسترد جزءاً من مال مملوك له أصلاً تبرع ببعضه، فكان له حق استرداد الباقي. أما مبلغ التأمين فيحصل عليه تبرعاً من باقي حملة الوثائق لتوفر شروط الاستحقاق فيه. فكان له الجمع بين المبلغين لاختلاف مصادر الاستحقاق. وهذا غير متحقق هنا لأن القسط لم يدفع تبرعاً أصلاً كما يرى الباحث.

٢. ينتفي حق المؤمن له في الحصول على جزء من الفائض إذا تبرع بالقسط كله، حيث إنه يخرج من ملكه. وفي هذه الحالة يوضع جميع الفائض كاحتياط للأعوام القادمة. وهذا غير متحقق هنا أيضاً لأن القسط لم يدفع تبرعاً أصلاً كما يرى الباحث.

٣. ينتفي حق المؤمن له في الحصول على جزء من الفائض إذا تم دفع القسط على سبيل المعاوضة، سواء أحصل على تعويض مهما بلغ حجمه، أم لم يحصل، كما يرى شراح القانون<sup>(٢٤٤)</sup>.

٤. لا يعني حصول المؤمن له على الفائض في حال حصوله على تعويض أنه في وضع أفضل مما كان عليه قبل وقوع الخطر. ويتم توضيح ذلك على النحو الآتي:

■ الثروة قبل وقوع الخطر - القسط = الثروة بعد وقوع الخطر - القسط (بافتراض وجود تأمين وعدم وقوع الخطر، وعدم وجود فائض).....(١).

■ الثروة قبل وقوع الخطر - القسط = المتبقي مع الثروة بعد وقوع الخطر + التعويض - القسط (بافتراض وجود تأمين وحصول المؤمن له على تعويض وعدم حصوله على الفائض).....(٢).

(٢٤٤) يرى بعض شراح القانون أن العوضين في عقد التأمين هما: قسط التأمين، وتحمل تبعه الخطر. وهو ثابت في جميع الحالات، ووقوع الخطر وعدمه. فالشركة كانت مستعدة لدفع التعويض عند وقوع الخطر، وبكفه لم يقع. أما إذا وقع الخطر فإنها تدفع التعويض، وهذا يعد ترجمة عملية لتحمل تبعه الخطر.

■ الثروة قبل وقوع الخطر - القسط = الثروة - القسط + الفائض  
(بافتراض وجود تأمين وعدم الحصول على تعويض والحصول على جزء من  
الفائض).....(٣).

■ الثروة قبل وقوع الخطر - القسط = المتبقي من الثروة بعد وقوع الخطر  
- القسط + التعويض + الفائض (بافتراض وجود تأمين والحصول على تعويض  
والحصول على جزء من الفائض).....(٤).

يمثل الحصول على الفائض تخفيضاً في قيمة القسط المدفوع، سواء أحصل  
المؤمن له على تعويض، أم لم يحصل. ومن ثم فإن الجمع بين التعويض وبين  
الفائض لا يجعل المؤمن له في وضع أفضل مما كان عليه قبل وقوع الخطر. حيث إن  
(المتبقي من الثروة بعد وقوع الخطر + التعويض = الثروة قبل وقوع الخطر).

٥. لا يعد توزيع الفائض دليلاً على قصد التبرع لأن الفائض إنما يستحقه  
حامل الوثيقة لأنه مؤمن. وهو مقابل لتحمله أي خسارة محتملة، فالفائض يقابل  
الربح في التأمين التجاري، وهما متماثلان في طريقة حساب كل منهما.

٦. يؤدي التفريق بين حملة الوثائق في الحصول على الفائض إلى جعل  
بعضهم أفضل من البعض الآخر من حيث الوضع الاقتصادي. حيث يكون من لم  
يتعرض لخطر معين وحصل على فائض، أفضل ممن تعرض لخطر معين، ولم  
يحصل على فائض. أما التسوية بين الطرفين من حيث الحصول على الفائض فإنه  
يجعلهما في نفس الوضع الاقتصادي، ولكنه يخفض حجم الجزء من الفائض  
والذي يحصل عليه من لم يتعرض لخطر معين.

### خامساً: التصرف في حال الخسارة

تنص عقود العديد من شركات التأمين صراحة على قيام الشركة بدفع قرض حسن من حساب حملة الأسهم، إلى حساب حملة الوثائق، على أن يرد من الفوائض المستقبلية. والعمل جار على نحو هذا في كافة شركات التأمين الإسلامية، من نص في عقودها على ذلك، ومن لم ينص. ويرى الباحث وجود عدد من الملاحظات المتعلقة بالتعامل مع العجز على النحو الآتي:

١. الالتزام بإقراض صندوق التأمين عند الحاجة، هو من باب الجمع بين بيع وسلف. لأن العلاقة القائمة بين الشركة والمشاركين علاقة وكالة بأجر، وهي نوع من المعاوضات. لأن الوكيل يبيع عمله للمشارك وهو الموكل مقابل أجر معين. ولولا وجود هذه الوكالة لما التزمت الشركة بإقراض الصندوق عند عجزه. فكأن الشركة اشترطت على نفسها شرطاً لصالح المشاركين، كمقابل لقيامها بالوكالة، يتمثل في إقراض الصندوق عند العجز. وهناك شرط آخر مفاد ضمناً هو شرط إقراض المشارك للوكيل أو الشركة. فقد ورد في شروط وأحكام عقد تكافل الأنجال الصادر عن البنك السعودي الفرنسي مثلاً في الفقرة ٣، ٢. من شروط وأحكام العقد: ( تقتطع مساهمات هذا العقد مباشرة من حساب المشارك، لأمر البنك). ويتحقق ذلك فعلاً بالإيداع في البنك السعودي الفرنسي المالك للشركة، وأحد الوكيلين. كما يشترط أن يكون حساب المشارك لدى البنك السعودي الفرنسي، وهو أحد الوكيلين. ولما كانت الوديعة المصرفية قرضاً في حقيقتها، كان شرط إقراض المشارك للبنك المالك للشركة شرطاً ضمناً للتعاقد. جاء في شرح منتهى الإيرادات عند الحديث عن الشروط في البيع: (وفاسده أي الشرط الفاسد ثلاثة أنواع: مبطل كشرط بيع آخر، أو سلف، أو قرض، أو إجارة، أو شركة، أو صرف الثمن أو غيره. وهو بيعتان في بيعة المنهي عنه)<sup>(٢٤٥)</sup>. وفي المغني: (ولو باعه بشرط أن يسلفه أو

(٢٤٥) منصور بن يونس الهوتي. شرح منتهى الإيرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى). ط١. بيروت. مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، ١٤٢١هـ، ج٣، ص ١٧٤، ١٧٥.

يقرضه، أو شرط المشتري ذلك عليه فهو محرم، والبيع باطل<sup>(٢٤٦)</sup>. وفي نهاية المحتاج: (باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها: ثم النهي قسماً: أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمة... وعن بيعتين في بيعة... وعن بيع وشرط، كبيع بشرط بيع كما مر، أو بيع دار بألف، بشرط قرض مائة، لأنه جعل العقد ورفق العقد الثاني ثمناً، واشتراطه فاسد، فبطل مقابله من الثمن وهو مجهول، فصار الكل مجهولاً<sup>(٢٤٧)</sup>).

وفي الشرح الكبير للدردير: (وكبيع وشرط يناقض المقصود من البيع، أو يخل بالثمن... كبيع وشرط سلف من أحدهما، لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن، أو المثلن، وهو مجهول، أو لما فيه من سلف جر نفعاً وهو ظاهر، وأما جمعهما من غير شرط فجائز على المعتمد. وصح البيع إن حذف شرط السلف ونحوه من كل شرط يناقض القصد<sup>(٢٤٨)</sup>). وفي بدائع الصنائع عند الحديث عن شروط صحة البيع: (ومنها شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة للبائع، أو للمشتري، وليس بملائم للعقد، ولا مما جرى به التعامل بين الناس، نحو إذا باع داراً على أن يقرضه المشتري قرضاً، أو يبيع منه كذا ونحو ذلك... فالبيع في هذا كله فاسد، لأن زيادة منفعة مشروطة في البيع تكون ربا، لأنها زيادة لا يقابلها عوض في عقد البيع، وهو تفسير الربا والبيع الذي فيه الربا فاسد، أو فيه شبهة الربا وإنما مفسدة للبيع كحقيقة الربا<sup>(٢٤٩)</sup>). فعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك). رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح<sup>(٢٥٠)</sup>. قال البغوي: المراد بالسلف هنا

(٢٤٦) عبدالله بن أحمد بن قدامة، المغني. الرياض. مكتبة الرياض الحديثة. ١٩٨١ م. ١٤٠١ هـ، ج ٣، ص ٢٦٠.

(٢٤٧) شمس الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٣، ص ٤٤٥، ٤٥٠.

(٢٤٨) أحمد الدردير، الشرح الكبير لمختصر خليل، ج ٣، ص ٦٦، ٦٧.

(٢٤٩) علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٥، ص ١٦٩.

(٢٥٠) أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي. صحيح الترمذي. بيروت. دار الكتاب العربي، ج ٥، ص ٢٤٣.

والحديث صححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضاً بلفظ (لا يحل سلف

وبيع، ولا شرطان في بيع). وهو عند هؤلاء كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. انظر:

محمد بن علي الشوكاني. نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الطبعة الأخيرة.

القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. (د.ت.)، ج ٥، ص ٢٠٢.

القرض<sup>(٢٥١)</sup>. وشرط السلف وإن كان غير منصوص عليه صراحة كشرط في العقد إلا إنه مفهوم ضمناً، ومتعارف عليه، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً. فلماذا لا يجعل كل الفائض عند وجوده احتياطاً للصندوق. كما يمكن الرجوع على المشتركين عند العجز مقابلاً لحصولهم على الفائض عند وجوده إن قلنا بتوزيعه، لأن الغنم بالغرم. أو لماذا لا يكون التوزيع من الموجود فقط، أسوة بما جاء في الحديث عن الإفلاس خذوا ما وجدتم ليس لكم إلا ذلك<sup>(٢٥٢)</sup>. كما يرى الباحث أن هذا يقابل ما يحصل في التأمين التجاري، حيث يسد العجز من رأس مال الشركة، مقابل حصول المساهمين على الربح. فتعهد المساهمين بسداد العجز مقابل لحصولهم على حصة على الفائض في عدد من الشركات.

(٢٥١) انظر: الشوكاني. نيل الأوطار. ج ٥، ص ٢٠٢.

(٢٥٢) تمت مناقشة مسألة الالتزام بالقرض من قبل المساهمين في ورقة مفصلة لفضيلة أ.د. علي القره داغي، مقدمة إلى الملتقى الثالث للتأمين التعاوني بالرياض. ١٢/٨٧/٢٠١١ م.

## الخاتمة

تشمل الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، والتوصيات التي يوصي بها الباحث بناءً على نتائج الدراسة.  
**أولاً: أهم النتائج:** تتمثل أهم النتائج فيما يأتي:

١. تتمثل مقومات نموذج التأمين، أو التكافل الذي جاءت به الأنظمة والقوانين فيما يأتي:

١,١. قيام العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض على المعاوضة، والتي تعني الالتزام المتبادل. أي أن القسط، أو الاشتراك يدفع للشركة بالإئابة عن باقي حملة الوثائق على سبيل المعاوضة، أو بالإئابة عن صندوق المشتركين على افتراض وجوده، سواء أقلنا بذمته المالية المستقلة، أم لم نقل بذلك، ليستحق بذلك مبلغ التأمين على سبيل المعاوضة أيضاً.

٢. تتمثل مقومات نموذج التأمين، أو التكافل الذي تطبقه شركات التأمين فيما يأتي:

٢,١. قيام العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض على المعاوضة، والتي تعني الالتزام المتبادل. أي أن القسط، أو الاشتراك يدفع للشركة بالإئابة عن باقي حملة الوثائق على سبيل المعاوضة، ليستحق بذلك مبلغ التأمين على سبيل المعاوضة أيضاً.

٣. عجز الأنظمة والقوانين، عن بناء نموذج تأمين إسلامي يقوم على التبرع فعلياً. حيث يظهر ذلك من خلال التأثير الواضح لأنظمة، وقوانين التكافل بالفكر الوضعي في التأمين بعامة، والتأمين التجاري بخاصة، من حيث قيامه على المعاوضة، نظراً لعدم وجود تصور واضح ومتكامل للتأمين التعاوني، أو التكافل لدى المختصين في التأمين في الوقت الحاضر. ومما يعضد وجود هذا القصور في التصور:

٣,١. تماثل مفهوم التأمين التعاوني على الأشخاص، أو التكافل العائلي في عدد من القوانين، والأنظمة الخاصة به، مع مفهوم التأمين على الأشخاص في بعض القوانين العربية<sup>(٢٥٣)</sup>.

٣,٢. بناء نموذج التأمين التعاوني، أو التكافلي، على المعاوضة، فيما يتعلق بعلاقة حملة الوثائق ببعضهم ببعض، من حيث دفع الاشتراك، واستحقاق مبلغ التأمين عند وقوع الخطر. حيث إن الاشتراك، ومبلغ التأمين، كل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

٣,٣. النص في العديد من القوانين على وجوب قيام شركات التأمين بتقديم قرض خال من الفائدة لصندوق المشتركين من حساب المساهمين، على أن يسد من الفوائض المستقبلية، وذلك تأثرًا بما هو حاصل في التأمين

(٢٥٣) عرفت المادة ٧٤٧ من القانون المدني المصري، التأمين بأنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن) وقد وافقه في ذلك عدد من القوانين والأنظمة وذلك على النحو الآتي: عرفت المادة ٩٨٣ من القانون المدني العراقي التأمين بأنه: (عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن. ويقصد بالمؤمن له الشخص الذي يؤدي الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن. ويقصد بالمستفيد الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد). وعرفت المادة ٩٥٠ من قانون الموجبات والعقوبات اللبناني التأمين أو الضمان بأنه: (عقد بمقتضاه يلتزم شخص يقال له الضامن بعض الموجبات عند نزول بعض الطوارئ، بشخص المضمون أو بأمواله مقابل دفع بدل يسمى القسط أو الضريبة). وعرفت المادة ٧٧٣ من القانون المدني الكويتي التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن. ويجوز أن يكون مقابل التأمين أقساطاً أو دفعة واحدة). وعرفت المادة ٩٢٠ من القانون المدني الأردني التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل مبلغ محدد، أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن). وعرفت المادة الثالثة من الباب الأول من قانون شركات وكلاء التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ م التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن).

التجاري. حيث يتم سداد العجز في الاشتراكات من رأس مال الشركة. وهو ما يقوم به عملياً جميع الشركات محل الدراسة. حيث تقوم بتقديم قروض من حساب المساهمين لحساب حملة الوثائق عند وجود عجز فيه.

٣,٤. تباين وجهات نظر القوانين، والأنظمة، في التعامل مع الفائض، من حيث مشاركة حملة الأسهم في فائض أموال التأمين. والذي يعكس عدم وجود تصور واضح متفق عليه بخصوص الفائض.

٤. انعكس عدم وجود تصور واضح ومتكامل للتأمين التكافلي في الأنظمة، والقوانين، على وثائق شركات التكافل. والتي تمت صياغتها طبقاً لمبدأ المعاوضة. فقد ظن عدد من المفكرين المعاصرين أن النص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، دون إعادة صياغة العقد وفقاً لذلك، كفيل بتحويل العقد من المعاوضة، إلى التبرع. وأن توزيع الفائض الذي يعكس في عقود العديد من الشركات قيام تلك العقود على المعاوضة، دليل التبرع.

٥. تعكس عملية توزيع الفائض في عدد من الشركات قيام عقودها على المعاوضة، حيث يربط البعض بين الحصول على حصة من الفائض، وبين عدم الحصول على أي مبلغ تأمين خلال مدة العقد.

٦. تركت القوانين للشركات الباب مفتوحاً لاختيار نموذج التأمين التعاوني، أو التكافل المناسب. وذلك بالنظر إلى علاقة الشركة بمجموع حملة الوثائق. وقد انحصرت تلك النماذج في ثلاثة، هي: نموذج الوكالة بأجر، حيث تكون الشركة وكيلاً عن مجموع المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، بالإضافة إلى استثمار حصيلة الاشتراكات، دون تحديد للأجر الذي تتقاضاه الشركة، وطريقة حسابه. ونموذج المضاربة، دون تحديد لكيفية تحديد أجر المضارب، ومقداره. ونموذج الوكالة والمضاربة معاً. حيث تكون الشركة وكيلاً عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، ومضارباً فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات.

٧. وثائق شركات التأمين الإسلامية، أو التكافل، تطبيق حرفي لما ورد فيه نص في القوانين التي تعمل في ظلها.

٨. تكاد تكون وثائق التأمين في الشركات محل الدراسة نسخًا طبق الأصل من بعضها البعض، في خطوطها الرئيسية، ومنها قيامها على المعاوضة.

٩. تتحمل الأنظمة، والقوانين، قسمًا كبيرًا من أخطاء التطبيق لدى الشركات الإسلامية. فهذه القوانين تكاد تكون نسخًا طبق الأصل من بعضها البعض، نظرًا لتأثرها ببعضها البعض. بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة، أو قوانين خاصة بالتأمين التعاوني، أو التكافل، في عدد من الدول التي يوجد فيها بعض تلك الشركات.

١٠. يرجع جزء مهم من أخطاء الشركات في التطبيق إلى تأثرها ببعضها البعض. فهي تنقل من بعضها البعض، ومن ثم هي تكرر نفس الأخطاء.

١١. يطلق بعض الشركات على ما تقوم به مصطلح التأمين، ويطلق عليه البعض الآخر مصطلح التكافل. ويطلق غيرهم مصطلح التأمين على عمليات التأمين من الأضرار، ويطلق مصطلح التكافل، على عمليات التأمين على الأشخاص. وهي في حقيقتها مصطلحات متعددة لمفاهيم واحدة.

ثانيًا: التوصيات:

يوصي الباحث في ضوء النتائج السابقة بإعادة صياغة أنظمة ونماذج التأمين التعاوني على مبدأ التبرع، بعيداً عن المعاوضة.

والله سبحانه وتعالى أعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى

آله وأصحابه أجمعين

## المراجع

### أولاً: الأنظمة والقوانين

١. المملكة العربية السعودية:
  - نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٢، بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢. اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١، بتاريخ ١٤٢٥/٣/١. النظام الأساس لشركات التأمين الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي. الوثيقة الموحدة لتأمين المسؤولية تجاه الغير (المركبات) الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن سوق التأمين في المملكة لعام ٢٠١١م.
٢. جمهورية السودان:
  - قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣م، الصادر في ١٣/٧/٢٠٠٣م.
٣. الإمارات العربية المتحدة:
  - قرار رئيس هيئة التأمين رقم ٤، لعام ٢٠١٠م. التقرير السنوي لنشاط التأمين في الدولة لعام ٢٠١١م، الصادر عن هيئة التأمين.
٤. قطر:
  - القانون رقم ١٣، لسنة ٢٠١٣م.
٥. البحرين:
  - قانون التكافل المعدل لعام ٢٠١٣م.
٦. المملكة الأردنية الهاشمية:
  - تعليمات تنظيم التأمين التكافلي لسنة ٢٠١١م، الصادرة بموجب القانون رقم ٣٣، بشأن تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته لسنة ١٩٩٩م في الأردن. القانون رقم ٣، لسنة ٢٠٠٢م، الصادر عن هيئة التأمين الأردنية.
٧. الجمهورية العربية السورية:
  - التشريع السوري ٤٣ لعام ٢٠٠٥م. قرار وزير المالية السوري رقم ١٠/٢٩١/١٠م.إ، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٨م. هيئة الإشراف على التأمين، والتابعة لوزارة المالية، القرار رقم ١٠/٢٩١/١٠م.إ، في ٢٨/٩/٢٠٠٩م. المرسوم التشريعي رقم ٦٨، لعام ٢٠٠٤م. بتاريخ في ١١/٨/١٤٢٥، ١٤٢٥/٩/٢٦، ٢٠٠٤م.

٨. ليبيا: قرار وزير الاقتصاد في الحكومة الليبية الانتقالية رقم ٢٠١، لسنة ٢٠١٠م، بشأن ممارسة أعمال التأمين التكافلي.

#### ٩. الجمهورية الجزائرية:

القانون رقم ٠٦-٠٤، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م. قانون التأمين رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥م، والمعدل بالقانون رقم ٠٦-٠٤، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م. المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٠٩، بتاريخ ١٤/١/١٤٣٠هـ، الموافق ١١/١/٢٠٠٩م. الجزائر. منشورة في الجريدة الرسمية. العدد ١٥، بتاريخ ١٢/٢/١٤٢٧هـ، الموافق ١٢/٣/٢٠٠٦م. والعدد ١٣، بتاريخ ٨/٣/١٩٩٥م، الموافق ٧/١٠/١٤١٥م. الجريدة الرسمية. والعدد رقم ٣، للعام ٢٠٠٩م. بتاريخ ١٧/١/١٤٣٠هـ، الموافق ١٤/١/٢٠٠٩م.

١٠. ماليزيا: قانون التكافل للعام ١٩٨٤هـ. تقرير سوق التكافل الماليزي لعام ٢٠١١م، Bank

Negara Malaysia

Bank Negara Malaysia. Shariah Resolutions in Islamic Finance. 2d Edit, 2010

١١. بروناي: قانون التكافل للعام ٢٠٠٨م. بروناي. صدر القانون في ١٥ أكتوبر، ٢٠٠٨م، ونشر في الجريدة الرسمية، الجزء الثاني من العدد ٦١.

#### ١٢. باكستان:

Securities and Exchange Commission of Pakistan Act, 1997 (XLII of 1997);

وزارة التجارة الباكستانية، تعليمات التكافل لعام ٢٠٠٥م. الصادرة في ٣ سبتمبر، ٢٠٠٥م.

هيئة الأصول والمبادلات الباكستانية، تعليمات التكافل لعام ٢٠١٢م. هيئة الأصول والمبادلات

الباكستانية، تقرير سوق التكافل لعام ٢٠١١م.

ثانياً: وثائق وأنظمة وتقارير الشركات السنوية

#### ١. المملكة العربية السعودية:

١,١. شركة ساب تكافل: برامج التكافل الصادرة عن الشركة.

٢. جمهورية السودان: شركة شيكان للتأمين، وشركة التأمين الإسلامية، والشركة التعاونية

للتأمين: الأنظمة الأساس، ووثائق التأمين. والتقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٠٧م،

لشركة شيكان للتأمين.

#### ٣. الإمارات العربية المتحدة:

٣,١. شركة النور للتكافل: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

٣,٢. شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان): وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. تقرير

الربع الثالث للعام ٢٠١٢م. التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٠م.

## ٤. قطر:

- ٤,١. شركة بيممة للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.  
 ٤,٢. الشركة الإسلامية القطرية للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. التقرير السنوي للشركة للأعوام ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م.

## ٥. البحرين:

- شركة Legal & General Gulf Takaful: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، والتقرير السنوي لعام ٢٠١١م.

## ٦. المملكة الأردنية الهاشمية:

- ٦,١. شركة البركة للتكافل: وثائق التكافل الصادرة عن الشركة.  
 ٦,٢. الشركة الأولى للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. والتقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين لعام ٢٠١١م.

## ٧. الجمهورية العربية السورية:

- ٧,١. شركة العقيلة للتأمين التكافلي: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. التقرير ربع السنوي الثالث للشركة لعام ٢٠١١م، لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠/٩/٢٠١١م. تقرير ٢٠١٢م. التقرير السنوي للعامين ٢٠١١م، ٢٠١٢م.

## ٨. الكويت:

- ٨,١. شركة وثاق للتأمين التكافلي: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، والتقرير السنوي لعام ٢٠١١م.

- ٨,٢. شركة بوبيان للتكافل: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

٩. ليبيا: شركة التكافل للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، والنظام الأساس.

١٠. مصر: شركة النيل للتكافل العائلي: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

١١. ماليزيا: وثائق التكافل الصادرة عن كل من: شركة ماليزيا للتكافل، وشركة الإخلاص للتكافل، وشركة الاتقاء للتكافل، وشركة AM للتكافل، وشركة HSBC للتكافل.

١٢. بروناي: وثائق التكافل الصادرة عن شركة تكافل بروناي دار السلام.

- ١٢,١. باكستان: الشركة الكويتية الباكستانية للتكافل العائلي: وثائق التكافل الصادرة عن الشركة، والتقرير السنوي لعام ٢٠١١م.

## ثالثاً: التقارير العامة

1. Ernst & Young. The World Takaful Report. Industry growth and preparing for regulatory change. April 2012.

## رابعاً: الكتب

- إبراهيم بن علي الشيرازي. المهذب. ط٢، ١٩٥٩ م، بدون دار نشر.
- أحمد بن إدريس القرافي. أنوار البروق في أنواء الفروق. بيروت. عالم الكتب. بدون تاريخ.
- أحمد الدردير. الشرح الكبير لمختصر خليل. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ.
- شمس الدين بن شهاب الدين الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. ط الأخيرة. ١٩٦٧ م.
- صالح المرزوقي، شركة المساهمة في النظام السعودي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٦ هـ.
- عبد الكريم بن محمد الرافعي، فتح العزيز شرح الوجيز، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ.
- عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني. الرياض. مكتبة الرياض الحديثة. ١٩٨١ م، ١٤٠١ هـ.
- علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت. دار الفكر. ط٢. ١٩٨٢ م.
- حاشية القليوبي على شرح المنهاج، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- محمد الخطيب الشربيني. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت. دار الفكر. بدون تاريخ.
- محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت. دار الجيل. بدون تاريخ.
- محمد بن أحمد بن رشد، المقدمات الممهّدات، ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، بدون تاريخ.
- محمد أمين بن عابدين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. بيروت. دار الفكر. ١٩٧٩ م. تصوير ط٢، ١٩٦٦ م.
- أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي. صحيح الترمذي. بيروت. دار الكتاب العربي.
- محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب. مواهب الجليل شرح مختصر خليل. طرابلس الغرب. مكتبة النجاح. بدون تاريخ.
- محمد عرفة الدسوقي. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ.

محمد بن علي الشوكاني. نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الطبعة الأخيرة. القاهرة. مصطفى الباي الحلبي. بدون تاريخ نشر.

منصور بن يونس البهوتي. شرح منتهى الإرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى). ط١. بيروت. مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٠م، ١٤٢١هـ.

منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م.

يحيى بن شرف النووي. روضة الطالبين وعمدة المفتين. ط٢. بيروت. المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.

## Models of Cooperative Family Insurance in Arab and Islamic Countries: A Comparative Study

Mohammad Sado Al-Jurf

*Ommulqura University, Makkah, Saudi Arabia*

**Abstract.** The paper aims to identify and examine models of providing cooperative insurance coverage to individuals and families in a number of Arab and Islamic countries. In this regard, the paper tackles the underlying implications of such models in the light of relevant legislations in these countries, based on illustrative empirical evidence. In conclusion, the paper demonstrates the fact that cooperative insurance models in these countries are founded, formally as well as practically, on mutual compensation (*muawada*) with regard to payment of membership subscription and receipt of indemnification in case of injury. As regards the relationship between policyholders and the insurance company, some would define it in terms of agency that involves collection of subscriptions and investment of insurance funds; others would argue that it is *Mudarabah*; while a third group is of the view that it is a mixture of the two. Varying viewpoints can also be depicted regarding the issue of whether insurance surplus is to be divided between policyholders and insurance company, or among policyholders alone. The paper also points out to the apparent and almost complete uniformity of regulations and documents of cooperative family insurance or Takaful in the sample countries, which obviously reflect the underlying organizational and legislative structures of the systems. Furthermore, the paper observes to identity between traditional and cooperative insurance terminology. Having portrayed this, the study recommends redrafting of regulations and documents of cooperative insurance to become reflective of its donation-based nature.